تقرير
مناخ الاستثمار في الدول العربية
١٩٩٧

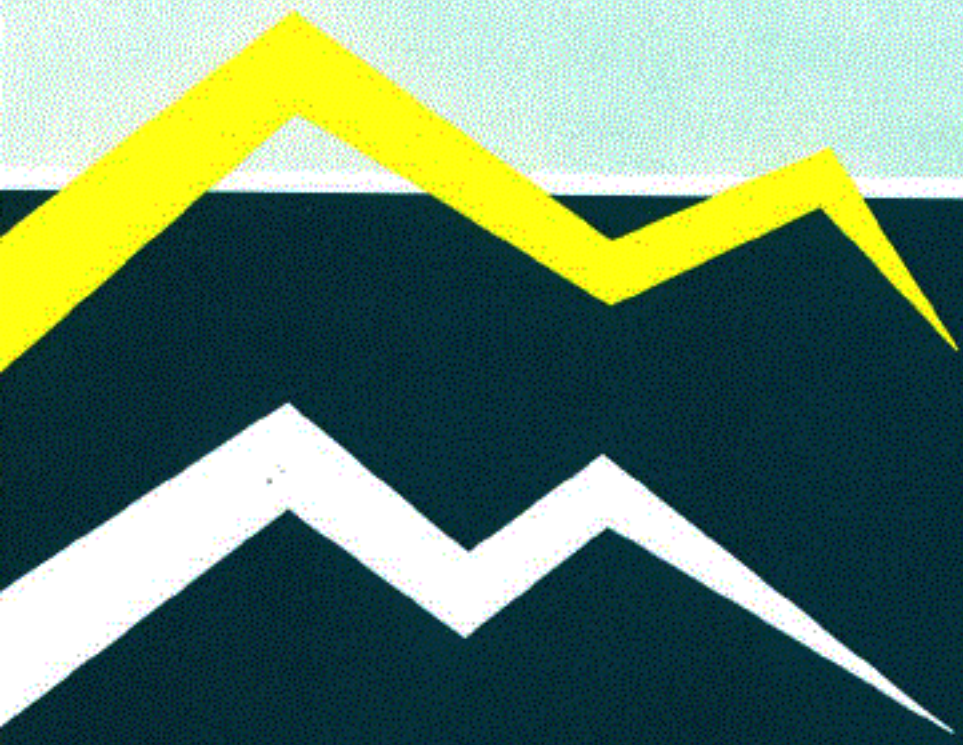

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير
مناخ الاستثمار في الدول العربية
١٩٩٧

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شرط ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
ص.ب: ٢٣٥٦٨ الصفاة ١٣٠٩٦ دولة الكويت
هاتف: ٤٨٤٤٥٠٠ – فاكس: ٤٨٤١٢٤٠، ٤٨١٥٧٤١، ٤٨٣٥٤٨٩
تلكس: ٤٦٣١٢، ٢٢٥٦٢ Kafeel Kt
البريد الالكتروني IAIGC@IAI.ORG.KW

المكتب الإقليمي
ص.ب: ٥٦٥٧٨ الرياض ١١٥٦٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٢٠١٥٠ فاكس ٤٦٤٩٩٩٣
تلكس: ٤٠٦٩٤٠ Kafeel SJ

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	٣
تقديم	٦
الجزء الأول : التقرير القومي	٨
١. التطورات الدولية	٩
١٠١ الأداء الاقتصادي العالمي	٩
٢٠١ الاستثمارات الأجنبية	١٠
٣٠١ التجارة الدولية	١١
٢. المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	١١
١٠٢ النمو الاقتصادي	١٢
٢٠٢ التوازن الداخلي	١٢
٣٠٢ التوازن الخارجي	١٣
٤٠٢ معدل التضخم	١٤
٣. التطورات التشريعية والمؤسسية	١٤
٤ . المجهودات الترويجية في الدول العربية	١٩
٥. أسواق المال العربية	٢١
٦. الاستثمارات العربية البينية	٢٩
٧. عمليات المؤسسة	٢٩
الجـــــداول :	
جدول رقم (١) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية	٣١
جدول رقم (٢): مؤشر السياسة المالية	٣٢
جدول رقم (٣) : مؤشر سياسة التوازن الخارجي	٣٣
جدول رقم (٤) : مؤشر السياسة النقدية	٣٤
جدول رقم (٥) : المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار	٣٥
جدول رقم (٦) : بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي ١٩٩٦-١٩٩٧	٣٦
جدول رقم (٧) : الاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٧	٣٧
جدول رقم (٨) : التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٧ في عينة من الأقطار العربية	٣٨
جدول رقم (٩): نصيب الأقطار العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٧	٣٩

الجزء الثاني : التقارير القطرية:	٤٠
(١) المملكة الأردنية الهاشمية	٤١
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة	٥٩
(٣) دولة البحرين	٦٧
(٤) الجمهورية التونسية	٧٧
(٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	٨٧
(٦) جمهورية جيبوتي	٩٣
(٧) المملكة العربية السعودية	٩٧
(٨) جمهورية السودان	١٠٧
(٩) الجمهورية العربية السورية	١٢١
(١٠) جمهورية الصومال الديمقراطية	١٣١
(١١) جمهورية العراق	١٣٧
(١٢) سلطنة عمان	١٤٣
(١٣) دولة فلسطين	١٥٣
(١٤) دولة قطر	١٦٧
(١٥) دولة الكويت	١٧٧
(١٦) الجمهورية اللبنانية	١٨٩
(١٧) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	١٩٩
(١٨) جمهورية مصر العربية	٢٠٧
(١٩) المملكة المغربية	٢٢١
(٢٠) الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٢٢٩
(٢١) الجمهورية اليمنية	٢٣٥

خطاب التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

سيدي القارئ

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تضع تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٧ تحت يديكم في وقت مبكر هذا العام. وكما تعلمون فإن هذا التقرير يمثل المسح السنوي الثالث عشر لمناخ الاستثمار في الدول العربية على النحو الذي درجت عليه المؤسسة وحرصت على تطويره منذ إصدارها التقرير الأول في هذه السلسلة عام ١٩٨٥.

وينقسم التقرير إلى جزئين: يشتمل الجزء الأول على التقرير الإجمالي القومي الذي يضم سبعة أقسام تشمل عرضاً موجزاً للتطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي وحركة الاستثمار والتجارة الدوليتين، والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الوطن العربي، والتطورات التشريعية والمؤسسية ومجهودات الترويج وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينية وعمليات المؤسسة خلال العام المذكور.

ويشمل الجزء الثاني منه تقارير قطرية توجز الأداء الاقتصادي والأوضاع المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والجهود المبذولة في مجال التشريع والتحديث المؤسسي والترويج وتنمية الموارد البشرية في كل من الدول العربية.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الدول العربية قد حافظت خلال العام على استمرار التحسن الملحوظ في مناخ الاستثمار الذي شهدته منذ عام ١٩٩٥، إذ ارتفع المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية من ١,٠٣ في عام ١٩٩٦ إلى ١,١ في عام ١٩٩٧ بنسبة زيادة قدرها ٦,٨%.

وقد اعتمد في هذا التقرير السنوي والقطري بدرجة رئيسية على البيانات التي توافرت للمؤسسة من الدول العربية ومن المؤسسات ومراكز الرصد والبحث الإقليمية والدولية، كما تم عرض التقارير القطرية الخاصة بكل دولة في مراحل الإعداد على الجهات المختصة في كل من تلك الدول بغرض استدراج ملاحظاتها لأخذها في الاعتبار، وقد استجاب عدد من تلك الدول على نحو مقدر.

وستواصل المؤسسة إصدار هذا التقرير سنوياً ساعية إلى تحسينه وترقيته بصورة مستمرة لكي يسهم، مع الجهود الوطنية المبذولة ومع بقية أنشطة المؤسسة الأخرى، في ترويج المنطقة العربية كموئل للاستثمار المجزي واستقطاب التدفقات الاستثمارية على المستويين البيني والدولي.

وعلى الله قصد السبيل.

مأمون إبراهيم حسن
المدير العام

٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧

الجزء الأول

التقرير القومي

١- التطورات الدولية

٢- المؤشرات الاقتصادية

٣- التطورات التشريعية والمؤسسية

٤- الجهود الترويجية

٥- أسواق المال العربية

٦- الاستثمارات العربية البينية

٧- عمليات المؤسسة

التقرير القومي

١. التطورات الدولية:

١-١ الأداء الاقتصادي العالمي:

تواصل انتعاش الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩٧ للعام الخامس على التوالي إذ سجل معدل نمو قدره ٤,١% مقابل ٤% عام ١٩٩٦ وحوالي ٣,٦% عام ١٩٩٥.

وقد شهد العام عدداً من الأحداث الهامة ذات التأثير المباشر على مسيرة الاقتصاد العالمي أهمها تسارع وتيرة العولمة، وانفتاح الأسواق أمام المنافسة العالمية، وتصاعد معدلات نمو التجارة الدولية وظهور المزيد من التكتلات الإقليمية، وانتشار ظاهرة الاندماج والتملك بين الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى، فضلا عن توقيع عدد من الاتفاقات الدولية من بينها الاتفاقية الدولية لتحرير الخدمات المالية واتفاقية مكافحة الرشوة في تبادلات الأعمال الدولية. وقد صاحب هذه التطورات صراع بين القوى الاقتصادية الكبرى في محاولة للتحكم في آليات الاقتصاد العالمي.

من جهة ثانية شهد النصف الثاني من العام نشوب أزمة الأسواق المالية الآسيوية التي أنهت عقداً من الازدهار لاقتصادات ما يعرف بالنمور الآسيوية. وقد امتد تأثير هذه الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية بدرجات متفاوتة، إلا أنها اعتبرت علامة فارقة في مسيرة الاقتصادات الآسيوية.
سجلت اقتصادات مجموعة الدول الصناعية المتقدمة بما فيها الدول الآسيوية حديثة العهد بالتصنيع (هونج كونج، الصين، كوريا، تايوان، وسنغافورة) معدل نمو وسطي قدره ٣% مقابل ٢,٧% عام ١٩٩٦. وقد سجلت غالبية دول هذه المجموعة تحسناً في الأداء الاقتصادي نتيجة لعودة الانضباط إلى أسعار صرف عملاتها واستقرار معدلات التضخم، باستثناء اليابان التي واجهت جهودها لتحفيز الاقتصاد المحلي نكسة بسبب تأثر اقتصادها بأزمة أسواق المال الآسيوية، إذ تباطأ الطلب المحلي وتراجعت صادراتها لدول الجوار الآسيوية، فيما عانى القطاع المصرفي من تراكم الديون المشكوك في تحصيلها وإفلاس بعض المؤسسات المالية والمصرفية.

أما مجموعة الدول النامية فقد واصلت تحقيق معدلات النمو العالية مستفيدة من برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها، ومن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها، إذ سجلت معدلاً وسطياً للنمو بلغ حوالي ٥,٩% خلال العام مقابل ٦,٤% عام ١٩٩٦. وقد سجلت مجموعة دول آسيا أعلى معدلات النمو (حوالي ٦,٨%) إلا أن دول الآسيان الأربعة (تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، والفلبين)

سجلت في المتوسط معدل نمو أقل بكثير (حوالي ٤%) نتيجة للأزمة التي عصفت باقتصاداتها في النصف الثاني من العام والتي كان لها تأثير مباشر على أداء اقتصاداتها ، خاصة على القطاعين المالي والعقاري وهبوط قيمة عملاتها.

وحافظت مجموعة الدول الأفريقية النامية على وتيرة الانتعاش التصاعدية التي شهدتها منذ عام ١٩٩٤ على الرغم من التباطؤ النسبي في معدل النمو خلال العام الذي سجل حوالي ٣,٤% مقابل ٥,٣% عام ١٩٩٦. وقد ساهم نجاح برامج التكيف الهيكلي وتثبيت أسس الاستقرار السياسي في إشاعة مناخ استثماري موات أدى إلى استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول القارة.

أما مجموعة الدول المتحولة (وسط وشرق أوروبا، روسيا وآسيا الوسطى) فقد تمكنت من تسجيل معدل نمو معتدل بلغ ١,٩% خلال العام مرتفعاً على معدل النمو السالب الذي تم تسجيله عام ١٩٩٦. وبذلك تكون الاقتصادات المتحولة قد نجحت في تجاوز المنعطف بعد خمس سنوات من التراجع المستمر.

١-٢ الاستثمارات الأجنبية:

اتسم أداء الاقتصاد العالمي خلال عام ١٩٩٧ كما سبقت الإشارة بتنامي ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وما تبعها من موجة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة. فقد أدت حدة المنافسة العالمية على الأسواق والفرص الاستثمارية والإصلاحات الهيكلية التي انتظمت معظم الاقتصادات الناشئة والنامية إلى طفرة كبيرة في حجم الاستثمارات العالمية.

يقدر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام بحوالي ٣٦٤ مليار دولار أمريكي مقابل ٣٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٤%. وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن حوالي ٨٤% من هذه التدفقات كان مصدرها مجموعة الدول الصناعية المتقدمة. أما على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه التدفقات فقد استأثرت دول هذه المجموعة بالنصيب الأوفر (حوالي ٦٠%) من هذه التدفقات، في حين بلغ نصيب الدول النامية منها حوالي ٣٧% فيما استحوذت دول الاقتصادات المتحولة على حوالي ٣% من التدفقات. إلا أنه من الملاحظ أن حوالي ٨٠% من إجمالي التدفقات الاستثمارية نحو الدول الصناعية تمثلت في عمليات الاندماج والتملك، أي أن حوالي ٤٧% من جملة التدفقات الاستثمارية العالمية تمت خارج إطار الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشير التقديرات المتوافرة إلى أن نصيب الدول النامية ومن بينها الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع من حوالي ١٢٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ما يقارب ١٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٧، بلغ نصيب الدول العربية منها حوالي ٦ مليار

دولار أو ما نسبته ٤ر٤% مقابل ٣,٣ مليار دولار تمثل حوالي ٢,٦% من مجمل الاستثمارات عام ١٩٩٦، فقد استأثرت دول جنوب شرق آسيا النامية على حوالي ٨٥,١ مليار دولار أي ما نسبته ٦٣,٣% في حين بلغ نصيب دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي ١٣,٥ مليار دولار. وعلى المستوى القطري تأتي الصين في مقدمة الدول النامية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغ نصيبها حسب التقديرات المتوافرة حوالي ٤٥ مليار دولار، تلتها البرازيل بما مجموعه حوالي ١٠ مليار دولار، أما الدول الأفريقية فلم يتجاوز نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٤ مليار دولار خلال العام.

١-٣ التجارة الدولية:

واصلت التجارة العالمية التي تعتبر المحور الرئيسي لعولمة الاقتصاد نموها خلال العام بوتيرة بلغت ضعفي نمو الإنتاج العالمي نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي. وقدرت قيمة المبادلات التجارية العالمية خلال العام بحوالي ٨٠٠٠ مليار دولار، محققة بذلك نمواً بلغت نسبته حوالي ٨,٦% مقابل ٦,٢% عام ١٩٩٦.

تؤكد التقارير الدولية أن الاتفاقات الاقتصادية والتجارة الإقليمية ساهمت - مع تزايد الاهتمام بإقامة مناطق التجارة الحرة الإقليمية- في دعم الاستقرار الاقتصادي العالمي وحركة المبادلات التجارية العالمية. فقد أدت هذه الاتفاقات إلى رفع معدلات التبادل التجاري بين دول الاتفاقية الواحدة مما ساهم بدوره في ارتفاع معدلات التجارة العالمية. فقد ارتفع معدل النمو السنوي للتجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي بحوالي ٧,٥% خلال العام لتبلغ حوالي ١٥٠٠ مليار دولار. أما حجم التبادل التجاري بين دول اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (النافتا) فقد بلغ حوالي ٤٠٠ مليار دولار بنهاية العام.

من جهة أخرى سجلت صادرات الدول الصناعية تحسناً ملحوظاً خلال العام، إذ ارتفعت بمعدل ٩,٣% مقابل ٥,٦% عام ١٩٩٦، في حين ارتفعت قيمة وارداتها بحوالي ٨% مقابل زيادة نسبتها ٦,١% في عام ١٩٩٦. وقابل هذه الزيادة في واردات الدول الصناعية ارتفاع صادرات الدول النامية بحوالي ٩,٦%، الشيء الذي يعتبر مؤشراً جيداً بالنسبة لاقتصادات الدول النامية، أما وارداتها فقد سجلت معدل زيادة بلغ حوالي ٨,٣%.

٢. المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:

يستند رصد المؤشرات الاقتصادية الواردة في هذا القسم إلى البيانات الصادرة من قبل الدول العربية، وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية،

بالإضافة إلى ما يرد في تقارير تصدرها مراكز البحث وعدد من المصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم. وتشمل هذه المؤشرات معدل النمو الاقتصادي وحالتي التوازن الداخلي والخارجي ومعدل التضخم.

٢-١ النمو الاقتصادي:

كما هو معروف فإن معدل النمو الاقتصادي يمثل أحد أهم المؤشرات الرئيسية التي يسترشد بها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.واستناداً إلى البيانات والتحليلات المشار إليها أعلاه يمكن القول بأن عام ١٩٩٧ شهد تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية. وحسب التقديرات المتوافرة فإن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل معدلات نمو حقيقية تتراوح بين ٤%-٨,٥% خلال العام في ثمان دول عربية من أصل تسعة عشر دولة عربية توافرت بيانات عنها. وكانت أعلى معدلات نمو محققة في قطر (٨,٥%) وموريتانيا (٧,٢%) والسودان (٦,٦%) وتونس (٥,٦%) ومصر (٥,٣) والجزائر (٥%) واليمن (٤,٨%) وسلطنة عمان (٤%) وهي معدلات عالية ومقبولة إذا ما قيست بمعدل نمو الاقتصاد العالمي الذي حققته مجموعة الدول النامية خلال السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام تراجعاً ملحوظاً في المغرب، إذ بلغ حوالي (٠.٨%) مقابل (٤%) عام ١٩٩٦ بسبب تراجع النمو في القطاع الزراعي الذي يعتمد بصورة رئيسية على الظروف المناخية.

٢-٢ التوازن الداخلي:

سجل مؤشر عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للبيانات التقديرية انخفاضا في عشر دول من أصل إحدى عشرة دولة توافرت عنها المعلومات. سجلت الأردن أعلى انخفاض في نسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تمكنت وفقاً للتقديرات المتاحة من تحويل العجز عام ١٩٩٦ إلى فائض خلال العام (من عجز نسبته ٤ر٤% إلى فائض نسبته ٠,٣%). مما يعنى انخفاض العجز بحوالي ٤,٧ نقطة مئوية فيما بين العامين. وقد سجلت سلطنة عمان نجاحاً في هذا المجال، إذ انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤ نقاط مئوية (من عجز نسبته ١% عام ١٩٩٦ إلى فائض نسبته ٣% هذا العام). كما تشير التقديرات المتاحة إلى انخفاض نسبة عجز الميزانية للناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣ نقاط مئوية في الإمارات (من ٦% عام ١٩٩٦ إلى ٣% هذا العام)، وانخفاض هذه النسبة في السعودية بحوالي ٢,١ نقطة مئوية (من ٣,٣% إلى ١,٢%) وكذلك بحوالي ١,١ نقطة مئوية في السودان (من ٢,١% إلى ١%)، وفي الجزائر بحوالي ١,٠٥ نقطة مئوية (من ١.٣% إلى ٠,٢٥%)، وبأقل من نقطة مئوية في كل من

تونس (من ٤,٣% إلى ٤%) واليمن (من ٣,٨% إلى ٣,٥%) ومصر (من ١,٣% إلى ٠,٩%).
من جهة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بحوالي ٥,٤ نقطة مئوية (من ١٨% عام ١٩٩٦ إلى ٢٣,٤% خلال العام)، كما تشير التقديرات إلى استمرار موريتانيا في تحقيق فائض في هذا المجال، إذ بلغ فائض الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٣,٥% مقابل ٣,٨% عام ١٩٩٦.

٢-٣ التوازن الخارجي:

شهد العام تطوراً إيجابياً في مجال تقليص نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي في عشر دول عربية من أصل تسعة عشر دولة توافرت عنها البيانات. وفي هذا الصدد توضح البيانات التقديرية انخفاض هذه النسبة في فلسطين بحوالي ١٤ نقطة مئوية (من ٣٥% عام ١٩٩٦ إلى ٢١% خلال العام)، وفي الأردن بحوالي ٣,٤ نقطة مئوية (من عجز نسبته ٣,١% إلى فائض نسبته ٠,٣%)، وفي العراق بحوالي ٣ نقاط مئوية (من ٣٠% إلى ٢٧%)، وفي لبنان بحوالي ٢,٩ نقطة مئوية (من ٤٠,٣% إلى ٣٧,٤%)، وفي السودان بحوالي ٢,٥ نقطة مئوية (من ١١,٥% إلى ٩%). وفي مصر بحوالي ١,٣ نقطة مئوية (من عجز نسبته ٠,٤% إلى فائض نسبته ٠,٩%).

ومن جهة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى مواصلة كل من الإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والكويت وموريتانيا في تحقيق فائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إذ ارتفعت نسبته للناتج المحلي الإجمالي في الإمارات من ٦,٦% عام ١٩٩٦ إلى ١٠,٩% خلال العام، وفي موريتانيا من ٣% إلى ٤,٥%. كما تفيد هذه التقديرات تحقيق انخفاض طفيف في كل من السعودية من ٠,١٦% إلى ٠,١٥% والبحرين من ١١,٤% إلى ٩,٧%، والكويت من ١٥,٦% إلى ١٥,٤%.

كما تشير البيانات التقديرية إلى ارتفاع نسبة العجز في سلطنة عمان بحوالي ٣,٥ نقطة مئوية (من ٢,٢% إلى ٥,٧%) وفي اليمن بحوالي ٢,٦ نقطة مئوية (من ٣,٤% إلى ٦%) وفي ليبيا بحوالي ١,٥ نقطة مئوية (من فائض نسبته ٠,٤% إلى عجز نسبته ١,١%). وبأقل من نقطة مئوية في كل من تونس (من ٢,٥% إلى ٣,٢%)، وسوريا (من فائض نسبته ٠,١% إلى عجز نسبته ٠,٢%) والمغرب (من ٢,٤% إلى ٢,٧%).

٢-٤ معدل التضخم:

توضح البيانات التقديرية أن غالبية الدول العربية التي توافرت عنها بيانات وعددها تسعة عشر دولة سجلت معدلات للتضخم تقل عن ١٠% خلال العام، باستثناء السودان الذي بلغ معدل التضخم فيه ٣١,٩% مقابل ١١٢,٦% عام ١٩٩٦ وليبيا ٢٥% مقابل ٣٥%.

ويمكن القول أن معدل التضخم في العديد من الدول العربية سجل اتجاهاً ملحوظاً نحو الانخفاض خلال العام مقارنة بعام ١٩٩٦، إذ انخفضت معدلات التضخم بأقل من نقطة مئوية في لبنان (من ٨,٩% عام ١٩٩٦ إلى ٨% خلال العام)، وفلسطين (من ٨,١% إلى ٧,٣%) والسعودية (من ١% إلى ٠,٥%) وبنقطتين مئويتين في الإمارات (من ٥% إلى ٣%) وبأكثر من ثلاث نقاط مئوية إلى سبع نقاط ونصف في المغرب (من ٤,٤% إلى ١%) والأردن (من ٦,٥% إلى ٣%)، ومصر (من ٨,٣% إلى ٤,٨%) وسوريا (من ٨,٩% إلى ٢,٢%) والجزائر (من ١٥% إلى ٧,٥%) هذا وقد سجل معدل التضخم في اليمن انخفاضا ملحوظا قدره ٢٣,٤ نقطة مئوية (من ٢٨% إلى ٤,٦%).

ومن جهة أخرى تشير التقديرات المتاحة إلى ارتفاع طفيف في معدلات التضخم في كل من موريتانيا (من ٤,٥% إلى ٥%) والكويت (من ٢,٥% إلى ٣%) وقطر (من ٢,٥% إلى ٢,٦%). كما شهد العام ارتفاعاً نسبياً لمعدل التضخم في سلطنة عمان (من ٤,٥% إلى ٧%).

٣. التطورات التشريعية والمؤسسية:

واصلت معظم الدول العربية خلال عام ١٩٩٧ جهودها الرامية إلى تطوير قوانينها وتشريعاتها الاستثمارية وأطرها المؤسسية المختصة بالاستثمار، وذلك بهدف توفير بيئة استثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب تلك الاستثمارات من قبل الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

وقد جاءت جهود الدول العربية في تطوير التشريعات الاستثمارية والأطر المؤسسية على مستويين: الأول على المستوى القومي والإقليمي، وكان من أبرز هذه الجهود إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، والثاني على المستوى القطري المتمثل في جهود كل دولة لتطوير تشريعاتها الاستثمارية وأجهزتها المختصة بالاستثمار، وذلك في ضوء التجربة العملية ومتطلبات المستثمرين من جهة وتجارب الدول الاخرى في مجال استقطاب الاستثمارات المباشرة من جهة اخرى.

وقد شملت التطورات التشـــريعية والمؤسســـية، إصـــدار قوانيـــن اســـتثمار جديـــدة أو تعديل القوانين الســـــارية، وتبســـيط إجـــراءات تنفيـــذ الاســـتثمار وتخفيـــض الرســـوم المتعلقة بذلك، وإلغـــاء القيـــود علـــى تملـــك المســـتثمر الوافـــد لمشـــاريع اســـتثمارية والاستثمار في مشاريع كـــانت مقصـــورة علـــى القطـــاع الخـــاص المحلـــي أو علـــى القطاع العام، وإنشاء هيئات جديدة للاســـتثمار وتشـــكيل لجـــان لجـــذب الاســـتثمارات.

ويبين الإطار رقم (١) أهم التطورات التشريعية والمؤسسية في الدول العربية خلال العام.

(إطار رقم ١)
أهم التطورات التشريعية والمؤسسية
في الدول العربية خلال عام ١٩٩٧

١- على المستوى القومي والإقليمي:

تم خلال العام إقرار اتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية، والاتفاق على نموذج شهادة منشأ للسلع المتبادلة بين الدول العربية، ووضع آلية لتفعيل دور مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن جهة أخرى تم الاتفاق على وضع سياسة جديدة موحدة تسمح للشركات الأجنبية بتملك حصص أغلبية في المشروعات الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢- على المستوى القطري:

٢-١ إصدار قوانين استثمار جديدة أو تعديل القوانين السارية:

* صدر في المملكة الاردنية الهاشمية نظام تشجيع استثمار غير الاردنيين رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٧ وقانون الأوراق المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ وقانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ لتحل محل القوانين القديمة.
* صدر في الجمهورية التونسية أدلة المستثمرين ورجال الأعمال في قطاعات التدريب المهني والأشغال العامة والسياحة والصناعات التقليدية والتربية.
* يجري العمل على إصدار قانون جديد للاستثمار في المملكة العربية السعودية وقد تم إقرار القواعد الموحدة لتملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأسهم الشركات المساهمة بدول المجلس وتداولها.
* صدر في جمهورية العراق قانون الشركات الخاصة والمختلطة ليحل محل قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣.
* صدر في سلطنة عمان المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٧٥ الخاص بتعديل الجدول الملحق بقانون ضريبة الدخل على الشركات، كما صدرت اللوائح المتعلقة بإجراءات منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية.
* تم في دولة فلسطين إعداد ٩ مشاريع قوانين جديدة لتنظيم التعامل التجاري الاستثماري والمالي.
* صدر في دولة الكويت مشروع قانون للاستثمار ومشروع قانون ينظم أعمال المصارف الإسلامية وشركات الاستثمار والمال التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

* صدر في الجماهيرية الليبية القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٧ بشأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٧ بشأن تنظيم استيراد وتوزيع السلع.
* أقر مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية تعديل أحد عشر تشريعاً جديداً بهدف تشجيع الاستثمارات، تم بموجب التعديلات الجديدة منح حوافز أوفر للمستثمر الأجنبي.
* أقر مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية تعديل قانون الاستثمار وقانون المصارف، تم بموجب تعديل قانون الاستثمار رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي من خمس إلى سبع سنوات، والتوسع في منح الإعفاءات الضريبية.

٢-٢ تبسيط إجراءات تنفيذ الاستثمار وتخفيض الرسوم:

* صدرت في المملكة الأردنية الهاشمية قرارات جديدة تعفي البضائع والسلع المستوردة من الحصول على رخص الاستيراد، واختصر قانون الشركات الجديد العديد من الإجراءات الروتينية والمركزية.
* بدأت أمارة دبي منح موافقات أولية للترخيص للمستثمرين الخليجيين عبر الفاكس والبريد دون الحاجة إلى حضورهم شخصياً.
* تم في جمهورية السودان السودان إنشاء وحدات استثمارية في الولايات تتولى منح تراخيص للاستثمار دون الحاجة إلى مراجعة المركز الرئيسي في الخرطوم.
* تم في جمهورية مصر العربية تخفيض سقف الضريبة الموحدة على الدخل من ٤٨% إلى ٤٠%.

٢-٣ إلغاء القيود على تملك المستثمر الوافد لمشاريع استثمارية والاستثمار في مشاريع كانت مقصورة على القطاع الخاص المحلي أو على القطاع العام:

* سمح للمستثمر الوافد إلى المملكة الاردنية الهاشمية بتملك ما نسبته ١٠٠% في خمسة قطاعات جديدة.
* صدر مرسوم أميري في دولة البحرين يسمح بتملك رعايا دولة الإمارات العربية المتحدة عقارات في البحرين.
* في الجمهورية التونسية سمحت الحكومة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في تهيئة المناطق الصناعية.
* في دولة قطر سمحت الحكومة للشركات الأجنبية بتملك حصص أغلبية في المشروعات الصناعية.

* في جمهورية مصر العربية فتحت الحكومة المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في مشاريع القطاع النفطي وأعمال الشحن البحري والتفريغ والصيانة.

٢-٤ إنشاء هيئات جديدة للاستثمار وتشكيل لجان لجذب الاستثمارات:

* أنشأت المملكة العربية السعودية مركز خدمات ترويج الاستثمارات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
* تم في سلطنة عمان إنشاء المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات.
* أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية مركزاً لتنمية التجارة في فلسطين.
* تم في دولة قطر افتتاح سوق للأوراق المالية.
* تم في دولة الكويت إنشاء الهيئة العامة للصناعة وتم تشكيل لجنة فرعية في الهيئة للبت في الطلبات العاجلة.
* تم في جمهورية مصر العربية إقامة مركز إقليمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
* تم في موريتانيا إنشاء إدارة "الشباك الموحد" لاستقبال طلبات الاستثمار.

٤٠ الجهود الترويجية في الدول العربية:

يرصد هذا الجزء من التقرير مجهودات ترويج الاستثمار في الدول العربية خلال عام ١٩٩٧ ، **على المستوى العربي المشترك**-من خلال النشاطات المشتركة التي قامت بها الدول والمنظمات والتجمعات العربية للترويج للاستثمار في الدول العربية، و**على المستوى القطري**- من خلال النشاطات التي قامت بها كل دولة لاستقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية على النحو التفصيلي الوارد في البند (١٤) عن الجهود الترويجية في كل من الدول العربية في الجزء الثاني من التقرير.

وقد تم تقسيم مجهودات الترويج على المستويين المذكورين إلى خمسة أقسام رئيسية شملت عقد مؤتمرات وندوات للتعريف بمناخ الاستثمار في البلد، وتنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود ترغب في الاستثمار في الدولة، وإصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة، ووضع ترتيبات ثنائية أو جماعية مع دول أخرى لتشجيع الاستثمارات وحمايتها ، وإقامة مدن صناعية ومناطق حرة . أما استقطاب التدفقات العربية للاستثمار في دول أجنبية فقد تمثلت بدرجة رئيسية في عقد ندوات وتنفيذ زيارات إلى دول عربية من قبل وفود أجنبية.

فيما يتعلق بعقد مؤتمرات وندوات للترويج على المستوى العربي المشترك، شهد العام انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات التي تناولت الترويج لقطاعات معينة أو لإبراز ميزات ومجالات الاستثمار في الدول العربية، التي أصبحت تأخذ شكل منابر للحوار المستمر بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب مع الجهات المختصة بالاستثمار في الدول العربية، من أبرزها "المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب"، و"ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الدول العربية"، و"الملتقى الأول لرجال الأعمال" و"المؤتمر السادس للصناعيين الخليجيين" و"مؤتمر الخليج الثالث للمال والاستثمار" وملتقى حول "مستقبل صناعة الورق في دول الخليج العربية" و"الندوة العربية حول التجارة والاستثمار" و"ندوة حول سبل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع التعدين في الدول العربية"، و"المؤتمر الخامس للصناعات البتروكيماوية والأسمدة في دول مجلس التعاون الخليجي".

أما على المستوى القطري، فقد عقد في معظم الدول العربية ندوة أو مؤتمر أو أكثر للترويج للدولة أو لفرص استثمارية محددة، بلغ عدها أكثر من ١٠ مؤتمرات أو ندوات في بعض الدول.

ومن جهة أخرى شهد العام عقد العديد من الندوات في الدول الأجنبية للترويج للاستثمار في دولة من الدول العربية شملت أمريكا وفرنسا وبريطانيا وروسيا وأسبانيا واليابان وألمانيا وإيطاليا وهونج كونج .

وفيما يتعلق بتنفيذ زيارات جماعية للترويج واستضافة وفود ترغب في الاستثمار في البلاد العربية ، لم يشهد العام الكثير منها واقتصرت على عدد محدود إلى بعض الدول الأجنبية من قبل وفود رجال أعمال من دول مجلس التعاون الخليجي شملت كوريا الجنوبية وأمريكا والمفوضية الأوروبية.

أما على المستوى القطري فقد أوفد معظم الدول العربية ممثلين إلى الدول الأخرى للتعريف بمزايا الاستثمار في تلك الدول، واختلف مستوى التمثيل من دولة إلى أخرى ، فكانت بعض الزيارات برئاسة رئيس الدولة، وكانت بعض الزيارات برئاسة رئيس الوزراء أو برئاسة الوزراء المعنيين بالاستثمار،وأخرى على مستوى ممثلين عن جهات رسمية ورجال أعمال.

ومن جهة ثانية استقبلت الجهات المعنية في كل من الاردن والإمارات وتونس والجزائر وسوريا وسلطنة عمان والسعودية والكويت ومصر والمغرب واليمن وفود مستثمرين من دول أخرى يرغبون في الاستثمار في هذه الدول.

وفيما يتعلق بإصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة، فقد قامت بعض المنظمات والاتحادات العربية بعرض فرص استثمارية على المستوى القومي والإقليمي. وفي هذا الإطار عرضت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ١٩٠ فرصة استثمارية صناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأصدرت ثلاثة مكاتب وشركات استشارية خاصة ٨٤ فرصة استثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتولت جهات مختلفة إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة في الدول العربية على المستوى القطري ، ففي بعض الدول تولت الجهات الرسمية المشرفة على الاستثمار أو المشرفة على قطاعات معينة عرض فرص الاستثمار وتولت في دول أخرى عرض فرص الاستثمار المتاحة شركات متخصصة أو غرف

التجارة والصناعة. وأختلف أسلوب عرض فرص الاستثمار من دولة عربية إلى أخرى، فقد لجأت بعضها إلى إصدار كتيبات للتعريف بفرص الاستثمار فيها، ولجأت أخرى إلى عرضها من خلال مؤتمرات أو ندوات.

وفيما يتعلق بعمل ترتيبات ثنائية أو جماعية، فقد شهد العام العديد من الترتيبات الثنائية والجماعية العربية اشتملت على توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي وتشجيع وحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي، كما شهدت الفترة تأسيس مجالس مشتركة لرجال الأعمال.

وفيما يتعلق بإقامة مدن صناعية ومناطق حرة، فقد تم خلال العام إقامة مدن صناعية في كل من الإمارات والسعودية وفلسطين وقطر ومصر والمغرب. وتم كذلك إقامة مناطق حرة في كل من الأردن والإمارات ومصر والمغرب.ومن جهة أخرى شهد العام اتفاق العديد من الدول العربية على إقامة مناطق حرة مشتركة على المستويين الثنائي والجماعي، أهمها اتفاق الدول العربية على إقامة منطقة حرة للتجارة العربية تبدأ مع بداية عام ١٩٩٨.

أما فيما يتعلق بمجهودات الترويج الأجنبية في الدول العربية فقد شهد العام إقامة عدة معارض أجنبية في بعض الدول العربية منها معرض العقارات الهندية في كل من الكويت والإمارات ، وشهدت العديد من الدول العربية إقامة ندوات للتعريف بفرص وأوضاع الاستثمار في دول أجنبية ،كما شهد العام زيارة دول عربية من قبل وفود رجال أعمال من دول أجنبية لاستقطاب استثمارات عربية.

٥ . أسواق المال العربية :

عكست التحولات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية منذ مطلع التسعينات تطورات هامة في مجال إنشاء وتنشيط وتنمية الأسواق المالية العربية، حيث أصبح لدى معظم الدول العربية أسواق مالية، كما اتخذت بقية الدول العربية التي لا توجد بها حالياً أسواق مالية خطوات جادة لإنشاء هذه الأسواق في إطار التوجهات الاقتصادية والسياسية لبرامج الإصلاح المالي والاقتصادي التي تبنتها. ويستعرض الإطار رقم (٢) الوضع التنظيمي للأسواق المالية العربية حتى نهاية العام.

وشهدت هذه الأسواق خلال العام نمواً متزايداً في العوائد وفي حجم التداول رغم تضافر بعض التطورات السلبية ممثلة بأزمة الأسواق المالية الآسيوية وتقلب اتجاهات السوق النفطية وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط وحادث الأقصر. كما واصل قطاع المصارف والشركات الاستثمارية تصدره في عمليات التداول، يليه قطاعا الخدمات والصناعة وذلك بسبب زيادة عمليات الاستخصاص في هذين القطاعين.

وعلى صعيد آخر ازداد الاهتمام بإقرار الإصلاحات التشريعية وتبني الإجراءات التي تنظم الأسواق المالية وترفع من كفاءتها وانفتاحها وتعزز مساهمتها في دعم استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية وفي تنفيذ مشاريع الإستخصاص والبنية الأساسية. ومن هذه الإجراءات تعديل ضوابط وشروط إدراج الشركات المساهمة وحماية الاستثمارات الموظفة والحد من تسرب المعلومات وتحسين متطلبات الإفصاح والشفافية وإلزام الشركات المدرجة بنشر بيانات مالية دورية. وفي هذا المجال شهدت بعض الدول العربية إنشاء شركات متخصصة لتوفير المعلومات المالية التحليلية إضافة إلى تطوير دور الشركات العاملة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية في تقديم المشورة الفنية للمستثمرين. كما شهد العام تبلور اتجاه تحول الشركات العائلية العربية إلى شركات مساهمة عامة، خاصة في السعودية والكويت ولبنان والمغرب.

بلغت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية التسعة المشاركة في قاعدة البيانات التي يرصدها صندوق النقد العربي حوالي ١٤٥,٥٦ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٧ مقابل ١٠٧,٧٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ بنسبة نمو قاربت ٣٥%. وشكلت السوق السعودية ما نسبته ٤٠,٧% من القيمة السوقية الإجمالية تليها في الأهمية السوق المالية في الكويت (١٨,٧%) ثم مصر (١٤,٣%) و المغرب (٨,٤%) . أما باقي الأسواق العربية فشكلت نسباً أقل إذ تقاربت نسبتا البحرين وسلطنة عمان (٥,٤%، ٥% على التوالي) ثم الأردن (٣,٧%) ولبنان وتونس (٢% و ١,٦% على التوالي).

وقد حافظت سوق الأسهم السعودية على موقعها المتقدم بين الدول العربية رغم عدم وجود سوق رسمية إلا أن مؤسسة النقد العربي السعودي طورت نظام تبادل إلكتروني للإدراج والتبادل تشرف عليه مباشرة. وقد تقدمت أسواق مصر والمغرب وسلطنة عمان باقي الدول العربية في سرعة تنظيم وتفعيل إجراءات تنظيم الأسواق المالية لديها.

أما فيما يتعلق بحجم التداول فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من ٣٠,٤٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٦٣,٨٨ مليار دولار عام ١٩٩٧ أي بزيادة نسبتها ١٠٩,٦%. استحوذت السوق المالية في الكويت على ما نسبته ٥٤,١% من قيمة التداول، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٥,٩%، وجاءت في المرتبة الثالثة مصر بنسبة ٩,٤%، ثم سلطنة عمان بنسبة ٦,١%. أما المغرب ولبنان والأردن والبحرين وتونس فبلغت نسبتها معاً في قيمة الأسهم المتداولة ٤,٥%. وبينما شهدت كافة الأسواق المالية معدلات نمو مرتفعة خلال العام مقارنة بالعام الذي سبقه، خاصة أسواق مسقط والكويت والسعودية، سجلت سوق تونس للأوراق المالية تراجعاً نسبته (٤,٢%).

ارتفع عدد الأسهم المتداولة من ٢٦,٥٦ مليار سهم عام ١٩٩٦ إلى ٣٥,٨٣ مليار سهم عام ١٩٩٧. وما زالت سوق الكويت تغطي معظم الأسهم المتداولة بحصة تزيد عن ٩٣% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة مما يجعلها الأنشط بين أسواق الدول العربية. وقد ساهم في زيادة رصيد الأسهم القابلة للتداول طرح الأسهم المصدرة لزيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة وإصدار أسهم تأسيس شركات مساهمة جديدة في السوق الأولية، إذ ارتفع عدد الشركات المدرجة بهذه الأسواق من (١٠٩١) شركة عام ١٩٩٦ إلى (١١٨٤) شركة خلال العام. وتشكل الشركات المدرجة في سوق مصر (٦٥٠ شركة) ما يزيد عن ٥٤% من إجمالي الشركات المدرجة ، مما يجعل السوق المصرية الأكثر تنوعاً في توفر عرض أسهم الشركات وإن كان حوالي (٦٠) شركة منها تقريباً هي التي تشهد تداولاً نشطاً. وقد مثل ذلك عنصر جذب واضح للاستثمارات الأجنبية التي بلغت ١,٣ مليار دولار شكلت ما نسبته ٦% من القيمة الرأسمالية للسوق المصري. ومن جهة أخرى سجلت سوق مسقط أعلى زيادة في عدد الشركات المدرجة إذ ارتفعت عدد الشركات من (٩٧) شركة في عام ١٩٩٦ إلى (١١٩) شركة في ١٩٩٧ أي بنسبة نمو تبلغ حوالي ٢٣% مما يجعلها السوق الأكثر نمواً خلال العام من حيث الإصدارات الأولية. ويعزى الأداء الاستثنائي لسوق مسقط للأوراق المالية إلى سياسة الدولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي إذ سمحت للأجانب بتملك أسهم في الشركات المحلية بنسبة تصل إلى ٤٩%. وتدرس الدول الخليجية الأخرى اتخاذ إجراءات مماثلة بعد نجاح تجربة صناديق الاستثمار المخصصة للاستثمار في الأسهم المحلية في الإمارات والسعودية والكويت. ويشير الجدول رقم (٦) إلى تفاصيل الأرقام المبينة أعلاه.

أما بخصوص التطورات التي تناولت الأسواق المالية العربية الأخرى خارج الأسواق التسعة المذكورة أعلاه فإن التداول بدأ في مطلع العام في سوق فلسطين للأوراق المالية ويندرج بها (١٩) شركة مساهمة و تعمل فيها (٦) شركات

وساطة وبلغ حجم التداول حوالي ٢٥ مليون دولار. وافتتحت في منتصف العام سوق الدوحة للأوراق المالية ويندرج بها (١٨) شركة وتعمل فيها (٧) شركات وساطة وبلغ حجم التداول حتى نهاية العام حوالي ١٠٦ مليون دولار. واستمر خلال العام تداول الأوراق المالية في الإمارات عبر عدة وسطاء ومصارف، كما بوشر بدراسة إنشاء سوق منظمة لمواجهة النشاط المتزايد إذ يتم تداول أسهم (٣٩) شركة منها (١٧) شركة مصرفية ومالية بلغت قيمتها السوقية الإجمالية ٢٤,٥ مليار دولار.

ورغم ظروف الحصار الاقتصادي الذي تشهده العراق إلا أن سوق بغداد للأوراق المالية شهدت تزايداً في عدد الشركات المدرجة (١٠٠ شركة) وبلغ عدد الأسهم المتداولة ١,٣٥ مليون سهم. كما شهد ت سوق الخرطوم للاوراق المالية في السودان انتعاشاً حيث ارتفع عدد الشركات المسجلة إلى (٤١) شركة وبلغت قيمة الأسهم المتداولة فيها حوالي ٣,٦ مليون دولار. وأقر إنشاء بورصة الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ لكي تباشر عملها في مطلع عام ١٩٩٨ بعد استكمال الإجراءات اللازمة.

وعلى صعيد تعزيز التكامل الاقتصادي العربي والتوجه نحو خلق تكتلات عربية لمواكبة تطورات الأسواق المالية العالمية والتوجه إلى خلق الظروف الموضوعية التي تهيء لإقامة سوق مالية عربية موحدة، قام اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية بجهود مكثفة خلال العام لتدارس إنشاء مؤسسة عربية للتقاص، ستتخذ من بيروت مقراً لها و يتوقع أن تباشر عملها خلال عام ١٩٩٨، وتكون مسؤولة عن القيام بعمليات المقاصة والتسوية النقدية والإيداع والحفظ .

ومن جهة أخرى دخلت اتفاقية الربط الثلاثي بين بورصات كل من الكويت ومصر ولبنان ، الموقعة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، حيز التنفيذ مع مطلع العام وركزت بداية على خلق و تطوير آليات للتعاون و للتقاص والتسليم بهدف تحفيز حركة انتقال رؤوس الأموال العربية بين الأسواق المالية العربية من خلال تسهيل تخليص معاملاتها المالية البينية. وبلغ حجم رؤوس الأموال التي انتقلت من خلال التداول البيني بين سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة مصر في الأشهر الثمانية الأولى من العام حوالي ١,١ مليون دولار تمت عبر عقد (١٢٣) صفقة، ومن جهة أخرى انتقلت حوالي ١٧٣,٦ ألف دولار بين سوق الكويت للأوراق المالية وبورصة لبنان من خلال عقد (٦) صفقات. وتم في نهاية العام التنفيذ الفعلي لاتفاقيات الربط الجماعي لأربعة أسواق مالية عربية هي البحرين ومسقط والكويت ومصر من خلال إدراج و تداول ١٥٨

مليون سهماً بينها. ونجحت المجموعة العربية للتأمين (أريج) في أن تكون أول شركة مساهمة عامة عربية تحقق اكتتاباً ناجحاً في أكثر من بورصة عربية في آن واحد، وإصدار إيصالات إيداع دولية في لندن للمستثمرين الأجانب. كما تم التوقيع على الاتفاقية الثنائية للتعاون بين سوق الكويت للأوراق المالية وسوق البحرين للأوراق المالية، واتفاقية للتعاون المشترك بين الأردن والبحرين ومصر، واتفاقية ثنائية بين تونس ومصر.

ويلاحظ استمرار الاتجاه نحو تأسيس صناديق استثمارية مخصصة للمنطقة العربية، من بينها عدد من الصناديق الاستثمارية الإسلامية، مما ساهم في تحقيق مزيد من الانتعاش في حركة التداول في الأسواق المالية العربية واستقطاب واسع لمدخرات صغار المستثمرين. وقد شهدت أسواق مصر والمغرب ومعظم الدول العربية الخليجية خلال العام إقبالاً ملحوظاً على الصناديق الاستثمارية سواء كانت صناديق مشتركة أو خاصة، مفتوحة أو مغلقة. ويقدر أن يكون عدد الصناديق الاستثمارية قد ارتفع من (١٨) صندوقاً إلى ما يفوق (٥٤) صندوقاً تم إنشاؤها عام ١٩٩٥. ومن هذه الصناديق يبرز صندوق الاستثمار السعودي المحدود (سيف) الذي وافقت السعودية على إنشائه برأسمال ٢٥٠ مليون دولار وسجل في لندن لإتاحة فرص استثمارية جديدة وجذب اهتمام المستثمرين الأجانب.

ومازال وجود الأسواق المالية العربية في سوق السندات الدولية و المشتقات المالية المتعددة ضعيفاً، وينطبق ذلك على سوق إيصالات الإيداع الدولية الذي دخلت فيه مؤخراً الأردن وتونس وسلطنة عمان ولبنان ومصر على نحو متواضع. وقد أصدرت الإمارات أول شهادات إيداع قابلة للتداول بالعملة المحلية وأطلقت أكبر عملية اكتتاب محلي وعالمي في أسهم المنطقة الحرة بالسعديات بقيمة ٣,٣مليار دولار بحيث تصبح هذه المنطقة الحرة مركزاً عالمياً للوساطة المالية والتأمين وتداول السلع الأولية وتخزينها. كما لازال تمثيل الأوراق المالية العربية في مؤشر مؤسسة التمويل الدولية للأسواق الناشئة ضعيفاً ومحصوراً في الأردن ومصر والمغرب.

إطار رقم (٢)
أسواق الأوراق المالية في الدول العربية

أ- الدول العربية التي لها أسواق للأوراق المالية وأعضاء في اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية:

	الدولة	الاسم الرسمي للسوق
١-	الأردن	سوق عمان المالي
٢-	البحرين	سوق البحرين للأوراق المالية
٣-	تونس	هيئة السوق المالية
٤-	قطر	سوق الدوحة للأوراق المالية
٥-	الكويت	سوق الكويت للأوراق المالية
٦-	لبنان	بورصة بيروت
٧-	مصر	بورصة الأوراق المالية بالقاهرة
		بورصة الأوراق المالية بالإسكندرية
		الهيئة العامة لسوق المال بمصر
٨-	المغرب	بورصة القيم بالدار البيضاء

ب- الدول العربية التي لها أسواق للاوراق المالية وغير أعضاء في الاتحاد:

	الدولة	الاسم الرسمي للسوق
٩-	السودان	سوق الخرطوم للأوراق المالية
١٠-	العراق	سوق بغداد للأوراق المالية
١١-	فلسطين	سوق فلسطين للأوراق المالية
١٢-	سلطنة عمان	سوق مسقط للأوراق المالية
١٣-	الجزائر	بورصة الجزائر

ج- الدول العربية التي لا توجد بها أسواق للأوراق المالية:
جيبوتي، سوريا، الصومال، ليبيا، موريتانيا، اليمن.

إطار رقم (٣)
ظاهرة اندماج الشركات والمؤسسات: المفهوم والواقع

* تعتبر ظاهرة الاندماج التجارية والاقتصادية أحد أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم بآليات الاقتصاد العالمي. فقد أدى انطلاق حركة الانفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة وتسارع وتيرة نمو التجارة العالمية بمعدلات تبلغ ضعفي معدلات نمو الإنتاج العالمي إلى انتشار "حمى الاندماج" عالمياً وانخراط المزيد من الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية في صفقات اندماج غير مسبوقة.

* يمكن القول أن الدافع الاقتصادي وراء فكرة الاندماج هو تحقيق مبدأ اقتصاديات الحجم الكبير والاعتقاد بأن قيمة المشروع الموحد بعد الدمج تزيد على إجمالي قيمة المؤسستين المندمجتين منفردتين، وهو ما يعرف بزيادة الكل على الجزئيات المكونة له أو مبدأ (٢+٢=٥). وفي هذا الصدد من المهم التمييز بين الأنواع الرئيسية للاندماج من حيث طبيعة نشاط المؤسسات المندمجة: (١) الاندماج ذو الطبيعة التكاملية الأفقية والذي يتم بين مؤسستين تمارسان نفس نوع النشاط. (٢) اندماج التكامل الرأسي وهو الذي يتم بغرض التوسع في اتجاه المستهلك النهائي أو في اتجاه مصادر عناصر الإنتاج. (٣) اندماج الشركات ذات الأنشطة المختلفة. (٤) الاندماج بين الشركات التي تقوم بينها علاقات وثيقة إلا أنها لا تمارس نفس النشاط أولا توجد بينها علاقة تكامل في الأنشطة.

* أما أهم المزايا التي قد تتحقق من جراء عمليات الاندماج فهي:
  - تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير من جراء خفض تكاليف الإنتاج.
  - تخفيض درجة المخاطر عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية.
  - تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة وفرص المنافسة.
  - إتاحة الفرصة للشركة الدامجة لشراء أصول بتكلفة تقل عن قيمتها السوقية.
  - تحسين الكفاءة الإدارية للشركات المندمجة عن طريق تغيير إداراتها.

* شهد عام ١٩٩٧ تنامي حجم عمليات الاندماج العالمية إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الصفقات قد تجاوزت ٩٠٠ مليار دولار خلال العام منها ٤٠٠ مليار دولار قيمة صفقات في أوروبا وحدها. ويعتبر القطاع المالي والمصرفي أهم المجالات التي شهدت حركة الانخراض في عمليات الاندماج والتي ينظر إليها كجزء من عمليات إعادة هيكلة القطاع المذكور. ويبدو أن فرص استمرار "حمى

الاندماج" ما زالت قائمة ومستمرة بقوة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية الجذرية المتمثلة في الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية. ومما يزيد من قوة هذه الاحتمالات استمرار هذه الظاهرة رغم الأزمة المالية التي عصفت بأسواق المال العالمية في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

* على الصعيد العربي تشير التقارير المعتمدة إلى أن حصة المؤسسات المالية والمصرفية العربية من إجمالي عمليات الاندماج العالمية لم تتجاوز ٠,٥% خلال عام ١٩٩٧، أما حصتها من عمليات الاندماج في الدول النامية فإنها تتراوح بين ٥-٧%. ويعزى تدني هذه النسب إلى الضعف الهيكلي الذي تعاني منه المؤسسات المالية والمصرفية العربية.

٠٦ الاستثمارات العربية البينية:

تم رصد البيانات الخاصة بالاستثمارات العربية البينية من واقع المعلومات الرسمية التي أمكن الحصول عليها من الدول العربية والتي تتناول المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام. علماً بأن البيانات المتعلقة ببعض الدول بيانات تقديرية.

توضح المعلومات المتوافرة أن جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام قد بلغت حوالي ١,٥٩ مليار دولار أمريكي مقابل ٢,٠٩ مليار دولار عام ١٩٩٦، بتراجع نسبته ٢٣,٩%. ويعزى هذا التراجع إلى عدم ورود البيانات المتعلقة بهذا الجانب من بعض الدول العربية من جهة وعدم تضمين الاستثمارات العربية في قطاع البترول في السودان خلال العام من جهة أخرى. كما تشير هذه البيانات إلى أن مصر احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات العربية بإجمالي استثمارات قدرها ٥٣٢ مليون دولار أو ما نسبته ٣٣,٥% من جملة الاستثمارات العربية البينية خلال العام، فيما احتلت سوريا المرتبة الثانية باستثمارات عربية بلغت حوالي ٣٢٨ مليون دولار أو ما يعادل ٢٠,٦%. وجاءت ولبنان في المرتبة الثالثة حيث استقطبت استثمارات عربية قدرها ٣١٢ مليون دولار.

وفيما يتعلق بجنسيات المستثمرين جاء المستثمرون السعوديون في المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستثمرة في الأقطار العربية الأخرى خلال العام. ويوضح الجدول رقم (٧) توزيع الاستثمارات العربية البينية حسب الأقطار المضيفة.

أما على صعيد التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية فقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة قدرها ٣٦% فيما بلغ نصيب القطاعين الصناعي والزراعي حوالي ٣١,٤% و ٣٠,٥% على التوالي.

٠٧ عمليات المؤسسة :

حققت عمليات الضمان التي قدمتها المؤسسة خلال عام ١٩٩٧ زيادة بنسبة ٨,٩% عن عام ١٩٩٦ حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المبرمة خلال العام حوالي ٦٩,٧ مليون دولار مقارنة بالعقود المبرمة خلال عام ١٩٩٦ وقيمتها حوالي ٦٤ مليون دولار.

شملت العقود المبرمة ثمانية وثلاثين عقد ضمان ائتمان صادرات، بلغ عدد الدول المستوردة سبع عشرة دولة عربية جاءت في مقدمتها جمهورية السودان بنسبة ٣٣,٦% تليها الجماهيرية الليبية بنسبة ١٨,٥% ثم الجمهورية الجزائرية بنسبة ١٤,٩% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٨,٤% ثم جمهورية موريتانيا والمملكة المغربية بنسبة ٤,٣% لكل منهما ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة ٣,٢% فالجمهورية التونسية ودولة الكويت بنسبة ٢,٩% لكل منهما، ثم دولة الإمارات بنسبة ١,٨% فجمهورية مصر العربية بنسبة ١,٦% ودول أخرى بنسبة ٣,٦% شملت كلا من قطر، سلطنة عمان، اليمن، لبنان، البحرين وسوريا.

وبلغ عدد الدول المصدرة سبع دول عربية جاءت في مقدمتها السعودية بنسبة ٣٦,٣% تليها البحرين بنسبة ٢٥,٥% ثم لبنان بنسبة ١٤,٩% ثم الأردن بنسبة ١١,٤% وثلاث دول أخرى بنسبة ٢% شملت الإمارات، الكويت ومصر.

أما بالنسبة للصادرات المضمونة فقد شملت منتجات نفطية وزيوت تشحيم بقيمة ٤٦,٢ مليون دولار، أدوية بشرية ٥ مليون دولار، مضخات زراعية وأنابيب ومعدات ري ٣,٢١ مليون دولار، سبائك ألمنيوم ٢,١ مليون دولار، بلاط وسيراميك ومواد بناء ٢,٠٥ مليون دولار، مفروشات ١,٧٥ مليون دولار، معدات إنارة داخلية وخارجية وموصلات كهربائية ١,٣ مليون دولار، مواد تجميل ١,٢٩ مليون دولار، مواد غذائية ١,٢٢ مليون دولار، دهانات وأصباغ ١,١ مليون دولار، قوارب نزهة مليون دولار، مواد تغليف ٠,٩ مليون دولار، أسمدة وكيماويات ٠,٦٦ مليون دولار، معدات صناعية ٠,٦٦ مليون دولار، بطانة سجاد وسجاد وموكيت ٠,٦ مليون دولار، كابلات هاتفية ٠,٣٩ مليون دولار وقرطاسية ودفاتر ٠,٣ مليون دولار.

وقد صرفت المؤسسة خلال العام تعويضاً بقيمة حوالي ١٠ مليون دولار أمريكي لأحد المصارف عن تحقق خطر غير تجاري (عدم القدرة على التحويل بالعملة الصعبة خارج القطر المضيف للاستثمار) وذلك في إطار عقد ضمان قرض مقدم من المصرف إلى جهة حكومية في أحد الأقطار الأعضاء.

جدول رقم (١)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية

القطر	١٩٩٦	١٩٩٧
الأردن	٥,٢	٣,٤
الإمارات	٤	٢,٣
البحرين	٣	٣,١
تونس	٦,٩	٥,٦
الجزائر	٤,٤	٥
جيبوتي	--	٢
السعودية	٢,٥	٢
السودان	٤,٧	٦.٦
سوريا	٥	٣,٦
الصومال	–	–
العراق	–	–
سلطنة عمان	٤	٤
فلسطين	-٣	٢
قطر	٤,٦	٨,٥
الكويت	٤	٢,٥
لبنان	٤	٣
ليبيا	١,٥	٠,٥
مصر	٥	٥,٣
المغرب	٤	١,٨
موريتانيا	٧	٧,٢
اليمن	٤,٥	٤,٨

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

جدول رقم (٢)
مؤشر السياسة المالية
(عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	١٩٩٦	١٩٩٧	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	٤,٤	(٠,٣)	– ٤,٧
الإمارات	٦	٣	–٣
البحرين	٥,٧	–	–
تونس	٤,٣	٤	– ٠,٣
الجزائر	١,٣	٠,٢٥	– ١,٠٥
جيبوتي	–	–	–
السعودية	٣,٣	١,٢	– ٢,١
السودان	٢,١	١	– ١,١
سوريا	٥	–	–
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	١	(٣)	– ٤
فلسطين	–	–	–
قطر	–	–	–
الكويت	٧,٨	–	–
لبنان	١٨	٢٣,٤	٥,٤
ليبيا	–	–	–
مصر	١,٣	٠,٩	– ٠,٤
المغرب	٣	١	–٢
موريتانيا	(٣,١)	(٤)	٠,٩
اليمن	٣,٨	٣,٤	– ٠,٤

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر.
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

جدول رقم (٣)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	١٩٩٦	١٩٩٧	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	٣,١	(٠,٣)	-٠,٣
الإمارات*	(٦,٦)	(١٠,٩)	-١٠,٩
البحرين	(١١,٤)	(٩,٧)	-٩,٧
تونس	٢,٥	٣,٢	٠,٧
الجزائر	(٥)	(٣,٢)	- ٣,٢
جيبوتي	-	-	-
السعودية*	(٠,١٦)	(٠,١٥)	٠,٠١
السودان	١١,٥	٩	- ٢,٥
سوريا	(٠,١٦)	٠,٢	٠,٣
الصومال	-	-	-
العراق	٣٠	٢٧	-٣
سلطنة عمان	٢,٢	٥,٧	٣,٥
فلسطين	٣٥	٢١	- ١٤
قطر	٢,٣	٢,٩	٠,٦
الكويت*	(١٥,٦)	(١٥,٤)	-١٥,٤
لبنان	٤٠,٣	٣٧,٤	- ٢,٩
ليبيا	(٠,٤)	١,١	١,٥
مصر	٠,٣	(٠,٩)	- ١,٢
المغرب	٢,٤		٠,٣
موريتانيا*	(٣)	(٤,٦)	- ٤,١
اليمن	٣,٤	٦	٢,٦

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطي الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بنقطتين = صفر.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية = ثلاث درجات.

* حققت كل من الإمارات والكويت والسعودية وموريتانيا فائضاً في الحساب الجاري وحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في الميزان الجاري أي نقطة الصفر.

جدول رقم (٤)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

القطر	١٩٩٦	١٩٩٧	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	٦,٥	٣	– ٣,٥
الإمارات	٥	٣	– ٢
البحرين	١	١	٠
تونس	٣,٧	٣,٧	٠
الجزائر	١٥	٧,٥	– ٧,٥
جيبوتي	٣	٣	٠
السعودية	١	٠,٥	– ٠,٥
السودان	١١٢,٦	٣١,٩	– ٨٠,٧
سوريا	٨,٩	٢,٢	– ٦,٧
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	٤,٥	٧	٢,٥
فلسطين	٨,١	٧,٣	– ٠,٨
قطر	٢,٥	٢,٦	٠,١
الكويت	٢,٥	٣	٠,٥
لبنان	٨,٩	٨	– ٠,٩
ليبيا	٣٥	٢٥	– ١٠
مصر	٨,٣	٤,٨	– ٣,٥
المغرب	٤,٤	١	– ٣,٣
موريتانيا	٤,٥	٥	٠,٥
اليمن	٢٨	٤,٦	– ٢٣,٤

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطي الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر.
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة.
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من ٢٥ نقطة = درجتان.
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من ٢٥ نقطة مئوية= ثلاثة درجات.

جدول رقم (٥)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي

القطر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
الأردن	٣	١	-١
الإمارات	٢	١	٣
البحرين	-	صفر	٣
تونس	صفر	صفر	صفر
الجزائر	١	٢	٢
جيبوتي	-	-	-
السعودية	١	صفر	صفر
السودان	١	٣	٢
سوريا	-	٢	صفر
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	٢
عمان	٣	صفر	-١
فلسطين	-	صفر	٣
قطر	-	صفر	صفر
الكويت	-	صفر	٣
لبنان	-١	صفر	٢
ليبيا	-	٢	صفر
مصر	صفر	١	صفر
المغرب	٢	١	صفر
موريتانيا	٣	صفر	٣
اليمن	صفر	٢	-١
المتوسط ١٩٩٧	١,٣	٠,٨	١,٢
١٩٩٦	١	٠,٥	١,٦

المصدر: الجداول من (٢) إلى (٤).

(أ) تم حساب المؤشر كمتوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو التالي:

$$\frac{١,٣ + ٠,٨ + ١,٢}{٣} = ١,١$$

(ب) يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:
أقل من ١ : عدم تحسن في مناخ الاستثمار.
من ١ إلى ٢: تحسن في مناخ الاستثمار.
من ٢ إلى ٣ : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

(ج) ويلاحظ في هذا الصدد تحسن مناخ الاستثمار خلال العام بزيادة تبلغ نسبتها ٦,٨% مقارنة مع عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٦) بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي ١٩٩٦و ١٩٩٧

الدولة	عدد الشركات		القيمة الرأسمالية (مليار دولار)		عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)		قيمة التداول (مليار دولار)		مؤشرات الأسعار	
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧
الأردن**	٩٧	١٣٩	٤,٥٦	٥,٤٦	١٠١,٢٥	١٧٤,١٦	٠,٣٠	٠,٤٨	١٠٩,٢٨	١١٦,٧٣
البحرين	٣٧	٤٠	٥,٠٢	٧,٨٣	٢٩٨,٨٤	٦٣٠,٠٩	٠,١٨	٠,٤٧	٩٥,٩	١٣٧,٠٢
تونس	٣٠	٣٤	٣,٨٥	٢,٣٢	١٠,٨٥	١٠,٩٦	٠,٢٤	٠,٢٣	٩٠,٩	٤٢,٨٤
السعودية	٧٠	٧١	٤٥,٨٧	٥٩,٣٨	١٣٧,٦٧	٣١٣,٩٨	٦,٧٧	١٦,٥٥	١١٢,٧٧	١٣٦,٣٧
سلطنة عمان***	٩٧	١١٩	٢,٧٥	٧,٣١	١١٣,٥٥	٣٧٤,٠٨	٠,٥٨	٣,٨٧	١٢٧,٢٢	٢٦٤,٧١
الكويت	٦٠	٧٤	٢٠,٦	٢٧,٢٤	٢٥٧٢٠,١٨	٣٣٩٨٨,٠٧	١٩,٢٢	٣٤,٥٨	١٤٦,٩٧	١٥٦,٨٣
لبنان	٦	٨	٢,٣٩	٢,٩٠	٠,٨٤	٦٣,٢٢	٠.٠٧	٠,٦١	٨٠,٩	٩٧,٨٦
مصر	٦٤٦	٦٥٠	١٤,١٨	٢٠,٨٧	١٧٠,٤٠	٢٧٤,٧٦	٢,٥٨	٦,٠٢	١١٥,٩٢	١٢٥,٥٩
المغرب	٤٨	٤٩	٨,٥٥	١٢,٢٥	٦,٦٢	٩,٧٧	٠,٥٥	١,٠٧	١٤٣,٦٢	١٨١,٦٩
المجموع	١٠٩١	١١٨٤	١٠٧,٧٧	١٤٥,٥٦	٢٦٥٦٠,٢	٣٥٨٣٩,١	٣٠,٤٧	٦٣,٨٨	–	–

** تشمل البيانات لعام ١٩٩٧ السوق النظامي والموازي.

*** تشمل البيانات للعامين السوق النظامي والموازي.

المصدر: صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

جدول رقم (٧)
الاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها
خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧
(مليون دولار)

القـطر الـمضيف	١٩٩٦	(%)	١٩٩٧	(%)
الأردن	١٣,٥	٠,٦	١٠,٦	٠,٧
الإمارات	–	–	–	–
البحرين	–	–	–	–
تونس	٧٠,٢	٣,٤	١٣٥,٠	٨,٥
الجزائر	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	٢٠,٦	١,٠	٢٧,٠	١,٧
السودان	٥٥٤	٢٦,٥	١٤٢,٥	٩,٠
سوريا	٣٠٣	١٤,٥	٣٢٨	٢٠,٦
الصومال	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–
عمان	٢٤,٠	١,١	١٨,٧	١,٢
فلسطين	–	–	٢٤,٨	١,٥
قطر	–	–	–	–
الكويت	–	–	–	–
لبنان	٢٥٠,٠	١١,٩	٣١٢,٠	١٩,٦
ليبيا	–	–	–	–
مصر	٧١١,٠	٣٤,٠	٥٣٢,٠	٣٣,٥
المغرب	٦١,٢	٢,٩	٤٨,٠	٣,٠
موريتانيا	–	–	–	–
اليمن	٨٦,٠	٤,١	١١	٠,٧
الإجمالي	**٢٠٩٣,٥**	**١٠٠,٠**	**١٥٨٩,٦**	**١٠٠,٠**

جدول رقم (٨)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٧ في عينة من الأقطار العربية
(%)

القطر المضيف	الصناعة	الزراعة	الخدمات
الأردن	٢٩,٩	–	٧٠,١
تونس	١٠,٤	١,٠	٨٨,٦
السعودية	١٠٠	–	–
سوريا	٨٤,٢	٨,٧	٧,١
عمان	٩٥,٧	–	٤,٣
فلسطين	٣٧,٢	١٧,٣	٤٥,٥
لبنان	١٠,٩	–	٨٩,١
مصر	٣٧,٠	١٢,١	٥٠,٩
المغرب	٥,٤	–	٩٤,٦
اليمن	٨٦,٩	٣,٢	٩,٩

جدول رقم (٩)
نصيب الأقطار العربية المصدرة
للاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٧
(%)

الأقطار المصدرة	عينة الأقطار المضيفة للاستثمار											المتوسط المثقل
	الأردن	تونس	السعودية	السودان	سوريا	عمان	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	–		٤١,٨	١٤,٠	٩,٥		٥٦,٣		٥,٠		١٠,٧	٢,٥
الإمارات	٢,٦	٤,٢			٣٩,١	٢٨,٥		٣١,١	٠,٤	٣٠,٢		١٨,١
البحرين		١,٧	٩,٧		٣,٨	٨,٧		٢,٥	٠,٣	٣٢,٥		٣,٠
تونس										٣,٤		٠,٠١
الجزائر		١٢,٦									٠,٣	٠,٠٦
السعودية	٨,٧	٣٣,٤		٤٦,٦	٢٢,٦	٣٩,٩		٣٨,٧	٥٦,٠	٣٣,٩	٥٢,٤	٤٤,٦
السودان									١		١,٩	٠,٠١
سوريا	١٨,٠	١,٠	٢,٤	٢٠,١				٨,٩	٢		٩,٩	١,٦
العراق	٣٤,٣						٢١,٣		٠,٢		٩,٤	١,٣
عمان	٠,٨								٠,٢			٠,٤
فلسطين	٦,٩		٤,٢						٢,٠			٢,١
قطر		١,١		١٩,٣		١٦,٤	٣,٩		١,٠			٥,١
الكويت		٢٢,٨	٨,٥		١٨,٨	٦,٥		١٨,٨	٢١,٠			١١,٧
لبنان	٨,٥		٣٣,٤		٦,٢				٢		٦,٤	٣,٧
ليبيا	١٣,٥	١٨,٥							٤			٣,٢
مصر							١٨,٥		١,٧		٥,٢	١,٩
المغرب	٤,١	٤,٧									٣,٨	٠,٧
اليمن	٢,٦								٠,٢			٠,٠١
أخرى									٣,٠			٠,٠١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجزء الثاني

التقارير القطرية

(١) المملكة الأردنية الهاشمية
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة
(٣) دولة البحرين
(٤) الجمهورية التونسية
(٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
(٦) جمهورية جيبوتي
(٧) المملكة العربية السعودية
(٨) جمهورية السودان
(٩) الجمهورية العربية السورية
(١٠) جمهورية الصومال الديمقراطية
(١١) جمهورية العراق
(١٢) سلطنة عمان
(١٣) دولة فلسطين
(١٤) دولة قطر
(١٥) دولة الكويت
(١٦) الجمهورية اللبنانية
(١٧) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
(١٨) جمهورية مصر العربية
(١٩) المملكة المغربية
(٢٠) الجمهورية الإسلامية الموريتانية
(٢١) الجمهورية اليمنية

(١)

تقرير مناخ الاستثمار

في

المملكة الأردنية

الهاشمية

١٩٩٧

(١)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية
١٩٩٧

١. مقدمة:(*)

واصلت الحكومة الأردنية خلال عام ١٩٩٧ جهودها الرامية إلى تعزيز المسيرة الإصلاحية في مختلف القطاعات الاقتصادية، سعياً منها لتحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي وتحقيق معدلات نمو حقيقية متنامية ومتوازنة، كما تابعت توجهها نحو اتخاذ المزيد من إجراءات التحرير والانفتاح على العالم الخارجي وإزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية. وتوج ذلك بإعلان قابلية التحويل للدينار الأردني(**) لكافة المعاملات الجارية والرأسمالية. هذا إلى جانب اتخاذ العديد من الإجراءات التي استهدفت تحرير الأسعار وتوفير الحوافز للقطاع الخاص للمشاركة الأوسع في النشاط الاقتصادي.

وفي هذا السياق قررت الحكومة السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بإنشاء وإدارة مناطق حرة خاصة، كما بدأ منذ مطلع أيلول/سبتمبر من العام العمل بنظام جديد لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، كما قررت بيع مساهماتها في عدد من المشاريع والمؤسسات، فضلاً عن السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية. من ناحية أخرى أقرت الحكومة أو عدلت عدداً من القوانين مثل إقرار قانون الشركات، وقانون توحيد الرسوم والضرائب، وقانون الأوراق المالية على نحو مشجع للاستثمار.

وقامت الحكومة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام موضوع التقرير بالتوقيع على المسودة النهائية لاتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية، كما وصلت مفاوضاتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى مراحل متقدمة.

أما على صعيد التطورات السياسية فقد شهد العام إجراء انتخابات برلمانية لاختيار أعضاء مجلس النواب الرابع عشر.

(*) يستند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة المالية، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة السياحة، وزارة العمل، البنك المركزي، سوق عمان المالي، دائرة الإحصاءات العامة، مؤسسة تشجيع الاستثمار، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

(**) الدولار الأمريكي يعادل ٠,٧٠٩ دينار أردني كما في ١٩٩٧/١٢/٣١

٢. الأداء الاقتصادي:

تشير التقديرات المتوافرة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥% بأسعار السوق الثابتة خلال العام، بالمقارنة مع ٥,٢% عام ١٩٩٦، وقدر الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بحوالي ٥,٦١ مليار دينار مقابل ٥.١٥ مليار دينار في عام ١٩٩٦. وقد كان هذا النمو مدفوعاً بالتوسع الإيجابي في أغلب القطاعات، خاصة قطاع النقل والاتصالات الذي سجل نمواً حقيقياً بنسبة ١٠% وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ٥% وقطاع الصناعة بنسبة ٤,٧%.

ارتفع متوسط دخل الفرد الاسمي بنسبة ٥,٣% ليصل إلى حوالي ١٧١٩ دولاراً مقارنة مع ١٦٣٣ دولاراً عام ١٩٩٦. ومن جهة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى استمرار ارتفاع المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١١,٣% خلال العام مقابل ١٠,٩% عام ١٩٩٦، وتشير البيانات التقديرية الخاصة بالإنفاق الاستثماري إلى تراجعه بنسبة ٤,٨% عن مستواه الذي كان عليه في العام السابق، حيث بلغ ما نسبته ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٣٥% خلال العام السابق.

٣. الأوضاع المالية:

واصلت الحكومة خلال العام اتخاذ المزيد من الإجراءات الرامية إلى إصلاح قطاع المالية العامة، تمثلت في تطوير النظام الضريبي بما يخدم الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، والاستمرار في إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما يؤدي إلى تمكين المؤسسات العامة من العمل على أسس تجارية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في حجم الاستثمار الكلي.

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي ١,٧٩ مليار دينار مقارنة مع ١,٧٢ مليار دينار لعام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٤%، في حين قدرت النفقات العامة بحوالي ١,٧٨ مليار دينار مقابل ١,٧٤ مليار دينار لعام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢%.

وقد أدت زيادة الإيرادات بمعدل يفوق زيادة النفقات إلى تراجع عجز الميزانية وتحوله (بما فيه المساعدات الخارجية التي بلغت ٢٠٠ مليون دينار) إلى فائض مقداره ١٤,٣ مليون دينار خلال العام أو ما نسبته ٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره ١٨,٨ مليون دينار عام ١٩٩٦، أي ما نسبته ٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما على صعيد المديونية الداخلية، فقد انخفض رصيد الدين العام الداخلي في نهاية العام إلى حوالي ٩٨٠,٦ مليون دينار مقابل ١,٠٥ مليار دينار في عام ١٩٩٦، بنسبة ٦,٤%. وبلغت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٥% مقابل ٢٠,٤% خلال عام ١٩٩٦.

٤. الأوضاع النقدية:

واصل البنك المركزي جهوده للمحافظة على الاستقرار النقدي وتعزيز مستوى احتياطاته من العملات الأجنبية بشكل يكفل استمرار الثقة بالدينار، ويكسب النشاط الاقتصادي مزيداً من مقومات النمو الاقتصادي القابل للاستمرار في بيئة مستقرة نسبيا. فقد سجلت السيولة المحلية (ع٢) ارتفاعاً قدره ٤٠١,٣ مليون دينار بمعدل ٧,٨% بالمقارنة مع زيادة طفيفة بلغت نسبتها ٠,٣% خلال عام ١٩٩٦، وذلك نتيجة لارتفاع شبه النقد بنسبة ٨,٢% وارتفاع عرض النقد (ع١) بنسبة ٦,٧%. وجاء النمو المتحقق في السيولة المحلية محصلة للتوسع في صافي الموجودات الأجنبية بمقدار ٤٢١,١ مليون دينار أو ما نسبته ٢٢,٩% وانخفاض الموجودات المحلية بمقدار ١٩,٨ مليون دينار أو ما نسبته ٠,٦%.

وتشير البيانات التقديرية إلى انخفاض معدل التضخم من ٦,٥% في عام ١٩٩٦ إلى ٣% خلال العام مقاسا بالتغير في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

ومن جهة أخرى استمر البنك المركزي في التدخل في السوق النقدي من خلال أسلوب التحكم غير المباشر في الائتمان المصرفي بائعاً ومشترياً لشهادات الإيداع لأجلي ثلاثة أشهر وستة اشهر، وأدخل بعض التعديلات على آلية إصدار وبيع هذه الشهادات، إذ شرع في نهاية شهر نيسان/أبريل من العام موضوع التقرير في طرح شهادات الإيداع في المزاد مرة كل أسبوعين، وسمح للبنوك اعتباراً من ٢٠ تشرين أول/أكتوبر بتداولها فيما بينها، وذلك بهدف تطوير وتنشيط السوق النقدي، لا سيما سوق الإقراض بين البنوك. كما اتخذ البنك المركزي بعض الإجراءات الرامية إلى تدعيم المراكز المالية للبنوك وزيادة درجة المنافسة فيما بينها، حيث قرر في مطلع العام رفع معدل كفاية رأس المال إلى ١٢% بدلاً من ١٠%، وبوشر العمل بالقرار اعتبارا من شهر حزيران/يونيو. ومن جهة أخرى قرر البنك المركزي في نهاية شهر آذار/مارس رفع متطلبات الاحتياطي النقدي بالدينار المفروضة على بنوك الاستثمار من ٩% إلى ١٤% لتماثل نظيرتها المفروضة على البنوك التجارية.

وفي ضوء التوجهات الدولية لتعزيز التعامل بالعملات الأجنبية، وبهدف تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أعلن البنك

المركزي قابلية الدينار للتحويل قابلية تامة، وذلك لجميع الغايات الجارية والرأسمالية اعتبارا من شهر حزيران/يونيو من العام موضوع التقرير.

وفيما يتعلق بسياسة أسعار الفائدة، تشير البيانات المتوافرة إلى أن أسعار الفائدة على شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي انخفضت عن مستواها في عام ١٩٩٦ بثلاثة نقاط مئوية ليصل سعر الفائدة على شهادات الإيداع ذات آجال ٣ أشهر و ٦ أشهر إلى ٦,٢٥% و ٦,٥% على التوالي. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على مختلف أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة، فقد ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الحساب الجاري مدين من ١٢,٤١% إلى ١٢,٩٩%، كما ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة من ١٢,٣٦% إلى ١٣,٢٥%، وكذلك ارتفع متوسط أسعار الفائدة على القروض والسلف من ١١,٢٥% عام ١٩٩٦ إلى ١٢,٢٥% خلال العام.

كما تمكن البنك المركزي من زيادة احتياطياته من العملات الأجنبية، التي بلغت في نهاية العام حوالي ١,٦٩ مليار دولار مقابل ٦٩٧,١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٦، أي ما يكفي لتغطية الواردات لفترة تزيد عن خمسة أشهر.

٥. سياسة سعر الصرف:

واصل البنك المركزي سياسته الرامية إلى استقرار سعر صرف الدينار التي تبناها في أواخر شهر تشرين أول/أكتوبر عام ١٩٩٥ التي منحت أولوية لاستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي عند سعر وسطي مقداره ٧٠٩ فلسا لكل دولار والسماح بتذبذبه مقابل بقية العملات. وقد أسفرت هذه السياسات عن ارتفاع الدينار مقابل معظم العملات الأجنبية الرئيسية في نهاية العام بالمقارنة مع نهاية عام ١٩٩٦، إذ ارتفع بما نسبته ١,٩% مقابل الجنيه الإسترليني و١٥,٥% مقابل الجلدر الهولندي.

٦. سوق الأوراق المالية:

ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوقين النظامية والموازية إلى ١٣٩ شركة مقابل ١٣٢ شركة عام ١٩٩٦، وسجلت القيمة السوقية لاسهم هذه الشركات في نهاية العام ارتفاعا مقداره ٥٩٨,٢ مليون دينار عن مثيلتها في عام ١٩٩٦ لتصل إلى حوالي ٢,٨٦ مليار دينار أي ما نسبته ١١,٦%. وفيما يتعلق بحجم التداول في السوقين النظامية والموازية فقد بلغ ما مقداره ٣٥٥,٣ مليون دينار، مقارنة مع ٢٤٨,٥ مليون دينار عام ١٩٩٦، محققاً بذلك نمواً بلغت نسبته ٤٣%. وقد استحوذ قطاع البنوك والشركات المالية على ما نسبته ٤٦,٦% من إجمالي حجم

التداول تلاه قطاع الصناعة بنسبة ٣٦,٦%، ثم قطاع الخدمات بنسبة ١٥,٦%، وأخيراً قطاع التأمين بنسبة ١,٣%. وأما فيما يتعلق بمستوى الأسعار فقد بلغ الرقم القياسي المرجح الذي يحتسبه السوق ١٦٩,٢ نقطة خلال العام مقابل ١٥٣,٥ نقطة لإغلاق عام ١٩٩٦، أي بارتفاع نسبته ١٠%.

يعزى الارتفاع في أحجام التداول إلى العديد من العوامل، في مقدمتها النتائج الإيجابية التي واصل الاقتصاد الأردني تحقيقها على صعيد معدلات النمو الاقتصادي والنجاح في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي، وكذلك المضي قدماً في استخصاص بعض المؤسسات والشركات المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة، إضافة إلى ما تم إنجازه على صعيد الإصلاحات التشريعية، حيث تم إقرار قانون جديد للأوراق المالية، وتم الانتهاء كذلك من إزالة كافة القيود التي تعترض حرية تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية من المملكة وإليها.

وقد سجل حجم تداول غير الأردنيين في سوق عمان المالي ارتفاعاً ملحوظاً، إذ ارتفع إلى ١٤٤,٢ مليون دينار مقابل ٤٤,٣ مليون دينار لعام ١٩٩٦، أي بزيادة نسبتها ٢٢٥,٥%. وبلغ حجم تداول المستثمرين العرب حوالي ٧٣,٣ مليون دينار، أو ما نسبته ٥٠,٨%، من إجمالي حجم تداول غير الأردنيين مقابل ٦٦,١% لعام ١٩٩٦.

٧. التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات الإجمالية خلال العام حوالي ١,٨٣ مليار دولار مقابل ١,٨١ مليار دولار عام ١٩٩٦، مسجلة بذلك زيادة نسبتها ٠,٩% بالمقارنة مع زيادة نسبتها ٣,٨% في عام ١٩٩٦، وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة ٢,٥% وانخفاض نشاط عمليات إعادة التصدير بنسبة ٥,٧%. بينما بلغت قيمة الواردات حوالي ٤.١ مليار دولار مقابل ٤,٢٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ بتراجع نسبته ٤ر٤% مقارنة بعام ١٩٩٦، وقد تأتى ذلك بشكل رئيسي بسبب انخفاض قيمة الواردات من المواد الغذائية، جراء تراجع أسعارها العالمية. وتبعا لذلك بلغ عجز الميزان التجاري خلال العام حوالي ٢,٢٦ مليار دولار مقابل ٢,٤٦ مليار دولار عام ١٩٩٦ مسجلا بذلك تحسنا نسبته ٨,٦% عن عام ١٩٩٦، وقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٤,١% في عام ١٩٩٦ إلى ٢٨,٦% هذا العام. ويرجع تباطؤ نمو الصادرات الوطنية خلال العام إلى انخفاض الصادرات من المواد التقليدية كالأسمدة والبوتاس.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للصادرات، يلاحظ التزايد الملحوظ في الصادرات المتجهة إلى الدول العربية، حيث نمت هذه الصادرات بنسبة ١٣,٨% مقارنة مع ٧,٥% في عام ١٩٩٦. وتبعاً لذلك ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات الوطنية المتجهة إلى كل من العراق والكويت والسعودية ولبنان وقطر نمواً ملحوظاً خلال العام بينما تراجعت الصادرات إلى سوريا.

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للواردات يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من تراجع واردات الأردن منها خلال العام بنسبة ٢,٠%، ما زالت تحتل المرتبة الأولى كمصدر رئيسي إلى الأردن، حيث بلغت أهميتها النسبية ٣٢,٤% خلال العام مقارنة مع ٣١,٧% خلال عام ١٩٩٦، تليها الدول العربية التي شهدت واردات الأردن منها انخفاضا نسبته ٤ر٤% خلال العام ومع ذلك حافظت على أهميتها النسبية التي بلغت ٢٥%.

٨. ميزان الحساب الجاري:

سجل ميزان الحساب الجاري خلال العام فائضاً قدره ٢١,٦ مليون دولار مقابل عجز قدره ٢٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٦. ويعزى هذا التحسن الملحوظ في الحساب الجاري بشكل رئيسي إلى تراجع عجز الميزان التجاري بمقدار ٢١٢ مليون دولار، وتزايد وفر ميزان الخدمات بمقدار ٣٤.١ مليون دولار وتراجع صافي التحويلات دون مقابل بمقدار ٢,٥ مليون دولار. وقد ترتب على هذه التطورات الإيجابية في أداء الحساب الجاري تراجع نسبة العجز فيه إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣,١% في عام ١٩٩٦ إلى فائض نسبته ٠,٣% هذا العام.

٩. الديون الخارجية:

انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية العام إلى ٦,٥ مليار دولار مقابل ٦,٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ و ٧,٦ مليار دولار عام ١٩٩٠، وانخفضت بذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨١,٧ % مقارنة مع ٩١,٨% عام ١٩٩٦ و١٩٠% عام ١٩٩٠. وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي، مقاساً بنسبة التسديدات المستحقة من الأقساط والفوائد إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، فقد انخفضت هذا العام إلى حوالي ١٤,٨% مقابل ١٥,٧% في عام ١٩٩٦. وتعود النتائج الإيجابية المتحققة إلى شراء وشطب بعض الديون ومبادلة وتحويل ديون أخرى إلى مشاريع استثمارية بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٨٢ مليون دولار، وإلى إعادة جدولة الأقساط والفوائد المستحقة لأعضاء نادي باريس بقيمة ٤٠٠ مليون دولار. وقد ساهم انخفاض المديونية الخارجية كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع عبء خدمتها السنوي في تعزيز ملاءة الأردن الائتمانية ومكانته الاستثمارية في الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت الاستثمارات غير الأردنية المرخصة حسب قانون الشركات حوالي ٤١,٥ مليون دولار ، تمثل نسبة ٧,٦% من إجمالي الاستثمارات المرخصة في المملكة خلال العام. وقد توزعت هذه الاستثمارات بواقع ١٠,٢ مليون دولار للاستثمارات العربية بما نسبته ٢٥,٥% من إجمالي الاستثمارات غير الأردنية و٣٠,٩ مليون دولار للاستثمارات الأجنبية بما نسبته ٧٤,٥%. وكان عدد الشركات غير الأردنية المسجلة خلال العام ٤٢١ شركة مقابل ١٤٠ شركة خلال عام ١٩٩٦. أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الوافدة، فقد استحوذ قطاع التجارة على ما نسبته ٧٤,٥% من هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بنسبة ٢٣,١%، في حين استحوذت بقية القطاعات الاقتصادية على النسبة المتبقية التي تشكل ٢,٤%.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع الصناعة:

حقق قطاع الصناعة معدلات نمو حقيقية معتدلة بالمقارنة مع النمو المرتفع الذي حققه خلال عام ١٩٩٦، حيث تشير التقديرات إلى أن القيمة المضافة المتولدة عن القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي قد سجلت معدل نمو حقيقي بلغ ٤,٧% في هذا العام مقارنة مع ٦,٥% في عام ١٩٩٦.

كما حافظ هذا القطاع على أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق الثابت) هذا العام بالمقارنة مع العام الماضي، حيث بلغت نسبته ١٥,٣%، موزعة بواقع ١٣,٢% للصناعة التحويلية و٢,١% للصناعة الاستخراجية.

وتم خلال العام تسجيل ٣٠٥ شركات صناعية برأس مال قدره ٤٩,١ مليون دينار، مقابل ٣٠١ شركة صناعية برأس مال قدره ٢٨,٥ مليون دينار في عام ١٩٩٦.

وبلغ عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار حتى نهاية العام حوالي ١٤٣ مشروعاً تمتعت بإعفاءات ضريبية وجمركية بنسب متفاوتة حسب تصنيف المنطقة التي أقيم فيها المشروع الصناعي. كما بلغ حجم استثماراتها (رأس المال المسجل + القروض) ما مقداره ٢٢٣,٩ مليون دينار، موزعاً بواقع ١٥٩,٦ مليون دينار لمشاريع محلية و ٦٤,٣ مليون دينار لمشاريع أجنبية.

وقد قررت الحكومة تأسيس وحدة خاصة في وزارة الصناعة والتجارة تهدف إلى خدمة المنشآت الصناعية ومتابعة ومعالجة ما يواجه المستثمرين من عقبات وصعوبات، فضلاً عن الرد على استفسارات المستثمرين في مرحلة ما بعد إقامة المشروع الصناعي.

١١-٢ قطاع الزراعة:

سجل القطاع الزراعي معدل نمو حقيقي بلغ ١%، متراجعا عن معدل نموه في عام ١٩٩٦ الذي بلغ ٣%، ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى تأخر هطول الأمطار وموجة الصقيع التي ضربت الإنتاج الزراعي، وكذلك إلى رفع الدعم عن الأعلاف وتحرير أسعارها، مما أثر على الإنتاج الحيواني، خاصة على رصيد الثروة الحيوانية من الأغنام. وبذلك انخفضت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت من ٥,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٥% هذا العام.

١١-٣ قطاع البناء:

تشير التقديرات الأولية المتوافرة إلى أن قطاع البناء لم يسجل أي نمو حقيقي في هذا العام، وذلك بالمقارنة مع معدل النمو الحقيقي المسجل في عام ١٩٩٦ والذي بلغ ٢%. وقد ترتب على ذلك أن تراجعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٧,١% عام ١٩٩٦ إلى ٦,٨% في العام موضوع التقرير.

١١-٤ قطاع الخدمات:

تشير البيانات التقديرية إلى أن القيمة المضافة الحقيقية لقطاع الخدمات قد بلغت ١.٧٣ مليار دينار مقابل ١,٦٤ مليار دينار في العام السابق، أي بنسبة نمو قدره ٥ر٥% ويعزى هذا النمو إلى زيادة القيمة المضافة لمختلف قطاعات الخدمات بنسب مختلفة تراوحت بين ٣% لقطاع منتجي الخدمات الحكومية و١٠% لقطاع النقل والتخزين والاتصالات. وعلى ضوء ذلك ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع

الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بنسبة طفيفة من ٥٦,٧% في عام ١٩٩٦ إلى ٥٧% هذا العام.

ومن جهة أخرى حققت القيمة المضافة المتولدة من قطاع السياحة بالأسعار الجارية نمواً نسبته ٦,٢%، لتبلغ حوالي ٢٨٢,٣ مليون دينار مقارنة مع ٢٦٥.٧ مليون دينار في عام ١٩٩٦. ويعزى ارتفاع الدخل المتولد من هذا القطاع إلى ارتفاع عدد السياح خلال العام.

وعلى صعيد الاستثمارات السياحية، بلغ عدد المشاريع الفندقية المسجلة حتى نهاية العام حوالي ٢٤ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ٥٦,٢ مليون دينار، مقارنة مع ٢٩ مشروعاً بلغت تكلفتها الإجمالية ٧٩,٨ مليون دينار في عام ١٩٩٦. وستؤدي هذه الاستثمارات الجديدة إلى رفع عدد الغرف الفندقية بنحو ١٥٢٩ غرفة وتوفير ٨٦٣ فرصة عمل جديدة.

١٢. التطورات التشريعية:

شهد العام إصدار العديد من التشريعات والأنظمة التي تخدم الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، من أبرزها صدور نظام تشجيع استثمارات غير الأردنيين رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٧ استناداً للمادة (٢٤) من قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥. يسمح هذا النظام للمستثمر الأجنبي بتملك ما نسبته ١٠٠% من مشاريع خمسة قطاعات جديدة هي الزراعة والاتصالات و"البنوك والتأمين" و "النقل البري والجوي" والاستثمار في سوق عمان المالي، وبذلك تصبح مشاريع معظم القطاعات مفتوحة للتملك الكامل من قبل المستثمر الأجنبي باستثناء قطاعات التعدين والتجارة والمقاولات التي يجب أن لا تزيد الملكية غير الأردنية فيها عن ٥٠% . وينطبق هذا التعديل كذلك على نسبة ملكية غير الأردنيين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. كما قرر مجلس الوزراء إضافة قطاعي "مدن التسلية والترويح السياحية"، و"مراكز المؤتمرات والمعارض" إلى قائمة القطاعات التي تتمتع بالتسهيلات والإعفاءات المنصوص عليها في نظام المناطق والقطاعات الاستثمارية الصادر بمقتضى المادة (٤) من قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥.

وضمن هذا الإطار، تم إقرار قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ الذي ألغي بموجبه قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤، وقد راعى القانون الجديد اختصار العديد من الإجراءات الروتينية والمركزية، واستحداث أنواع جديدة من الشركات مثل الشركات التي لا تهدف للربح وشركات الشخص الواحد بهدف

التسهيل على المستثمرين الأجانب الراغبين بإقامة مشاريع في الأردن دون مشاركة أي شخص آخر. وكذلك إلغاء المواد ذات العلاقة بملكية الأسهم وإدارة إصدارات إسناد القروض وذلك في ضوء إقرار قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧ الذي تم بموجبه فصل الدور الرقابي لسوق رأس المال عن الدور التنفيذي، حيث تم تشكيل هيئة الأوراق المالية وتخويلها بتنظيم إصدار الأوراق المالية والرقابة عليها، في حين سيتم إيجاد سوق للأوراق المالية ومركز للإيداع والتمويل يدار من قبل القطاع الخاص.

وبهدف تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، قرر مجلس الوزراء منح الشركة السعودية المتحدة للاتصالات رخصة في مجال خدمات النداء الآلي بقيمة ٤ مليون دينار. ومن جهة أخرى وافق مجلس الوزراء على السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في محطات توليد الكهرباء بعد أن كانت حكراً على القطاع العام.

١٣. تنمية الموارد البشرية:

تتولى وزارة العمل ومؤسستا الضمان الاجتماعي والتدريب المهني مهام تنظيم سوق العمل وتفعيله بهدف الحفاظ على عجلة الإنتاج وزيادة الإنتاجية والإسهام في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي. وانطلاقاً من قناعة الحكومة بأهمية تنمية الموارد البشرية، فقد تم في عام ١٩٩٥ تأسيس المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية لمتابعة كافة الجهود الوطنية في مجال تعزيز استثمار الموارد البشرية وتنميتها من خلال التخطيط السليم لبرامج الإعداد والتدريب والتأهيل في التعليم التقني والتعليم العالي بما يواكب التغيرات والتحولات المتسارعة في متطلبات سوق العمل. وفي هذا الصدد يقوم المركز بمتابعة تنفيذ العديد من المشاريع بالتعاون مع مؤسسات وهيئات دولية مثل مشروع التطوير التربوي (١٩٨٩-١٩٩٩) الذي تبلغ تكلفته الإجمالية ٤٣٨ مليون دولار، والمشروع الأردني الكندي لتطوير التعليم والتدريب المهني والتقني الذي تبلغ تكلفته نحواً من ٦ مليون دولار كندي ومدته أربع سنوات، ومشروع تطوير التعليم العالي، ومشروع تطوير برامج إعداد المعلمين في الجامعات الأردنية.

١٤. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة الأردنية خلال العام جهودها الترويجية لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي: -

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت العاصمة الأردنية انعقاد كل من "المؤتمر الأردني للاستثمار والتمويل"، ندوة حول "وسائل إدراج الأسهم الأردنية في الأسواق الدولية، ندوة حول فرص الاستثمار في الأردن"، "الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب، ومؤتمر عولمة المصارف والمؤسسات المالية". ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية أردنية في كل من "اجتماع الخبراء المعني بتعزيز الاستثمار والأهداف الإنمائية" المنعقد في سويسرا، مؤتمر "الإطار التشريعي والإداري لتطوير القدرة على جذب الاستثمارات" المنعقد في بلجيكا، ندوة "فرص الاستثمار في العالم العربي" المنعقدة في اسكتلندا، مؤتمر "الاستثمار في حوض البحر الأبيض المتوسط" المنعقدة في لندن، ندوة "بورتيبك الدولية للتنمية والاستثمار" المنعقدة في إيطاليا، ندوة "فرص الاستثمار في العالم العربي" المنعقدة في جلاسكو، "المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب" الذي عقد في لبنان، "الاجتماع الرابع للقطاع الخاص لتعزيز التجارة والمشاريع الاستثمارية المشتركة بين الدول الإسلامية" المنعقد في باكستان. إلى جانب ذلك تم إقامة معرض لمدة أسبوع في مدينة ديترويت بالولايات المتحدة الأمريكية للتعريف بأوضاع الاستثمار وفرصه في الأردن.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الأردن:

شهد العام زيارة وفود رسمية أردنية إلى دول أخرى للتعريف بميزات ومجالات الاستثمار في الأردن شملت كلا من الإمارات وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن جهة أخرى شهد العام استضافة وفود رجال أعمال يرغبون في الاستثمار في الأردن من كل من السعودية، الكويت، إيطاليا، الاتحاد الأوروبي، النمسا، كوريا، بريطانيا واستراليا.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

أعلنت المؤسسة الأردنية للاستثمار خلال العام عن ٤ فرص استثمارية تكلفتها ١٧ مليون دينار إلى جانب الفرص التي تم إعدادها في عام ١٩٩٥ من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار، وعددها ٢٢٥ فرصة في مختلف القطاعات الاقتصادية، يتم تزويد المهتمين بالاستثمار بالدراسات الخاصة بها.

١٤-٣ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات للتعاون مع حكومات كل من البحرين والجزائر ولبنان والسودان، واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، التشيك، بولندا وهولندا.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

شهد العام إعداد دراسات جدوى إقامة ٨ مناطق صناعية جديدة في عدد من مدن المملكة وتوسعة مدينة الحسن الصناعية. كما شهد العام إنشاء منطقة حرة في مدينة سحاب وإعداد دراسة جدوى تحويل مدينة العقبة إلى منطقة حرة. وكذلك تم الاتفاق على تفعيل المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة، وإقامة منطقة صناعية أردنية مصرية مشتركة.

إطار رقم (١-١)
أهم ملامح
قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ والأنظمة الصادرة بمقتضاه

ابتدأ العمل بهذا القانون اعتباراً من منتصف تشرين ثاني/نوفمبر عام ١٩٩٥، تم بموجبه المساواة الكاملة في المعاملة ، في أي مشروع تشمله أحكام هذا القانون، بين المستثمر غير الأردني والمستثمر الأردني ، بالإضافة إلى إنشاء النافذة الاستثمارية التي تهدف إلى تسهيل و تسريع إجراءات البت في طلبات الترخيص المقدمة ، بالإضافة إلى التوسع في منح الحوافز والإعفاءات للمستثمرين، وفيما يلي أبرز ما جاء في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه:

١- **قطاعات الاستثمار**، يتمتع أي مشروع في القطاعات التالية بالإعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون، وهي قطاع الصناعة ، وقطاع الزراعة ، وقطاع الفنادق والمستشفيات ، وقطاع النقل البحري والسكك الحديدية ، إلى جانب مدن التسلية والترويج السياحي ومراكز المؤتمرات والمعارض أو أي قطاع أخر أو فروعه يقرر مجلس الوزراء إضافته.

٢- **المعاملة** ، يعامل المستثمر غير الأردني في أي مشروع تسري عليه أحكام هذا القانون معاملة المستثمر الأردني . وللمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعة بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة ، وتقدم الجهات المختلفة التسهيلات اللازمة .

٣- **حرية تحويل الأصول والعوائد**، يتمتع المستثمر غير الأردني بحرية تحويل رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها ، وكذلك ما جناه في استثماره من عوائد وأرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعة أو حصته أو أسهمه دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل .

٤- **حرية التملك**، للمستثمر غير الأردني أن يتملك كامل أي مشروع أو جزء منه أو أي نشاط اقتصادي في المملكة ، باستثناء المشاريع والنشاطات الواقعة في قطاعات المقاولات الإنشائية ، والتجارة والخدمات التجارية ، والتعدين حيث تقتصر ملكيته أو مساهمته فيها على ما لا يتجاوز ٥٠% .

٥- **إنشاء نافذة استثمارية**، أسس بموجب هذه القانون مؤسسة تسمى "مؤسسة تشجيع الاستثمار" تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، تتولى مسؤولية تشجيع الاستثمار، وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك، وإنشاء نافذة استثمارية تتولى ترخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات ذات العلاقة وفق التشريعات المعمول بها بأقصى سرعة ممكنة .

٦- **الحوافز والإعفاءات ومن أهمها:-**

أ- إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب، على أن يتم إدخالها إلى المملكة خلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار الموافقة، ويجوز تجديد هذه المدة إذا تبين أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك .

ب- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥ % من قيمة الموجودات الثابتة التي تلزمها هذه القطع، شريطة أن يتم إدخالها إلى المملكة أو استعمالها في المشروع خلال عشر سنوات من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل.

ج- تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الرسوم والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة لا تقل عن ٢٥ % من الطاقة الإنتاجية للمشروع .

د- تعفى المشروعات في القطاعات، أو فروعها، الواردة في البند رقم (١) من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء العمل أو الإنتاج، وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها المشروع، على النحو التالي :-

- ٢٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (أ)
- ٥٠% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ب)
- ٧٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية من الفئة (ج)

هـ- يمنح المشروع إعفاء إضافياً، إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه أو أدى إلى زيادة طاقته الإنتاجية، بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الإنتاج لا تقل عن ٢٥%، على أن لا تزيد مدة الإعفاءات الممنوحة بموجب هذه الفقرة عن أربع سنوات .

و- تمنح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات على الأقل.

إطار رقم (١-٢)

أهم ملامح

قانون الأوراق المالية المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧

هدف قانون الأوراق المالية إلى إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال، حيث تم بموجبه تحديد مهام وواجبات مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، الذي أنشئ بقرار من مجلس الوزراء، وبناء الهيكل المؤسسي لسوق رأس المال واستكمال بنيته الأساسية، وتنظيم العلاقة بين كافة أطرافه. ولعل أبرز ملامح إعادة الهيكلة يتمثل في فصل الدور الرقابي لسوق عمان المالي عن دور بورصة الأوراق المالية، وخلق عدد من الهيئات الجديدة المتمثلة في هيئة الأوراق المالية، وبورصة عمان، ومركز إيداع الأوراق المالية، وجمعية معتمدي المهن المالية.

وتتمثل أبرز مهام مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية في تطبيق قانون الأوراق المالية المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ من خلال إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالأوراق المالية، ووضع التعليمات اللازمة لإدارة شؤون هيئة الأوراق المالية، والموافقة على الأنظمة الداخلية والتعليمات الخاصة بالبورصة والمركز، ومنح التراخيص، والموافقة على تسجيل صناديق الاستثمار، واعتماد المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق وتقويم الأداء التي يجب على الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة التقيد بها.

كما تتمثل أبرز مهام هيئة الأوراق المالية في تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها، وتنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات الخاضعة لها، هذا بالإضافة إلى تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتنظيم عمليات البيع المكشوف والعروض العامة لشراء أسهم الشركات المساهمة العامة.

أما مهام بورصة عمان للأوراق المالية، فتنحصر في مزاولة العمل كسوق نظامي لتداول الأوراق المالية في المملكة. ويتولى إدارتها مجلس إدارة ومدير تنفيذي من القطاع الخاص وبعضوية الوسطاء الماليين. ويضع مجلس إدارتها، بموافقة هيئة الأوراق المالية الأنظمة الداخلية والتعليمات اللازمة لإدارة

شؤونها بما في ذلك إدارج وتداول الأوراق المالية وصندوق ضمان الوسطاء الماليين وحل النزاعات بين أعضاء البورصة وبين الأعضاء وعملائهم.

ويتولى مركز إيداع الأوراق المالية مهام تسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية المتداولة في البورصة، وتسوية أثمان تلك الأوراق بين الوسطاء الماليين بموجب قيود تدون في سجلاته. ويدير المركز مجلس إدارة ومدير تنفيذي وتكون عضويته من الجهات التي يحددها مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية. هذا ويضع مجلس إدارة المركز، بموافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، الأنظمة الداخلية والتعليمات اللازمة لإدارة شؤونه.

وأخيراً تتولى جمعية معتمدي المهن المالية، وهم الأشخاص الطبيعيون المرخص لهم من قبل هيئة الأوراق المالية، مهمة ممارسة عمل أو أكثر من الأعمال المحددة بمقتضى قانون الأوراق المالية كأمانة الاستثمار وإدارته والاستشارات والوساطة المالية. ويتولى مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية مسؤولية تحديد شروط الترخيص وإجراءاته وجميع الأمور المتعلقة بترخيص معتمدي المهن المالية بموجب تعليمات يصدرها في هذا الخصوص، بما في ذلك تحديد الترخيص وتعديل شروطه وحالات إلغائه والرسوم التي تتقاضاها هيئة الأوراق المالية لقاء كل ترخيص.

(٣)

تقرير مناخ الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٩٧

(٢)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة
١٩٩٧

١. مقدمة* :

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام ١٩٩٧ تنفيذ استراتيجيتها التي ترتكز على التوسع في الأنشطة الإنتاجية الأساسية والفرعية في قطاع النفط والغاز مع القيام في الوقت ذاته بتشجيع كافة الأنشطة الموجهة نحو تنويع مصادر الدخل من خلال تدعيم القطاعات غير النفطية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وقد لعبت الاستثمارات الحكومية الكبيرة في قطاع البنية الأساسية دوراً رئيسياً في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص في عدد من الصناعات التحويلية. ومن جهة أخرى عملت الحكومة على تحقيق انفتاح اقتصادي وتجاري وكبح جماح التضخم وإقامة نظام مصرفي متين ووضع الأسس لتحقيق المزيد من تنويع مصادر الدخل الأمر الذي مكن الدولة من المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

كما ساهمت إصدارات أسهم بعض الشركات الكبيرة، وتنفيذ العديد من المشاريع الهامة في تنشيط حركة رؤوس الأموال في الدولة.

وعلى المستوى السياسي شهد العام حدثاً هاماً تمثل في إعلان الدستور الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٢. الأداء الاقتصادي :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ١٧٦,٣ مليار درهم اماراتي** مقابل ١٧٤ مليار درهم عام ١٩٩٦ وذلك بمعدل نمو قدره ١,٢% مقابل ٩,٦% في عام ١٩٩٦. وقد تمكنت الحكومة من توسيع وتنويع مصادر الدخل القومي ونمو القطاعات غير النفطية حيث حققت الصناعات التحويلية زيادة نسبتها ١٠,٧% واستحوذت بالتالي على نسبة ١١,٢% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وذلك نظراً لزيادة حرص الدولة على الاهتمام بالقطاع الصناعي حيث

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة التخطيط، مصرف الإمارات المركزي، وزارة المالية والصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصرف الإمارات الصناعي، تقارير صندوق النقد الدولي.

** يعادل الدولار ٣,٦٧ درهم كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

تم استكمال معظم المشاريع البتروكيماوية الحالية بالإضافة إلى إنجاز التوسعات في تلك المشروعات. وكان للقطاع الخاص دور محوري في مجال الصناعات غير البترولية كالصناعات الغذائية والهندسية ومواد البناء.
وتبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١١,١% وقد سجل هذا القطاع معدل نمو قدره ١٠,١% خلال العام. كما حقق قطاع النقل والاتصالات معدل نمو قدره ٤,٢% فيما بلغت نسبة مساهمة قطاع التشييد والبناء حوالي ٧,٩% في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٧,٩% وبلغت قيمة مساهمة هذا القطاع خلال العام ١٤ مليار درهم مقابل ١٤,٥ مليار درهم في عام ١٩٩٦ محققاً بذلك تراجعا نسبته ٣,٤%.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات خلال العام حوالي ٥٨,٩ مليار درهم مقابل ٥٥,٧ مليار درهم في عام ١٩٩٦، وبلغت إيرادات النفط حوالي ٣٢,٤ مليار درهم مقابل ٣٧ مليار درهم عام ١٩٩٦.

وبلغت النفقات العامة حوالي ٦٤ مليار درهم خلال العام مقابل ٧١,٤ مليار درهم في عام ١٩٩٦. وعليه بلغ عجز الميزانية العامة حوالي ٥,١ مليار درهم خلال العام مقابل ١٥,٧ مليار درهم عام ١٩٩٦. وبلغت نسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣%.

٠٤ الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ع ٢) في نهاية العام حوالي ٩٤,٩ مليار درهم مقابل ٨٦,٩ مليار درهم في نهاية عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٩,٢%. ويعزى ذلك لارتفاع الودائع شبه النقدية. أما السيولة المحلية فقد بلغت بنهاية العام حوالي ١١٠,٥ مليار درهم مقابل ١٠٤,٥ مليار درهم في نهاية عام ١٩٩٦.

ومن جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام ٢,٨% مقابل ٣,٣% عام ١٩٩٦. تميز العام موضوع التقرير بكثافة الإصدارات إذ لعبت المصارف التجارية دوراً هاماً في تمويل الإصدارات الجديدة والأسهم التي نتجت عن تأسيس عدد من الشركات الاستثمارية والمالية الجديدة الأمر الذي ساهم في تحريك السيولة لدى المصارف. وحسب الإحصاءات المتوافرة بلغ حجم موجودات المصارف العاملة في الدولة في نهاية العام حوالي ٢١٠,٦ مليار درهم مقارنة مع حوالي ١٩٢,٥ مليار درهم في نهاية عام ١٩٩٦. وبلغ عدد المصارف العاملة في الدولة خلال العام حوالي ٤٦ مصرفاً منها ١٩ مصرفاً

وطنياً و ٢٧ مصرفاً أجنبياً بالإضافة إلى مصرف واحد متخصص ومصرفين استثماريين. ويبلغ عدد فروع تلك المصارف ٣٧٢ فرعاً. وقد بلغت رؤوس أموال هذه المصارف واحتياطاتها حوالي ٢٥,٥ مليار درهم في نهاية العام مقابل ٢٢,٦ مليار درهم في عام ١٩٩٦، هذا وقد بلغت رؤوس أموال المصارف الوطنية ١٩,٦ مليار درهم.

وبلغ الائتمان المصرفي في نهاية العام حوالي ١٠٥,٤ مليار درهم مقابل ٩٥,٢ مليار درهم في نهاية عام ١٩٩٦. وقد حصل القطاع الصناعي والتجاري على أكبر حصة من تلك التسهيلات الائتمانية. أما إجمالي موجودات المصرف المركزي فقد بلغت في نهاية العام ٣٠,٧ مليار درهم مقابل ٢٩,٣ مليار درهم في عام ١٩٩٦.

شملت التعديلات التشريعية هذا العام تعديل نظام الوسطاء الماليين والتنفيذيين ليواكب التطورات العالمية في تنظيم تداول الأسهم والسندات المحلية والأجنبية والعمليات في السوق النقدية.

وعلى صعيد الإجراءات التنظيمية أصبح لزاما على المصارف التجارية الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال قدره ١٠% من إجمالي أصولها.

٥. سياسة سعر الصرف:

نظراً لارتباط الدرهم بالدولار فقد تحسن سعر صرف الدرهم مقابل معظم العملات الرئيسية نتيجة لارتفاع الدولار مقابل تلك العملات.

في إطار تنظيم مهنة الصيرفة أصدر المصرف المركزي خلال النصف الأول من العام ٩ تراخيص منها ٤ تراخيص لإنشاء شركات صيرفة جديدة و ٥ تراخيص لإنشاء فروع شركات قائمة وبالتالي يصبح عدد شركات الصيرفة وفروعها العاملة ١٠٣.

٦. سوق الأوراق المالية:

شهدت سوق الأوراق المالية، التي لا تزال سوقاً غير رسمية تتم عمليات التداول فيها عن طريق الوسطاء ومكاتب الصيرفة، تطورات إيجابية خلال العام تمثلت في الزيادة الملحوظة في تأسيس الشركات المساهمة والتوسع في شريحة الفئات الاجتماعية التي دخلت مجالات الاستثمارات شملت صغار المستثمرين. فقد بلغ عدد الشركات والمؤسسات التي تم تداول أسهمها حتى نهاية أيلول/سبتمبر من العام ٣٩ شركة منها ١٧ شركة مالية ومصرفية و١٠ شركات

تأمين و٧ شركات استثمارية و٥ شركات خدمات، بلغت قيمتها السوقية الإجمالية ٩٠ مليار درهم. كما بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات المتداولة أسهمها حوالي ١٣,٨ مليار درهم مقابل ١٠,٣ مليار درهم عام ١٩٩٦. وقد سجل مؤشر أبو ظبي الوطني في نهاية العام ٣٢٨١,٧٣ نقطة، وترجع الدوائر الاستثمارية أسباب الإنتعاش الكبير في سوق الإمارات خلال العام إلى ما يشهده اقتصاد الإمارات من نمو مطرد في مجالات التجارة الداخلية وإعادة التصدير وارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي واستقرار أسعار النفط وتحقيق أرباح مالية عالية للشركات المتداول أسهمها إضافة إلى استقرار الفوائد المصرفية على الودائع بين ٥%و ٦% سنويا.
كما شهد العام طفرة في الإصدارات الأولية في مختلف القطاعات إذ طرحت للاكتتاب العام بعض أسهم الشركات المساهمة مما أدى إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال وجذب المزيد من المدخرات لسوق الأوراق المالية.

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغت قيمة الصادرات غير النفطية في الربع الأول من العام حوالي ٠,٣٨ مليار دولار مقابل ٠,٣٧ مليار دولار في الربع الأول من عام ١٩٩٦. وبلغت الواردات خلال الربع الأول من العام حوالي ٥,١٣ مليار دولار مقابل ٥,٧٣ مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية جاءت اليابان في المرتبة الأولى من حيث الواردات فيما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الثانية.
كما تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بلغت في الربع الأول من العام حوالي ٠,٢٨ مليار دولار فيما بلغت وارداتها منها عن الفترة ذاتها عام ١٩٩٦ حوالي ٠,٢٦ مليار دولار.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠٩ الديون الخارجية:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع النفط والغاز:

يشكل قطاع النفط والغاز عصب الاقتصاد في الدولة، ويقدر الاحتياطي من النفط الخام بحوالي ١٠٠ مليار برميل فيما يقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي بحوالي ٥٨٠٠ مليار متر مكعب .

ولازالت الدولة تلتزم بسياساتها المعلنة في القطاع النفطي التي ترتكز على الالتزام بحصص الإنتاج التي تحددها منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) بهدف تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية (تبلغ حصة الدولة حوالي ٢,١٦ مليون برميل يوميا).

تبلغ نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٣% وتبلغ نسبة مساهمته في إجمالي الإيرادات العامة حوالي ٧٠%.

١١-٢ القطاعات غير النفطية:

تقدر مساهمة القطاعات غير النفطية بحوالي ١٢٢,٨ مليار درهم خلال العام مقابل ١١٧,٣مليار درهم في عام ١٩٩٦، وبلغت نسبة مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٩,٦% مقابل٦٧,٣% في عام ١٩٩٦ كما قدر معدل النمو في القطاعات غير النفطية خلال العام بحوالي ٤,٧%.

وتركز اهتمام الحكومة على إيجاد وتطوير قطاع صناعي أكثر قدرة على استغلال الموارد المتاحة ونقل التكنولوجيا المتطورة والملائمة، وذلك في إطار السعي إلى تغيير هيكل الاقتصاد وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام كمورد أساسي للدخل.

وقد بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة لدى وزارة المالية والصناعة في نهاية العام حوالي ١٤٨٠ منشأة صناعية وقدرت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بحوالي ١٩,٧ مليار درهم، حيث بلغ معدل النمو السنوي ٩,٦%.

ومن جهة أخرى صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٧ بشأن إنشاء الدائرة الصناعية في أمارة الشارقة تختص برسم وإجازة السياسات العامة والاستراتيجية المتعلقة بالصناعة في إمارة الشارقة والعمل على وضع الخطط الصناعية باستقطاب رأس المال المحلي والأجنبي وتحفيزهما لغايات الاستثمار في الصناعة بالإمارة ونقل التكنولوجيا وذلك في إطار مساندة خطة الحكومة التنموية .

١٢. التطورات التشريعية:
أصدرت أمارة أبو ظبي خلال العام ضوابط بشأن تداول أسهم الشركات الوطنية لحين صدور قانون السوق المالي، وبهدف تبسيط إجراءات الاستثمار بدأت أمارة دبي بمنح موافقات أولية للترخيص للمستثمرين الخليجيين عبر الفاكس والبريد دون الحاجة إلى حضورهم شخصياً، ومن جهة أخرى أعلن وزير العمل عن فتح باب نقل الكفالات أمام العمالة الأجنبية.

١٣. تنمية الموارد البشرية:
لم تتوافر عن هذا البند بيانات رسمية.

١٤. الجهود الترويجية:
واصلت حكومة الإمارات خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات شملت ما يلي:

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت مدن الإمارات العربية خلال العام انعقاد كل من ندوة المستجدات لدعم القطاع المصرفي بالدولة، مؤتمر حول إمكانية إقامة مشاريع للاتصالات في منطقة الخليج العربي، المؤتمر السادس للصناعة الخليجية. كما تم خلال العام إقامة معرض متخصص بالمشاريع العقارية. ومن جهة أخرى تم إقامة معرض الإمارات في بيروت للتعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في الإمارات، وشاركت وفود رسمية ورجال أعمال في معظم المؤتمرات الاستثمارية الخليجية والعربية.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الدولة:
تم خلال العام زيارة وفود رسمية ورجال أعمال إلى كل من بريطانيا وكندا وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية ومقر المفوضية الأوروبية لتعريف المستثمرين بمجالات ومزايا الاستثمار في دولة الإمارات. ومن جهة أخرى شهد العام استضافة وفود رجال أعمال من كل من الصين وايرلندا وبريطانيا ورومانيا وألمانيا وقد تم تعريفهم بمجالات ومزايا الاستثمار في الدولة.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

أعدت المؤسسة العامة للصناعة دراسات جدوى لحوالي ١٤ مشروعاً صناعياً. وعقدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ندوة في دبي تم خلالها عرض ١٩ مشروعاً صناعياً واعداً في الدولة.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

تم خلال العام توقيع اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات مع حكومات كل من سوريا وألمانيا وسويسرا، بالإضافة إلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع ألمانيا الاتحادية. كما تم خلال العام إصدار مراسيم اتحادية بالتصديق على اتفاقيتي الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال مع كل من: فنلندا، ايطاليا، بلجيكا، تونس، وجمهورية التشيك. بالإضافة إلى اتفاقيات حماية وضمان الاستثمار مع كل من فنلندا، إيطاليا، وتونس. ومن جهة أخرى أقرت اللجنة الإماراتية العمانية المشتركة إقامة مشاريع مشتركة.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

شهد العام إقامة منطقة السعديات الحرة في أبو ظبي ومنطقة الحمرية الحرة بالشارقة، كما تم إقرار إقامة ثلاث مدن صناعية جديدة في أبو ظبي ودبي.

(٣)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة البحرين
١٩٩٧

(٣)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة البحرين
١٩٩٧

١٠ مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام ١٩٩٧ تطبيق سياساتها الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد الوطني، فقد حققت العديد من الإنجازات الهامة، تمثلت في زيادة معدل النمو الحقيقي وثبات معدل التضخم، وتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري.

وعلى المستوى السياسي واصلت الحكومة نهجها المعتدل في السياسة الخارجية على مختلف الأصعدة الخليجية والعربية والدولية . وقد شاركت في العديد من المؤتمرات واللقاءات نتج عنها تحسن ملحوظ في علاقات البحرين بدول الجوار، حيث شهد العام إزالة التوتر الذي شاب العلاقات البحرينية-الإيرانية بعيد الأحداث الداخلية في عام ١٩٩٦. وعلى صعيد آخر نجحت اللجنة الرباعية التي شكلتها قمة الدوحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنقية الأجواء بين البحرين وقطر في تخفيف حدة التوتر بين البلدين.

كما تم خلال العام اختيار البحرين لعضوية مجلس الأمن الدولي كعضو غير دائم بعد أن زكتها الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مما يعكس مدى الثقة التي تحظى بها البحرين في المجتمع الدولي.

٢٠ الأداء الاقتصادي :

واصل الاقتصاد الوطني أداءه خلال العام في إطار سياسة التنوع الاقتصادي التي تنتهجها الحكومة للنهوض بالقطاعات المختلفة وجعل البحرين مركزا ماليا لمنطقة الخليج والوطن العربي. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نمواً حقيقياً قدر بحوالي ٣,١% خلال العام مقابل ٣% عام

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، مؤسسة نقد البحرين، وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة التنمية والصناعة، وزارة الإعلام، وزارة الخارجية، الجريدة الرسمية، غرفة التجارة والصناعة، الصحف وتقارير المكاتب التابعة للأمم المتحدة بدولة البحرين .

١٩٩٦ . وبلغ معدل النمو للقطاعات غير النفطية التي تمثل حوالي ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٥% مقابل ٢,٤% عام ١٩٩٦.

٠٣ الأوضاع المالية :

أعدت الحكومة استراتيجية شاملة لإدارة المصروفات العامة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ بهدف تنفيذ عدد من المشاريع الجديدة في القطاعات الإنتاجية والخدمية. ترتكز هذه الاستراتيجية على تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

بلغت الإيرادات خلال العام حوالي ٦٩٥مليون دينار بحريني* بزيادة نسبتها ١٦% عن عام ١٩٩٦. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي بلغت حوالي ٣٥٤ مليون دينار بزيادة نسبتها ٢٤% عن عام ١٩٩٦. وتقدر الإيرادات غير النفطية بحوالي ٢٦١ مليون دينار بزيادة نسبتها ٧% عما كانت عليه عام ١٩٩٦.

ومن ناحية أخرى بلغت المصروفات الإجمالية خلال العام حوالي ٦٩٠ مليون دينار، فيما بلغت المصروفات الجارية ٥٣٧ مليون دينار، كما بلغت مخصصات المشاريع الحكومية ١٥٢,٥ مليون دينار، وبالتالي تم تحقيق فائض في الميزانية قدره ٥ مليون دينار. ويرجع السبب في تحقيق الفائض إلى التحسن في أسعار النفط خلال العام.

٠٤ الأوضاع النقدية :

استمرت مؤسسة نقد البحرين خلال العام في تطبيق سياسة تحرير الخدمات المصرفية لاسيما في مجال أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالدينار.

وقد واصلت مؤسسة نقد البحرين إصدار سندات التنمية وأذونات الخزانة الحكومية، لفترة ثلاثة شهور بمعدل ١٠ ملايين دينار أسبوعياً، ولفترة ستة شهور (١٨٢ يوماً) بمعدل ٥ ملايين دينار شهرياً . وقد حافظ إجمالي أذونات الخزانة في نهاية العام على الحجم ذاته الذي كان عليه في نهاية عام ١٩٩٦ إذ بلغ ١٦٠ مليون دينار. أما سندات التنمية الحكومية فقد ظلت هي الأخرى على الحجم ذاته الذي كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٦ والذي يقدر بحوالي ١٣٧ مليون دينار، مما عكس عدم حاجة الحكومة لمزيد من التمويل في العام موضع التقرير وذلك بسبب تلاشي العجز في ميزانية الدولة .

* الدولار يعادل ٠,٣٧٧ دينار بحريني كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

ومن جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي ١% وهو المعدل الذي ظل ثابتاً منذ عام ١٩٩٥.

بلغ المجموع الكلي للميزانية الموحدة للمصارف التجارية ٤,٢٥ مليار دينار في نهاية أيلول/سبتمبر مسجلاً ارتفاعاً مقداره ٤٨١,٣ مليون دينار عما كان عليه في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٢,٨% .

وشهدت أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالدينار تغيرات طفيفة، ففي جانب الودائع، ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى ٤,٣% في نهاية العام مقابل ٤,٢% في نهاية عام ١٩٩٦ . أما فيما يتعلق بالقروض فقد استقر متوسط سعر الفائدة على القروض في حدود ١٠% في نهاية العام وهو ما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٦.
هذا وقد شهد القطاع المصرفي خلال العام توسعاً ملحوظاً بالترخيص لتسع مؤسسات مالية جديدة شملت أربعة مصارف استثمارية ومؤسستين للوساطة والخدمات المالية ومكتبين تمثيليين لمصارف خارجية ومؤسسة خدمات مالية واحدة .

٠٥ سياسة سعر الصرف :
واصل الدينار خلال العام استقراره الناجم عن ارتباطه لأكثر من اثني عشر عاماً بوحدة الصرف لسلة العملات المجمعة محتفظاً بسعر صرف بلغ ٠,٣٧٧ دينار للدولار الواحد.

٠٦ سوق الأوراق المالية :
ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لأسهم الشركات المدرجة من ١,٩ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٢,٩٥ مليار دينار في نهاية العام بزيادة نسبتها ٥٥% وبلغت كمية الأسهم المتداولة خلال العام حوالي ٦٣٠ مليون سهم مقابل ٢٩٩ مليون سهم عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١١١%. وقد نتج عن ذلك ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة بنسبة ١٧٢% من ٦٦,٥ مليون دينار في عام ١٩٩٦ إلى ١٨٠,٨ مليون دينار خلال العام، كما ارتفع إجمالي الصفقات المبرمة من ٦,٦٨ ألف صفقة في عام ١٩٩٦ إلى ١٩,١ ألف صفقة عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ١٨٦% .

وأشارت الإحصاءات المتوافرة إلى أن مؤشر البحرين حقق معدل نمو بلغ ٤٩% في نهاية العام ليصل إلى ٢٣١٠ نقطة.

من جهة أخرى استضافت البحرين خلال العام اجتماعات الدورة السابعة عشر لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية. وقد أوصى الاجتماع بإنشاء أول مؤسسة عربية للتقاص تتولى تنظيم التدفقات الرأسمالية بين أسواق الأوراق المالية العربية.

وبدأ اعتباراً من كانون أول/ديسمبر من العام التنفيذ الفعلي لاتفاقيات الربط الجماعي لأربع أسواق مالية عربية هي البحرين والقاهرة والكويت ومسقط، من خلال إدراج وتداول ١٥٨ مليون سهم، وتأتي هذه الخطوة بعد اكتمال تغطية الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأسمال المجموعة العربية للتأمين (أريج) لتكون بمثابة أول شركة مساهمة عامة عربية تدرج في أكثر من ثلاث بورصات بالمنطقة في وقت واحد.

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغت جملة الصادرات خلال النصف الأول من العام حوالي ٨١٠,٨ مليون دينار مقابل ٨٣٧,٩ مليون دينار عام ١٩٩٦ حيث سجلت انخفاضا نسبته ٣,٢%، فيما بلغت الواردات خلال الفترة ذاتها ٧٣٧,٥ مليون دينار مقابل ٧٥٣,٣ مليون دينار في النصف الأول من عام ١٩٩٦ بمعدل انخفاض قدره ٢,٤%. وبذلك يكون الميزان التجاري قد حقق فائضاً قدره ٧٣,٣ مليون دينار مقابل فائض قدره ٨٤,٦ مليون دينار في النصف الأول من عام ١٩٩٦.

على صعيد التركيب السلعي للواردات شكلت مجموعة الوقود المعدني والشحوم حيوانية أو نباتية المنشأ ما نسبته ٣٨,٨% من جملة الواردات، تليها الآلات ومعدات النقل بما نسبته ١٨,١%. أما فيما يتعلق بالصادرات فإن صادرات النفط تشكل حوالي ٦٤,٣% تليها صادرات السلع المصنعة بنسبة ٢٥,٣% من إجمالي الصادرات.

أما على صعيد الشركاء التجاريين فإن مجموعة الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى في قائمة الموردين للبحرين بما يعادل ١٥٨,٢ مليون دينار أو ما نسبته ٣٤,٣% من الواردات تليها مجموعة البلدان الآسيوية بما يعادل ١١٦.٣ مليون دينار وما نسبته ٢٥,٢% ثم مجموعة الدول الأمريكية بحوالي ٧٢,١ مليون دينار أو ما يعادل ١٥,٦%.
أما بالنسبة لصادرات البحرين فإن مجموعة الدول الآسيوية تأتي في أول قائمة الشركاء التجاريين بنصيب ٥٠,٩% فيما احتلت مجموعة الدول العربية المرتبة

الثانية بنصيب ٣١,٩% ثم مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة بما نسبته ٧,٨% من إجمالي الصادرات البحرينية.

٠٨ ميزان الحساب الجاري :
تشير الإحصاءات المتوافرة إلى استمرار الوضع الإيجابي للحساب الجاري خلال العام بفائض قدر بحوالي ٣٢٠ مليون دولار مقابل ٦٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، وعليه بلغت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٩,٧% مقابل ١١,٤% عام ١٩٩٦.

٠٩ الديون الخارجية :
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :
بلغ عدد الشركات الأجنبية المسجلة لدى وزارة التجارة خلال التسعة أشهر الأولى من العام ٢٦ شركة أجنبية بين مكتب تمثيل وشركات استثمارية وفنية لحقول النفط والكهرباء والتجارة العامة.

وتمثلت أنشطة الشركات الأجنبية المسجلة خلال الفترة في فتح ٧ مكاتب تمثيل من جنسيات مختلفة وكذلك أنشطة الخدمات الفنية لحقول النفط البرية والبحرية والمقاولات الكهربائية الكبيرة والميكانيكية واستشارات أنظمة التشغيل وشبكات الاتصال بالإضافة إلى وكلاء تسجيل حقوق الملكية الفكرية، وحفر آبار البترول والغاز والخدمات الاستشارية في مجال تنفيذ المشاريع الكبرى وفي مجال أجهزة الكمبيوتر وتشغيلها والدعاية والإعلان والعلاقات العامة.

وقد سجلت خلال التسعة أشهر الأولى من العام ٤ شركات بريطانية في مجال الهندسة ، و ٤ شركات قبرصية بالإضافة إلى تسجيل شركات من جنسيات مختلفة.

وقامت وزارة النفط والصناعة خلال النصف الأول من العام بإصدار ١٢ ترخيصاً صناعياً بتكلفة استثمارية تبلغ حوالي ٧,٣ مليون دينار.

١١ . القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

١١-١ قطاع الصناعة:

يعتبر قطاع الصناعة أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إذ تبلغ مساهمته حوالي ٢٠%. ويعتبر القطاع أحد أهم مرتكزات تنويع مصادر الدخل وأكثر القطاعات الإنتاجية جذباً لرؤوس الأموال الاستثمارية من جهة وأكثرها توفيراً لفرص العمل للمواطنين من جهة أخرى.

قامت وزارة النفط والصناعة خلال العام في إطار سياسة الدولة لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل القومي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالترخيص لعدد من المشاريع الصناعية الإنتاجية كثيفة العمالة والموجهة أساسا للتصدير بلغ عددها حوالي ٩٤ مشروعاً بلغ حجم الاستثمار فيها حوالي ٥٨ مليون دينار. وتشمل هذه المشاريع الصناعات الهندسية وصناعة الألمنيوم والمواد الغذائية وصناعة البلاستيك والصناعات الدوائية والملابس الجاهزة. هذا وقد بلغ معدل نمو القطاع حوالي ١٢,٧% خلال العام.

١١-٢ قطاع السياحة:

يحتل قطاع السياحة المرتبة الثانية من حيث المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت مساهمته خلال العام حوالي ١٩,٦%. سجل القطاع الفندقي الذي يشكل عصب قطاع السياحة- معدل نمو كبير بلغ حوالي ٢١,٤%. وتولي الدولة هذا القطاع أهمية خاصة باعتباره مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي، وفي هذا الصدد أنشأت الدولة مجلس البحرين للترويج والتسويق.

ارتفع معدل الإشغال الفندقي من ٥٢% في عام ١٩٩٦ إلى ٦٣,١% خلال العام بنسبة زيادة قدرها ٢١,٤%. ونتيجة لهذه الزيادة ارتفع عدد الليالي السياحية خلال العام بمعدل ٣٩,٢% من حوالي ١,١٠ مليون ليلة سياحية في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١,٥٦ مليون ليلة سياحية في عام ١٩٩٧. كما بلغ متوسط الإشغال الفندقي في الفنادق بدرجاتها المختلفة حوالي ٥٥%.

١١-٣ قطاع النفط والغاز:

يشكل النفط حوالي ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٦٠% من الإيرادات العامة.

بلغ إنتاج النفط خلال العام حوالي ٦٥ ألف برميل يومياً منخفضاً عن معدل الإنتاج اليومي لعام ١٩٩٦ البالغ حوالي ٧٦ ألف برميل. من جهة ثانية ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي من حوالي ٧٣٠ مليون قدم مكعب يومياً في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٧٥٢ مليون قدم مكعب يومياً خلال العام أي بمعدل زيادة قدره ٣%.

ارتفع إنتاج مصفاة البحرين التي تستقبل حوالي ١٤٠ ألف برميل يومياً من بئر أبو صفا بالإضافة إلى حوالي ٤٠ ألف برميل من حقل البحرين من حوالي ٢٧٠ ألف برميل من المنتجات النفطية المكررة في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٣٠٠ ألف برميل خلال العام بمعدل زيادة قدره حوالي ١١%. في الوقت ذاته بلغت كمية سوائل الغاز المصاحب خلال العام حوالي ١٢ ألف برميل يومياً مقارنة مع حوالي ١١,٤١ ألف برميل يومياً في عام ١٩٩٦. كما بلغ إنتاج المنتجات البتروكيماوية حوالي ٢٤٠٠ طن متري يومياً مقارنة مع ما مقداره ٢٣٢٠ طن متري يومياً خلال عام ١٩٩٦.

هذا وقد بلغت صادرات البحرين من المنتجات البتروكيماوية حوالي ٢٥٣٠ طن متري يومياً مقارنة مع ٢٣٠٥ طن متري يومياً في عام ١٩٩٦.

١١-٤ القطاع المصرفي:

وطدت البحرين موقعها كمركز خدمات مالي رئيسي في المنطقة عن طريق إقامة شبكة من البنوك والمؤسسات المصرفية. تتكون هذه الشبكة من ١٩ مصرفاً تجارياً و ٣٠ مصرفاً استثمارياً ومصرفين متخصصين فضلاً عن ٤١ مكتباً تمثيلياً وعدد من الوحدات المصرفية الخارجية (الأوفشور).

يتميز نظام تمويل المصارف التجارية باستقرار معقول حيث يصدر حوالي ٤٥%-٥٠% من التمويل من الودائع الخاصة فيما تمثل الودائع الحكومية نحواً من ٢٠%-٢٥% من قاعدة التمويل الكلية، أما الخصوم الخارجية فإنها تمثل متوسطاً يتراوح بين ١٠%-١٥% من قاعدة التمويل.

من جهة أخرى تلعب الوحدات المصرفية الخارجية دوراً مهماً في الارتقاء بسوق المال المحلية حيث تتيح الفرصة للمستثمرين لاقتراض وإقراض أموالهم عبر المؤسسات العاملة في المنطقة.

١٢ . التطورات التشريعية:

شهد العام تطورات تشريعيه مهمة، فقد صدر في شباط/فبراير القرار رقم ٩٧ بإضافة مادة جديدة إلى اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ في شأن شركات وهيئات التأمين الصادر بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٩٠.

وصدر في حزيران/يونيو المرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ بشأن تملك مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة للعقارات المبنية والأراضي في دولة البحرين الذي أجاز معاملة مواطني دولة الإمارات على قدم المساواة مع المواطنين البحرينيين في هذا الشأن.

وصدر في أيلول/سبتمبر مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٧ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ باستثناء المجموعة العربية للتأمين "أريج" من بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥. ويهدف هذا الاستثناء إلى تمكين الشركة من طرح أسهمها للاكتتاب العام داخل البحرين.

١٣ . تنمية الموارد البشرية :

تولي الحكومة عملية تدريب وتأهيل المواطنين في مختلف المجالات عناية خاصة من أجل تأهيلهم للانخراط في أسواق العمل المتخصصة. ولهذا الغرض أنشأت العديد من معاهد ومراكز التدريب النوعي من أبرزها معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية الذي تأسس عام ١٩٨١ وتخرج منه منذ تأسيسه ما يزيد على ١٨ ألف مصرفياً، وقد نفذ المعهد خلال العام أكثر من ٢٨٠ برنامجاً حضرها ٤٦٥٠ مشاركاً.

وإلى جانب مؤسسات التعليم العام وجامعة البحرين وجامعة الخليج العربي ومعاهد التدريب الحكومية يوجد بالبحرين العديد من المؤسسات التعليمية ومعاهد التدريب الأهلية المتخصصة في تعليم الحاسب الآلي والحرف والمهارات الصناعية وتدريس العلوم التطبيقية في شتى ضروب المعرفة، وتتراوح الدرجات التي تمنحها ما بين شهادات الاشتراك في الدورات والدبلومات ودرجة البكالوريوس.

١٤ . الجهود الترويجية:

استمر مجلس البحرين للترويج والتسويق في أداء دوره المتميز في الترويج للبحرين كبلد جاذب للاستثمارات الأجنبية، إلى جانب جهود الجهات الحكومية الأخرى التي تمثلت فيما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت مدينة المنامة انعقاد كل من "المؤتمر الثالث لتكامل الصناعة البتروكيماوية في الأقطار العربية"، "مؤتمر رجال الأعمال الخليجيين ونظرائهم اليابانيين"، "منتدى النجاحات الخليجية"، الملتقى المصرفي والمالي الإسلامي" "ومعرض عجائب الذهب الثاني". وتم خلال العام إقامة أسبوع بحريني في لندن للتعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في البحرين.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في البحرين:

قامت وفود رسمية ورجال أعمال بتنفيذ زيارات إلى دول أخرى بهدف التعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في البحرين شملت كلاً من الأردن والإمارات واليمن واليابان وبريطانيا.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

نظمت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية خلال العام ندوة فرص الاستثمار في البحرين عرضت خلالها ١٥ فرصة استثمارية. ومن جهة أخرى أعدت وزارة النفط والصناعة دراسات جدوى لحوالي ٦٠ مشروعاً تبلغ تكلفتها الإجمالية ٤٢٠ مليون دينار.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري مع حكومات كل من الأردن، الجزائر، مصر، الفلبين، أوزبكستان ورومانيا. كما تم توقيع اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي مع كل من حكومتي مصر وأوزبكستان.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم إعداد الترتيبات اللازمة لإقامة منطقة صناعية جديدة في مدينة الحد.

(٤)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية ١٩٩٧

(٤)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية
١٩٩٧

٠١ مقدمة* :

شهد عام ١٩٩٧ انطلاق الخطة التنموية التاسعة التي تستهدف تحقيق معدل نمو لا يقل عن ٦% سنوياً وتقليص الضغوط على سوق العمل وضمان تطور القطاعات الاقتصادية. وقد أشارت التقارير الدولية إلى نجاح مجهودات الإصلاح التي شملت جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية طيلة العقد الأخير.

على الصعيد السياسي، تميز الوضع العام بالاستقرار وتكثيف الجهود لتوطيد العلاقات الخارجية عربياً وإقليمياً ودولياً. وقد أجرى رئيس الجمهورية في شهر كانون ثاني/يناير من العام تعديلا وزارياً شمل الديوان الرئاسي و٧ وزارات.

٠٢ الأداء الاقتصادي :

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام حوالي ٢٠,٩٩ مليار دينار تونسي** مقابل ١٨,٩٩ مليار دينار عام ١٩٩٦، كما حقق معدل نمو حقيقي قدره ٥,٦% مقابل ٦,٩% في عام ١٩٩٦الذي شهد موسماً فلاحياً متميزاً. وقد تم تحقيق هذا المعدل خلال العام بالرغم من تأثر القطاع الفلاحي بالنقص الحاد في كميات الأمطار. ولم تتجاوز الزيادة في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري نسبة ٢,٥% مقابل زيادة نسبتها ٢٩,٥% عام ١٩٩٦.

كما شهدت الصناعات التحويلية زيادة في القيمة المضافة بلغت نسبتها ٧,٣% مقابل زيادة نسبتها ٢,٨ % عام ١٩٩٦. أما الصناعات الاستخراجية فقد استقرت زيادة القيمة المضافة منها في حدود ٤,٦% وهي النسبة ذاتها المسجلة عام ١٩٩٦.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي إلى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة التنمية الاقتصادية، البنك المركزي التونسي والمعهد القومي للإحصاء.

** الدولار يعادل ١,١٥ دينار تونسي كما في ١٩٩٧/١٢/٣١

ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة الادخـــار الحكومـــي إلـــى النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي حوالي ٢٩% هذا العام مقابل ٢٢,٧% عام ١٩٩٦.

٠٣ الأوضاع الماليـــة :

بلغت الإيرادات خلال العام حوالـــي ٥,١٩ مليـــار دينـــار مقـــابل ٤,٨ مليـــار دينـــار عام ١٩٩٦. وبلغت النفقات خلال العـــام حوالـــي ٨,٠٩ مليـــار دينـــار مقـــابل ٧,٤٩ مليار دينار في العام الســـابق.

ومن جهة أخرى انخفـــض عجـــز الميزانيـــة العامـــة كنســـبة مـــن النـــاتج المحلـــي الإجمالي من حوالي ٤,٣% عام ١٩٩٦ إلى ٤% هذا العام.

٠٤ الأوضاع النقدية :

بلغت الكتلة النقدية بمفهومـــها الواســـع (ع٤) حوالـــي ١٣,٥٨ مليـــار دينـــار خـــلال العام مقابل ١٢,٤٩ مليار دينـــار فـــي عـــام ١٩٩٦، مســـجله بذلـــك زيـــادة نســـبتها ٨,٧%. وارتفعت الموارد الذاتية للقطاع المالي بحوالـــي ٣٢١ مليـــون دينـــار خـــلال العام لتبلغ حوالي ٣,٣٩ مليار دينار.

ومكنت السياسة النقدية الحازمة التي اتبعتها السلطات النقديـــة مـــن مواصلـــة تحقيـــق نتائج إيجابية في مجال كبح التضخم الذي تـــم حصـــره للعـــام الثـــاني علـــى التوالـــي في حدود ٣,٧%.

وشهد العام إنشاء "البنك التونسي للتضامن" بـــرأس مـــال قـــدره ٣٠ مليـــون دينـــار، يختص في تمويل المشـــاريع الصغـــيرة التـــي لا تتجـــاوز تكلفتـــها ١٠ آلاف دينـــار وبنسبة فائدة تعادل ٥ %. كما تـــم خـــلال العـــام إنشـــاء "بنـــك الأعمـــال التونســـي" برأس مال قدره ٣ مليون دينار.

وفيما يتعلق بتطور معدل أسعار الفـــائدة فـــي الســـوق النقديـــة ، فقـــد انخفـــض مـــن ٨,٧% في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٧% في مطلع العـــام موضـــوع التقريـــر.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

شهد سعر صرف الدينار خلال العـــام تراجعـــاً مقـــابل الـــدولار الأمريكـــي والجنيـــه الإســـترليني، واســـتقراراً بالنســـبة للعمـــلات الأوروبيـــة خاصـــة الفرنـــك الفرنســـي والمارك الألماني والليرة الإيطالية. ويعـــادل الـــدولار حوالـــي ١,١٥ دينـــار تونســـي.

ومن جهة أخرى شهد سوق الصرف في حزيران/يونيو من العام انطلاق سوق الصرف الآجل للعملات الأجنبية.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

شهد العام جهودا متميزة لتطوير سوق الأوراق المالية، حيث تم تبسيط إجراءات ملكية القيم المنقولة والأسهم من قبل الأجانب دون موافقة الهيئة العليا للاستثمار المسبقة بشرط أن لا تتعدى النسبة الإجمالية للمساهمة الأجنبية في الشركات التونسية ٥٠%.

كما تم خلال العام إنشاء أول شركة للتقويم الائتماني هي شركة المغرب للتقييم وهي إحدى فروع الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية التي أنشأها صندوق النقد العربي.

ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من ٣٠ شركة عام ١٩٩٦ إلى ٣٤ شركة خلال العام. وتجدر الإشارة إلى أن تداول الشركات المدرجة أصبح يتم بنظام التداول الإلكتروني. وبلغ عدد الشركات غير المدرجة في سوق الأوراق المالية التي تم تداول أسهمها خلال العام على النظام الإلكتروني ٤ شركات. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق حوالي ٢,٦٣ مليار دينار مقابل ٣,٨٩ مليار دينار عام ١٩٩٦ بانخفاض نسبته ٣٢%.

وبلغ إجمالي حجم التداول ٥٩٠ مليون دينار مقابل ٦٢٦ مليون دينار في عام ١٩٩٦.

وبلغت قيمة التداول بأسهم الشركات المدرجة في السوق النظامية ٢٨٧ مليون دينار مقابل ٢٧٤ مليون في عام ١٩٩٦، وبلغ عدد الأسهم المتداولة للشركات المدرجة حوالي ٢٣ مليون سهم في نهاية العام مقابل ١١ مليون سهم عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٠٩%.

ومن جهة أخرى بلغت قيمة التداول في السوق الموازية ٣٠٣ مليون دينار خلال العام مقابل ٣٥٢ مليون دينار عام ١٩٩٦ بتراجع نسبته ١٤%، كما سجل عدد الأسهم المتداولة في السوق الموازية انخفاضاً ملحوظاً، إذ بلغ ١٠ ملايين سهم مقابل ١٥ مليون سهم عام ١٩٩٦. وقد استأثرت السوق الموازية بحوالي ٥١% من الحجم الإجمالي للتداول خلال العام.

وبلغ مؤشر الأسعار ٤٥٥,٦٤ نقطة في نهاية العام مقابل ٥٧٠,٦٤ نقطة في نهاية عام ١٩٩٦.

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغت الصادرات خلال العام ٥,٣٥ مليار دولار مقابل ٤,٦٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٤,٥%، في حين بلغت الواردات ٧,٦١ مليار دولار مقابل ٦,٥٢ مليار دولار في عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٦,٨%. وقد بلغ العجز التجاري خلال العام حوالي ٢,٢٦ مليار دولار بزيادة نسبتها ٢٢,٦% عما كان عليه في عام ١٩٩٦. وقد أدى هذا التطور إلى تراجع تغطية الصادرات للواردات لتبلغ ٧٠,٢ % مقابل ٧١,٦ % في عام ١٩٩٦.

ويعزى ارتفاع الصادرات أساساً إلى تحسن مبيعات قطاعات الصناعات الفلاحية والغذائية والنسيج والملابس والجلود، والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات التحويلية الأخرى. ويعزى ارتفاع الواردات إلى زيادة واردات مواد التجهيز بنسبة ٢٥,٥% والى زيادة واردات المواد الاستهلاكية بنسبة ١٥,٤%.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية لا تزال مجموعة دول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة، إذ استحوذت على ٧٨,٤% من الصادرات و٧٣,٤% من الواردات، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي ليبلغ ١,٤ مليار دولار مقابل ٥٨٧ مليون دولار عام ١٩٩٦.

بلغت المبادلات التجارية مع بلدان اتحاد المغرب العربي حوالي ٣١٦ مليون دولار ما نسبته ٥,٩% من مجموع الصادرات وحوالي ٣٥٥ مليون دولار ما نسبته ٤,٧% من مجموع الواردات.

ولم تمثل كل من الصادرات والواردات مع بقية البلدان العربية من إجمالي المبادلات التجارية سوى ١,٧% لكل منهما، وبلغت ٨٨ مليون دولار و١٢٨ مليون دولار على التوالي . كما تراجع العجز التجاري التونسي مع بقية البلدان العربية ليبلغ خلال العام حوالي ٤٠ مليون دولار مقابل ٤٣ مليون دولار عام ١٩٩٦.

وبلغت الصادرات مع بقية بلدان العالم حوالي ٧٥٣ مليون دولار والواردات ١,٥٤ مليار دولار مثلت ١٤,١ % و ٢٠,٣ % من جملة المبادلات على التوالي.
ومن جهة أخرى شهد العام اتخاذ عدة إجراءات من أهمها إنشاء المجلس الأعلى للتصدير الذي يرأسه رئيس الدولة ويتولى تقويم ومتابعة أداء القطاع التجاري.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:
بلغ العجز التجاري خلال العام موضوع التقرير حوالي ٢,٢٦ مليار دولار وقد انعكس هذا الوضع على ميزان الحساب الجاري ومثل ما نسبته ٣,٢ % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢,٥ % عام ١٩٩٦.

٠٩ الديون الخارجية:
بلغت الديون الخارجية حوالي ٩,٢٢ مليار دولار خلال العام مقابل ٨,٣٦ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٠,٣%.

وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي المتاح من ٥١,٤ % عام ١٩٩٦ إلى ٥١,٢ % خلال العام.

وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي فقد بلغت حوالي ١,٤٣ مليار دولار مقابل ١,٣٢ مليار دولار في عام ١٩٩٦بزيادة نسبتها ٨%، في حين تراجعت نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات، خلال الفترة ذاتها، من ١٩,٢ % إلى ١٨,٢%.
وبلغ ما تم تسديده من أصل الدين ٩٥٨,٦ مليون دولار خلال العام مقابل ٨٧٥,٣ مليون دولار عام ١٩٩٦، في حين بلغ ما تم تسديده من فوائد الدين حوالي ٤٧٥,٤ مليون دولار خلال العام مقابل ٤٥٢ مليون دولار عام ١٩٩٦.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :
أقر المخطط التاسع للتنمية خلال العام موضوع التقرير استثمارات أجنبية بقيمة إجمالية قدرها ٢٩٦ مليون دولار، وبلغت الاستثمارات الفعلية خلال العام حوالي ٣٦٢,٢ مليون دولار.

١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١١-١ قطاع الفلاحة والصيد البحري:

شهد القطاع الفلاحي تراجعاً ملحوظاً خلال العام بسبب النقص في كميات الأمطار، وبلغ معدل النمو ٢,٥% مقابل ٢٩,٥% عام ١٩٩٦. وقد بلغ إنتاج الحبوب ١,٠٥ مليون طن مقابل ٢,٦٥ مليون طن في عام ١٩٩٦. ومن جهة أخرى حقق إنتاج زيت الزيتون مستوى قياسياً، إذ بلغ ٣١٠ ألف طن خلال الموسم الفلاحي ٩٦-١٩٩٧. بلغت قيمة صادرات قطاع الفلاحة حوالي ٢٥١مليون دولار مقابل ١٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٦. وبلغ حجم الاستثمار المنفذ في هذا القطاع حوالي ٦٧٣ مليون دولار خلال العام مقابل ٦٢٤ مليون دولار عام ١٩٩٦، بزيادة نسبتها ٧,٨%.

ومن جهة أخرى بلغ إنتاج قطاع الصيد البحري حوالي ٨٠ ألف طن بزيادة نسبتها ٦ % عما كان عليه في عام ١٩٩٦. وبلغت صادرات القطاع حوالي ١٥,٦ ألف طن بقيمة ٩٣,٤ مليون دولار بزيادة نسبتها ١٧,٣% عما كانت عليه عام ١٩٩٦.

١١-٢ قطاع الصناعة :

شهد العام اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لدعم التنمية الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة المحلية استعداداً لتركيز منطقة التبادل الحر مع المجموعة الأوروبية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وتواصل في هذا الإطار تنفيذ برنامج تأهيل الصناعة. وتمت خلال العام المصادقة على تأهيل ١٥٨ منشأة صناعية باستثمارات ناهزت ٤٣٦,٤ مليون دينار. أما فيما يتعلق ببرنامج تهيئة المناطق الصناعية فقد تم خلال العام إنشاء ٢٧ منطقة صناعية جديدة.

وكان لهذه الإجراءات أثر إيجابي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي التي ارتفعت بمعدل ٦,٢ % عما كانت عليه في العام ١٩٩٦. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع القيمة المضافة في الصناعات التحويلية بمعدل ٧,٣% عن عام ١٩٩٦، وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٩,٧% مقابل ٢٩,٥ % عام ١٩٩٦.

ومن جهة أخرى بلغ إجمالي الاستثمار في القطاع حوالي ١,٤٨ مليار دينار خلال العام مقابل ١,٠٩ مليار في العام ١٩٩٦، منها ٧٠٥ مليون دينار في الصناعات التحويلية وحوالي ٧٧٧,٦ مليون دينار في الصناعات الاستخراجية.

١١-٣ قطاع السياحة:

بلغت عائدات القطاع حوالي ١,٥٥ مليار دينار خلال العام مقابل ١,٤١ مليار دينار عام ١٩٩٦، وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥,١%. كما بلغت الاستثمارات المنفذة حوالي ٣١٥ مليون دينار بزيادة نسبتها ٤,٢% عما كانت عليه عام ١٩٩٦. كذلك ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع بحوالي ٧% خلال العام، وبلغ عدد السياح حوالي ٤,٣ مليون سائح بزيادة نسبتها ٩,٨ % عما كان عليه عام ١٩٩٦، وبلغ عدد ليالي المبيت حوالي ٣٠ مليون ليلة ، بزيادة نسبتها ١٤ %.

ومن جهة أخرى شهد العام إنشاء "المجلس الوطني للسياحة" الذي يرأسه وزير السياحة والصناعات التقليدية، ويتولى تحديد التوجهات السياسية للحكومة في مجال السياحة وتنسيق عمليات تطوير وترويج السياحة داخلياً وخارجياً.

١٢. التطورات التشريعية:

شهد العام إصدار عدد من المراسيم الهامة لتشجيع الاستثمار الأجنبي وزيادة الإنتاج وتركيبته خاصة ما يتعلق بقطاع التصدير ودعم وتطوير أداء سوق الأوراق المالية.

فقد تم إصدار خمسة قرارات تتعلق بالمصادقة على دليل المستثمرين ورجال الأعمال في قطاعات التدريب المهني والأشغال العامة والسياحة والصناعات التقليدية والتربية. وصدر في شباط/فبراير ١٩٩٧ قرار من وزير المالية يتعلق بتنظيم سوق الأوراق المالية ويتمحور هذا التنظيم حول القواعد المتعلقة بإدراج الأوراق المالية بالبورصة وبتداولها وبشطبها. وصدر في نيسان/أبريل ١٩٩٧ أمر يتعلق بضبط التنظيم الهيكلي لوكالة النهوض بالاستثمار الخارجي. وصدر عن وزارة التجارة أمر عدد ٦١٢ لسنة ١٩٩٧ يتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للتصدير وتحديد اختصاصاته. كما صدر في تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٧ أمر يتعلق بإتمام الأمر المؤرخ في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ والمتعلق بتصنيف الاستثمارات وضبط نسب وشروط وطرق منح التسهيلات في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

١٣. تنمية الموارد البشرية :

تميز العام بمواصلة الجهود الرامية إلى مراجعة البرامج التعليمية في مختلف مراحل التعليم بهدف تطويرها ودعم نظام التدريب المهني وقطاع البحث العلمي. وتمت في هذا الإطار إعادة هيكلة ٣١ مركز للتدريب.

كما تم خلال العام اتخاذ عدد من الإجراءات التنظيمية شملت المعاهد والمراكز والمختبرات الحكومية.

أما بخصوص برامج البحث ، فقد تم خلال العام توجيه هذه البرامج نحو أهم المحاور التي أقرها المخطط التاسع خاصة في مجالات دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وتأهيل الصناعة والجهاز المالي إلى جانب تطوير الفلاحة والصحة البيطرية والحفاظ على البيئة وتطوير نظام التعليم والتدريب إضافة إلى تشجيع البحوث في ميادين الثقافة والمحافظة على التراث.

١٤. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة التونسية خلال العام جهودها الترويجية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية تمثلت فيما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت تونس خلال العام انعقاد كل من ندوة تطوير الصادرات التونسية، الملتقى الرابع للأعمال والتكنولوجيا، ندوة فرص الاستثمار وآليات تسوية النزاعات التجارية الدولية والندوة الوطنية حول مساهمة الجالية التونسية في دعم الاستثمار والادخار الوطني، ملتقى الشراكة التونسية الإيطالية في مجال الصناعة، ندوة السياسات الاقتصادية حتى عام ٢٠١٠، وندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية تونسية في كل من المؤتمر الثالث لأسواق رأس المال المنعقد في بيروت، والندوة العربية حول التجارة والاستثمار وندوة الصيرفة والاستثمار في الشرق الأوسط المنعقدتين في القاهرة، المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد في بيروت، المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس وندوة فرص الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط المنعقدة في لندن.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في تونس:

شهد العام زيارة وفود رسمية تونسية إلى دول أخرى للتعريف بمجالات وميزات الاستثمار في تونس شملت كلا من السعودية، الكويت، قطر، لبنان مصر، تشيلي، أسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا. ومن جهة أخرى شهد العام استضافة وفود رجال أعمال من السعودية، الكويت، قطر، مالطا، كندا، إيطاليا الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت الحكومة التونسية قوائم بفرص الاستثمار المتاحة في البلاد خلال الندوات التي عقدتها في تونس والندوات والمؤتمرات التي شاركت فيها خاصة المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد في بيروت.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع حكومات كل من الجزائر، ليبيا، العراق، الكويت، مصر، موريتانيا، بلجيكا، الأرجنتين، ماليزيا، فرنسا، إيطاليا، واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي مع حكومات كل من قطر، هولندا، بلجيكا، إيران. كما شهد العام التوقيع على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم خلال العام التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة حرة تونسية جزائرية مشتركة، واتفاقية بشأن دراسة إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين تونس ومصر، كما تم خلال العام إقامة ٢٧ منطقة صناعية جديدة.

(٥)

تقرير مناخ الاستثمار

في

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

١٩٩٧

(٥)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
١٩٩٧

٠١ مقدمة*:

واصل الاقتصاد الجزائري مسيرته التي بدأها عام ١٩٨٨ الرامية الى التحول التدريجي من اقتصاد موجه الى اقتصاد حر تحكمه قواعد السوق. فقد شهد عام ١٩٩٧ وضع أسس إقامة سوق للأوراق المالية من المتوقع أن تباشر نشاطها مطلع عام ١٩٩٨، كما شهد العام استخصاص عدد من المؤسسات العامة، ومواصلة إعادة هيكلة البنوك العامة والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

على الصعيد السياسي شهد العام انتخاب مجلس وطني تعددي في شهر حزيران/يونيو وانتخاب مجالس ولائية في شهر تشرين اول/أكتوبر من العام بالرغم من حالة عدم الاستقرار الأمني في البلاد.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي ٢٤٩٤,٨ مليار دينار جزائري**، وحقق معدل نمو حقيقي بلغ حوالي ٥% مقابل ٤,٤% عام ١٩٩٦، وذلك نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي ساهمت في تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وكذلك نتيجة لزيادة معدل نمو قطاع النفط التي بلغت حوالي ٦,١% عما كانت عليه عام ١٩٩٦، علما بأن مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي ٢٨%.

٠٣ الأوضاع المالية:

أصدرت الدولة قانون المالية لعام ١٩٩٧ لدعم تنفيذ مشروع الإصلاح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي الذي يرمي إلى تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الكلي ومعالجة ظاهرة التضخم.

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي ٨٨١ مليار دينار بزيادة نسبتها ٨,٨% عن العام السابق، كما قدرت النفقات العامة بمبلغ ٩٤٢ مليار دينار بزيادة

---

* يستند التقرير إلى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية، الوزارات القطاعية الأخرى، الديوان الوطني للإحصاء، البنوك العمومية التجارية، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

** يعادل الدولار الامريكي ٥٧,٥ دينار جزائري كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

نسبتها ١٢,٤% عن عام ١٩٩٦. وقدر العجز الإجمالي بحوالي ٦٠ مليار دينار خلال العام مقابل عجز قدره ٣١,٥ مليار دينار خلال عام ١٩٩٦. وتأتي هذه الزيادة في عجز الميزانية نتيجة للارتفاع في النفقات العامة وثبات الموارد الجبائية. ويقدر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي ٠,٢٥% مقابل ١,٣% عام ١٩٩٦.

هذا وتشكل الإيرادات النفطية النصيب الأوفر من إجمالي الإيرادات إذ بلغت حوالي ٥٧,٥% من إجمالي الإيرادات. أمّا فيما يتعلق بمكونات النفقات العامة خلال العام، فقد ارتفعت نسبة النفقات الجارية من ٦٥% في عام ١٩٩٦الى حوالي ٧٠,٢% خلال العام في حين بلغت نسبة النفقات الرأسمالية حوالي ٢٩,٨%.

٠٤ الأوضاع النقدية:

استمرت الحكومة خلال العام في تطبيق سياستها النقدية غير التوسعية لمعالجة ظاهرة التضخم، من خلال مراقبة تطور الكتلة النقدية، التي سجلت معدل نمو قدره ١٠% خلال العام مقابل ١٠,٦% عام ١٩٩٦.

من جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي ٧,٥% مقابل ١٥% عام ١٩٩٦. وبلغت احتياطات العملة الأجنبية في نهاية أيلول/سبتمبر من العام حوالي ٧,٥ مليار دولار أي ما يغطي قيمة ٩ أشهر من الواردات.

ومن جهة أخرى تتراوح معدلات الفائدة المدينة بين ١٩,٥% -٢٣,٥%، أما الدائنة فمعدلها المتوسط استقر في حدود ١٤% طيلة العام.

كما شهد العام انخفاضاً في معدل إعادة الخصم من ١٢% عام ١٩٩٦ إلى ١١% خلال العام.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي قرر البنك المركزي اعتماد سياسة جديدة لسعر الصرف بين المصارف كخطوة أولى لتحرير سعر صرف الدينار. ومن جهة أخرى اتخذ البنك المركزي قراراً يرمي إلى إعادة قابلية تحويل الدينار لأغراض استيراد السلع، ودفع تكاليف العلاج والدراسة في الخارج، ومنح ١٥٠٠ دينار لكل مواطن يسافر إلى الخارج.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

شهد العام جهودا حثيثة لوضع أسس وقواعد إنشاء سوق للأوراق المالية التي من المتوقع أن تباشر نشاطها مطلع عام ١٩٩٨.

٠٧ التجارة الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن قيمة الصادرات خلال العام بلغت حوالي ١٤ مليار دولار مقابل ١٣,٤ مليار دولار عام ١٩٩٦ أي بزيادة نسبتها ٤,٥%. وقدرت قيمة الواردات بحوالي ١٠ مليارات دولار مقابل ١٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بالبنية الهيكلية للتجارة الخارجية فإن الصادرات النفطية تشكل حوالي ٩٦,٨٥% من إيرادات الصادرات الكلية. أمّا في جانب الواردات فإن السلع الاستهلاكية تشكل حوالي ٤٠% من قيمة الواردات وبلغ نصيب السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة ٣٠% لكل منهما.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فقد استأثرت دول الاتحاد الأوروبي بحوالي ٦٣,٥% من إجمالي الصادرات و ٥٦,١% من الواردات، جاءت بعدها أمريكا الشمالية بما نسبته ١٩% من مجموع الصادرات و١٧,٤% من مجموع الواردات، تلتها بقية الدول الأوروبية بنسبة ٩,٤% من الصادرات و ١٠% من الواردات ثم أمريكا اللاتينية بما نسبته ٢,٨% من الصادرات و ٣,٤% من الواردات، ثم دول آسيا من حيث نسبة الصادرات ٢,٧% فيما استحوذت على نسبة هامة من قيمة الواردات بحوالي ٨,٧%. أما الدول العربية فقد استأثرت بما نسبته ٢,٥% من الصادرات و ٣% من الواردات كان لدول المغرب العربي النصيب الأوفر منها. وتوضح التقديرات أن الميزان التجاري سجل فائضاً قدره ٤ مليار دولار خلال العام.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

شهد العام تطوراً ملحوظاً في الحساب الجاري، حيث سجل فائضاً قدره ٣,٤ مليار دولار مقابل ١,٤ مليار دولار عام ١٩٩٦. وبلغت نسبة الفائض من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٢% خلال العام.

٠٩ الديون الخارجية:

بلغ حجم الديون الخارجية خلال العام حوالي ٣٥ مليار دولار مقابل ٣٣,٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٦، بزيادة نسبتها ٤%. وتمثل هذه القيمة ما نسبته ٢٣٦% من إجمالي الصادرات مقابل ٢٣٩% عام ١٩٩٦. كما تقدر نسبة خدمة الدين الخارجي من إجمالي الصادرات خلال العام بحوالي ٢٨,٨% مقابل ٣٣% عام ١٩٩٦.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة بدون قطاع المحروقات خلال العام حوالي ٢٢٦ مليون دولار، وبلغ مجموع المشاريع ٤٢ مشروعاً، استحوذ قطاع الصناعة على ١٨ مشروعاً، جاء بعده قطاع الخدمات بحوالي ١٦ مشروعاً ثم قطاعات أخرى بحوالي ٨ مشاريع. ومن جهة أخرى كان نصيب المستثمرين الأوروبيين من هذه المشاريع حوالي ٢٣ مشروعاً، جاء بعدهم المستثمرون العرب بحوالي ١٣ مشروعاً ثم الأمريكيون بنحو من ٤ مشاريع وأخيراً الآسيويون بمشروعين.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع الزراعة:

شهد قطاع الزراعة خلال العام تراجعاً ملحوظاً، إذ سجل معدل نمو سلبي قدره ٢٤,٣٦% بسبب حالة الجفاف التي شهدتها البلاد بعد أن سجل نمواً بنسبة ٢١% في عام ١٩٩٦، وتواصل الحكومة دعم هذا القطاع من خلال الإعانات وتوفير مياه الري وتحسين فرص الاستثمار الزراعي.

١١-٢ قطاع الصناعة:

شهد العام تراجعاً في معدل نمو القطاع الصناعي بالمقارنة مع عام ١٩٩٦، حيث سجل نمواً سالباً قدر بحوالي ١%. ويرجع هذا الانخفاض أساساً إلى عدم الاستغلال الكامل لطاقات الإنتاج في المؤسسات العامة بسبب شح المواد الأولية ومنافسة السلع الأجنبية المستوردة التي تتقلص الضرائب والرسوم عليها تدريجياً وفقاً لبرنامج تحرير التجارة الخارجية، ولم تتجاوز نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية خلال العام ٤٦%.

١٢. التطورات التشريعية:

لا يزال العمل جارياً بالمرسوم التشريعي رقم ٩٣/٢ المتعلق بترقية الاستثمار. وطبقاً لهذا المرسوم تعتبر وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها مؤسسة عامة تتولى جذب ودعم الاستثمارات ومساعدة المستثمرين في إنجاز المشاريع وتزويدهم بالمعلومات اللازمة.

وقد منح قانون الاستثمار أولوية خاصة لنظام المناطق الخاصة ونظام المناطق الحرة ونظام الجنوب الكبير بهدف المساعدة في مرحلتي الإنجاز والتشغيل وذلك من خلال الإعفاءات الضريبية لفترات طويلة (حسب خصائص النظام) بالإضافة إلى الإعفاء من الرسوم على العقارات وتخفيض الرسوم الجمركية على واردات المشروع من مستلزمات الإنتاج إلى حوالي ٣%. وخلال العام موضع التقرير

أصدرت الحكومة عدداً من المراسيم لإنشاء مناطق حرة جديدة في ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها.

١٣. تنمية الموارد البشرية:
واصلت الحكومة خلال العام جهودها الخاصة بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعيتها فقامت بتأسيس مجلسين وطنيين أحدهما مكلف بالتربية والتعليم والآخر بالتكوين المهني لسد احتياجات سوق العمل.

١٤. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت العاصمة الجزائرية خلال العام انعقاد ندوة "تجارب الخصخصة في الدول العربية". ومن جهة أخرى عقدت الحكومة الجزائرية ندوة في أبو ظبي حول "فرص الاستثمار والخصخصة في الجزائر"، كما شاركت وفود رسمية جزائرية في عدد من المؤتمرات والندوات الاستثمارية العربية والأجنبية من أهمها المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد في لبنان.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الجزائر:
شهد العام زيارة وفد رسمي جزائري إلى دولة قطر، تم خلال الزيارة تعريف المستثمرين القطريين بتطورات أوضاع الاستثمار في الجزائر. ومن جهة أخرى استقبلت الجهات الرسمية الجزائرية وفداً استثمارياً كويتياً يرغب في الاستثمار الزراعي في مقاطعة نمرداية بالجنوب الجزائري.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
وقعت الحكومة الجزائرية خلال العام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع حكومات كل من الأردن والإمارات وسوريا والسعودية وقطر.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:
شهد العام توقيع اتفاقيات لإقامة مناطق تجارة حرة مشتركة مع حكومتي الأردن وتونس.

(٦)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية جيبوتي
١٩٩٧

(٦)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية جيبوتي
١٩٩٧

٠١ مقدمة*:

واصلت الحكومة تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يتلخص أهمها في تخفيض نسبة التضخم، وتخفيض نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي.
وقد تمكنت الحكومة من تحقيق العديد من الإنجازات أهمها السيطرة على معدل التضخم واستقرار سعر الصرف** وتقليل الاختلالات في الموازين الداخلية والخارجية.

ومن جهة أخرى شهدت جمهورية جيبوتي تطوراً سياسياً هاماً خلال عام ١٩٩٧، تمثل في ترسيخ علاقات طيبة مع دول الجوار والعمل على تنشيط سبل التعاون معها في شتى المجالات خاصة مع المملكة العربية السعودية.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

يتأثر الأداء الاقتصادي في جمهورية جيبوتي بحجم المساعدات الخارجية التي تقدمها المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وكالة التنمية الدولية، وبنك التنمية الافريقي) والدول الصديقة خاصة اليابان وفرنسا، ولم تشهد تركيبة الهيكل الاقتصادي تغييراً يذكر خلال العام بمقارنتها بما كانت عليه عام ١٩٩٦، حيث ظل قطاع الخدمات يمثل ما يزيد على ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي في مقدمة تلك الخدمات خدمات التعاون العسكري الفرنسي وخدمات العبور. ويأتي بعد ذلك قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ثم قطاع الصناعة الذي لا يزال يحتاج إلى رسم سياسات ملائمة وواقعية تتماشى مع متطلبات الاقتصاد المحلي.

ومن جهة أخرى يعتمد الاقتصاد الوطني اعتماداً كبيراً على وجود القوات الفرنسية، إذ تقدر المساهمة غير المباشرة لهذه القوات في الاقتصاد الوطني بحوالي ٥٣ مليون دولار سنوياً.

---

* يستند هذا التقرير إلى المعلومات الصادرة من مصادر رسمية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية.
** الدولار الأمريكي يعادل ١٦٠ فرنك جيبوتي كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

٠٣ الأوضاع المالية:
بدأت المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي في أواخر آب/ أغسطس عام ١٩٩٥، إذ أقرت الجمعية التأسيسية خطة اقتصادية صارمة من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات (بحوالي ٤١ مليون دولار).

قدر عجز الميزانية العامة خلال العام بحوالي ٣,٤ مليار فرنك جيبوتي. ويلعب ميناء جيبوتي دوراً محورياً في إيرادات الميزانية، إذ تساهم إيرادات الميناء من تجارة الترانزيت ونقل البترول بجزء كبير من إيرادات الدولة. ومن المؤمل أن ترتفع الإيرادات في السنوات القادمة نتيجة للتحسينات التي أدخلت على الميناء بغرض توسعته لاستيعاب عدد أكبر من السفن والبضائع.

ومن جهة أخرى تواصل الحكومة تنفيذ سياسة الاستخصاص التي بدأتها عام ١٩٩٦، خاصة فيما يتعلق بالموانئ وفتح المجال أمام القطاع الخاص لتطويرها. وتشير الدراسات المتخصصة إلى أن ازدهار جمهورية جيبوتي في العقد القادم يعتمد بشكل كبير على المنافسة الدولية لمينائها البحري الذي يتميز بموقع إقليمي هام.

٠٤ الأوضاع النقدية:
تطبق الحكومة سياسة نقدية غير توسعية تهدف إلى السيطرة على حجم الكتلة النقدية وتحقيق معدل فائدة حقيقي موجب لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. ومن جهة أخرى استقر معدل التضخم خلال العام عند مستواه عام ١٩٩٦، إذ لم يتجاوز ٣%.

٠٥ سياسة سعر الصرف:
لم تشهد العملة الوطنية تغييراً يذكر في سعر الصرف نظراً لارتباطها بالفرنك الفرنسي، فقد ظل سعر الصرف ثابتاً في حدود ١٦٠ فرنكاً جيبوتياً للدولار.

٠٦ سوق الأوراق المالية:
لم تنشأ حتى الآن سوق للأوراق المالية في البلاد، إلا أنه من المتوقع أن تتخذ خطوات تنفيذية في هذا المجال في إطار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية المطبقة حالياً والتي تحتوي مكوناتها على برنامج فرعي لتحرير معاملات القطاع المالي الذي يشتمل على إنشاء سوق للأوراق المالية.

٠٧ التجارة الخارجية:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠٩ الديون الخارجية:
انعقد في مدينة جنيف في أيار/مايو ١٩٩٧ مؤتمر للدول المانحة لجيبوتي نجح في توفير حوالي ٩٠% من التمويل المطلوب والبالغ حوالي ١٥ مليار فرنك جيبوتي (٨٤ مليون دولار). ويتضمن هذا المبلغ ما يعادل ٣٤ مليون دولار على شكل تخفيضات ديون بما في ذلك إلغاء ديون مستحقة لإيطاليا، وقد تضمن برنامج الإصلاح الذي تم تقديمه إلى المؤتمر ثلاثة مكونات هي: الاستقرار المالي، والإصلاح الهيكلي، وتوطيد أسس الأمن الداخلي. ويعتبر هذا البرنامج أحد أهم ملامح برنامج التكيف الهيكلي الذي أعدته الحكومة بالتعاون مع فرنسا وصندوق النقد الدولي خلال العام المالي ١٩٩٥-١٩٩٦.

ولم تشهد تركيبة الدائنين لجمهورية جيبوتي تغيراً يذكر خلال العام عما كانت عليه عام ١٩٩٦، فقد ظل معظم الديون يستحق لمؤسسات دولية تتصف ديونها باليسر (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وكالة التنمية الدولية، وبنك التنمية الافريقي) الأمر الذي قلل من عبء الديون. وقد بلغت نسبة خدمة الدين ٥% من عائدات الصادرات وهى نسبة متدنية تقلل من احتمالات نشوب أزمة مديونية.

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠١٢ التطورات التشريعية والمؤسسية:
لا يزال القانون رقم (٨٨) لعام ١٩٩٤ و القرار رقم (٨٤- ٠٧٣٤/ رب/ج س) ينظمان الاستثمار في جيبوتي. وتتولى الإشراف على تطبيقهما اللجنة الوطنية للترخيص. ويقدم قانون الاستثمار بجيبوتي تسهيلات ومزايا متنوعة للمستثمرين، كما يتمتع المستثمرون بضمانات تجنب أموالهم المخاطر الناتجة عن نزع الملكية وحوادث الشغب العامة وأعمال العنف.

(٧)

تقرير مناخ الاستثمار
في
المملكة العربية السعودية
١٩٩٧

(٧)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية
١٩٩٧

١. مقدمة*:

واصل الاقتصاد الوطني أداءه الجيد خلال عام ١٩٩٧ وذلك على الرغم من الأوضاع الاقتصادية المضطربة التي تحكمت في الأسواق المالية العالمية وسوق النفط العالمي. فقد شهد العام تحسناً ملحوظاً في النمو الاقتصادي ومعدل التضخم والتوازن الداخلي والخارجي.

وبحلول العام دخل العمل بخطة التنمية الخمسية السادسة ١٩٩٥ـ٢٠٠٠ عامه الثالث، لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتحقيق التوازن التدريجي للميزانية بتقليص مستوى العجز من خلال ما هو متبع من تنويع لمصادر الإيرادات وضبط للإنفاق وتعزيز لدور القطاع الخاص عن طريق تسريع عملية الاستخصاص ليكون المحفز الرئيسي في عملية التنمية، إضافة إلى تقليص الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدخل الوطني وكذلك زيادة إشراك الطاقات البشرية السعودية في التنمية.

٢. الأداء الاقتصادي:

واصل الاقتصاد السعودي أداءه الجيد خلال العام موضوع التقرير، حيث سجل نمواً إيجابياً للعام الرابع على التوالي بلغ ٢% بالأسعار الثابتة، مقابل ٢,٥% عام ١٩٩٦. وقد قدر الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام بحوالي ٥٤٧ مليار ريال سعودي** مقابل ٥١١ مليار ريال عام ١٩٩٦. كما بلغت المساهمة النسبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ٣٤% بالأسعار الجارية و٤٦,٧% بالأسعار الثابتة وبلغت نسبة نمو القطاع الخاص ٤,١% مقابل ٣,٥% عام ١٩٩٦.

وعلى المستوى القطاعي، حققت القطاعات الحكومية والنفطية معدلات نمو جيدة وذلك إضافة إلى نشاط صناعي متميز للقطاع الخاص، فقد سجل قطاع

---

* يستند هذا التقرير بصورة رئيسة إلى البيانات الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

** الدولار يعادل ٣,٧٥ ريال سعودي كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

الصناعات التحويلية معدل نمو قدره ٨,٦% خلال العام. وحقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو قدره ٤,٢%، كما تجاوزت مساهمة القطاع الزراعي نسبة ١١% من الناتج المحلي غير النفطي. وقد استقر سعر النفط السعودي الخفيف في حدود ١٨,٥ دولار للبرميل خلال العام كما زاد الناتج النفطي بمعدل ٨%. وفي تشرين ثاني/ نوفمبر من العام أجازت منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) زيادة حصة المملكة العربية السعودية بحوالي ١٠% لتبلغ ٨,٧٤ مليون برميل يومياً. وقد انعكس هذا الأداء على تحسن ميزان الحساب الجاري للمعاملات الخارجية للمملكة بالرغم من زيادة الواردات.

٣. الأوضاع المالية:

واصلت الحكومة خلال العام تطبيق البرنامج المالي الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٥ بالاعتماد على الذات بغرض تقليص العجز في الميزانية العامة.
بلغت الإيرادات خلال العام ٢٠٤ مليار ريال والنفقات ٢١٠ مليار ريال وقدر العجز بحوالي ٦ مليار ريال بنسبة ١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره ١٧ مليار ريال عام ١٩٩٦، بنسبة ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي. وترجع الزيادة في النفقات بشكل أساسي لما اتخذ من إجراءات أثناء العام لتسديد مستحقات المزارعين والمقاولين وشركات الصيانة والتشغيل عن أعوام سابقة وذلك بقيمة ٣,٢ مليار ريال تمثل قيمة الإصدار الثاني لمستحقاتهم عن عام ١٩٩٣.

٤. الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية بتعريفها الضيق (ع١) حوالي ١٤١,٢ مليار ريال في نهاية العام مقابل ١٣٢,٩ مليار ريال عام ١٩٩٦ بمعدل نمو قدره ٦,٢% مقابل ٦,٧% في نهاية عام ١٩٩٦. أما الكتلة النقدية بمفهومها الأكثر اتساعاً (ع٤) فقد بلغت ٢٧٢ مليار ريال في نهاية العام مقابل ٢٥٨,٥ مليار ريال عام ١٩٩٦، بمعدل نمو قدره ٥,٢% مقابل ٧,٧% عام ١٩٩٦.

كما بلغ متوسط سعر الفائدة على الريال السعودي خلال العام ٦,٠٤% لودائع الشهر، ٦,٠٧% لودائع ثلاثة أشهر، ٦,٠٨% لودائع ستة أشهر و ٦,١٣% لودائع السنة.

وتظهر التقديرات انخفاض معدل التضخم بحوالي ٠,٥% عما كان عليه عام ١٩٩٦.

يعتبر القطاع المصرفي السعودي الذي تصل قيمة أصوله حوالي ٢٩٢,٥ مليار ريال (٧٨ مليار دولار) الأكبر في العالم العربي. وتواصل المصارف التجارية دورها المتميز في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال انسياب دورة الأموال بين إدارة الودائع من ناحية وتسهيل الاقتراض للمستثمرين من ناحية أخرى. وقد ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والحكومي بنسبة ١٤,٥% لتصل إلى ٢٣٦ مليار ريال (٦٢,٩ مليار دولار). كما ارتفع إجمالي الودائع المصرفية بمعدل ٢,٦% خلال الثمانية أشهر الأولى من العام لتبلغ حوالي ٢٢١ مليار ريال (٥٨,٩ مليار دولار).

وقد انعكس هذا الأداء المتطور للمصارف على كفاءتها وملاءتها المالية، فقد ارتفع إجمالي رأسمالها واحتياطاتها خلال الثمانية أشهر الأولى من العام بنسبة ٥% ليبلغ ٣٨,٩ مليار ريال بعد أن ارتفع بمعدل ٦,٦% خلال عام ١٩٩٦. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال بنهاية آب/أغسطس من العام موضوع التقرير حوالي ٢٢,٣% أي ما يقارب ثلاثة أضعاف النسبة المقبولة عالمياً.

كذلك شهد العام ظهور "البنك السعودي المتحد" ككيان مصرفي جديد جاء نتيجة اندماج بنكي "القاهرة السعودي" و"التجاري المتحد" في أيلول/سبتمبر من العام لينشأ عنهما ثالث أكبر بنك تجاري في المملكة.

وقد استفادت المصارف من النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة الذي أدخلته مؤسسة النقد العربي السعودي خلال العام. ويؤدي هذا النظام إلى تمكين المصارف من إرسال واستقبال المدفوعات مباشرة من حساباتها لدى المؤسسة بشكل فوري ويتميز بالسرعة والدقة وتوفير ارتباط آلي بين كافة أنظمة المقاصة في المملكة التي تشمل شبكة المدفوعات السعودية والنظام الآلي لمعلومات الأسهم وغرف المقاصة الآلية. وتستقطب المصارف السعودية حالياً جزءاً كبيراً من الودائع التي كانت تتجه إلى المصارف الأجنبية في السابق. وتضارع الخدمات التي تقدمها المصارف السعودية الآن المستويات العالمية.

٥. سياسة سعر الصرف:

تنتهج المملكة العربية السعودية سياسة التعامل الحر في النقد الأجنبي ولا تفرض أي قيود على تحركاته. وقد واصل سعر صرف الريال السعودي المحافظة على استقراره وذلك على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها أسعار صرف بعض العملات الأجنبية. واستقر سعر صرف الريال عند مستواه، حيث يعادل الدولار ٣,٧٥ ريال.

٦. سوق الأوراق المالية:

بالرغم من عدم وجود سوق رسمية للأوراق المالية في المملكة إلا أن تداول الأسهم يتم عبر نظام المحافظ الإلكترونية الذي طورته مؤسسة النقد العربي السعودي وتقوم بالإشراف عليه. وتعتبر سوق الأسهم السعودية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق حيث يتم فيها تداول أسهم ٧٠ شركة يصل مجمل قيمة أسهمها إلى ٢٠٦,٢٥ مليار ريال (٥٥ مليار دولار). وقد شهدت سوق الأسهم السعودية انتعاشاً قوياً خلال العام موضوع التقرير، إذ ارتفع مؤشر المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية لأسعار الأسهم(١٩٨٥=١٠٠) بما نسبته ٢٨% ليبلغ ١٩٥,٧٨ نقطة في نهاية العام مقابل حوالي ١٥٣,١ نقطة في نهاية عام ١٩٩٦. وقد ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في سوق الأسهم المحلية بنسبة ١٥٠,٤% لتبلغ ٦٢,١ مليار ريال (١٦,٦ مليار دولار) مقابل ٢٤,٨ مليار ريال (٦,٥١ مليار دولار) عام ١٩٩٦، في حين ارتفع إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنسبة ١٣٣% ليبلغ ٣١٢,٤ مليون سهم مقابل حوالي ١٣٤ مليون سهم عام ١٩٩٦. أما إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال العام فقد بلغ حوالي ٤٦٠ ألف صفقة مقابل ٢٤٨ ألف صفقة عام ١٩٩٦محققة بذلك نسبة ارتفاع قدرها ٨٥%. وفيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم المصدرة فقد بلغت في نهاية العام ٢٢٣ مليار ريال مقابل ١٧٢ مليار ريال بزيادة نسبتها ٣٠% عما كانت عليه عام ١٩٩٦. ويعزى الانتعاش في سوق الأسهم إلى التوسع في النشاط الاقتصادي المحلي وزيادة أرباح عدد كبير من الشركات والسماح لغير السعوديين بالاستثمار في سوق الأسهم المحلية عن طريق صناديق الاستثمار. ويعتبر صندوق "سيف" الذي أنشئ خلال العام من أكبر الصناديق المغلقة. ومن جهة أخرى توضح البيانات المتوافرة أن قطاع البنوك كان أنشط القطاعات تداولاً خلال العام من حيث قيمة الأسهم المتداولة وذلك بنسبة ٤٧,٢% من إجمالي القيمة. كما كان قطاع البنوك أيضاً هو أنشط القطاعات تداولاً من حيث عدد الصفقات المتداولة لأسهمه بنسبة ٣٠,٤% من إجمالي عدد الصفقات خلال العام. أما أنشط القطاعات تداولاً من حيث عدد الأسهم فهو قطاع الخدمات وذلك بنسبة ٣٩,٥% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال العام.

٧. التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات خلال العام حوالي ٥٤,٨ مليار دولار مقابل حوالي ٥٢ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٥,٣%. وبلغت قيمة الواردات خلال العام حوالي ٢٧,٢ مليار دولار مقابل٢٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ بانخفاض نسبته ١,٨%. وذلك نتيجة لزيادة المنتجات المحلية وانخفاض أسعار بعض

الواردات في العام. كما قدر فائض الميزان التجاري بحوالي ٢٧,٦ مليار دولار بزيادة نسبتها ٨% عما كان عليه عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها كشريك تجاري أول للمملكة من حيث الصادرات والواردات، تلتها اليابان ثم مجموعة من الدول الأوروبية تضم ألمانيا، المملكة المتحدة، إيطاليا، فرنسا وسويسرا. وبالإضافة الى هذه الدول التي تمثل الشركاء التقليديين للمملكة فإن لها علاقات تجارية هامة أيضا مع كل من كوريا الجنوبية، سنغافورة، هولندا، البحرين، البرازيل، الهند والصين الشعبية.

٨. ميزان الحساب الجاري:

حقق ميزان الحساب الجاري للعام الثاني على التوالي فائضاً قدره ٢٣٢ مليون دولار مقابل فائض قدره ٢١٤ مليون دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٨,٤%، ويرجع السبب في هذا التحسن إلى الزيادة الملحوظة في فائض الميزان التجاري خلال العام.

٩. الديون الخارجية:

لا تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغ عدد المشاريع الصناعية المشتركة بين رؤوس أموال وطنية وأجنبية حوالي ٣٥٧ مشروعاً صناعياً حتى نهاية الربع الأول من العام، بإجمالي استثمارات بلغت حوالي ٣٠,٤ مليار دولار، مقابل ٣٤٠ مشروعاً صناعياً حتى آب/أغسطس ١٩٩٦ بقيمة إجمالية قدرها ٢٣,٦ مليار دولار.

وتتركز الاستثمارات الأجنبية في المصانع ذات رؤوس الأموال الكبيرة حيث يصل متوسط الاستثمار للمصنع الواحد المشترك حوالي ١٠٠ مليون دولار مقابل ١٠,٦ مليون دولار للمصنع غير المشترك. ويعمل في المصانع المشتركة حوالي ٥١ ألف عامل. وتستأثر الصناعات الكيماوية والبلاستيكية بحوالي ٨٨% من إجمالي رؤوس أموال المصانع المشتركة وذلك في ٩٧ مصنعاً للبتروكيماويات.

ومن جهة أخرى اعتمد صندوق التنمية الصناعية خلال العام المالي ١٩٩٦/١٩٩٧ حوالي ١٧ مشروعاً صناعياً مشتركاً بلغت قيمة القروض المعتمدة لها ٢٣٦,٥ مليون دولار. وبلغت حصة المستثمر الأجنبي في ملكية

هذه المشاريع ٤٦% في المتوسط. كما تقوم المصارف التجارية في المملكة بتقديم قروض قصيرة الأجل للمشاريع المشتركة. وتسعى السلطات إلى تحفيز دور هذه المؤسسات في تنمية الاستثمارات الأجنبية وذلك بتطوير سياساتها التمويلية المقدمة للمشروعات الصناعية بحيث تكون القروض متوسطة وطويلة الأجل.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع النفط:

لا تزال المملكة أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم. وللمملكة احتياطي يبلغ ٢٥٩ مليار برميل يتوزع على ٨ حقول رئيسة أكبرها حقل الغوار باحتياطي يبلغ ٧٠ مليار برميل.

وتعتمد دول صناعية أساسية على النفط المستورد من المملكة العربية السعودية من تلك الدول اليابان، الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية. وتوفر المملكة ١٥% من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية و٤٢% من احتياجات آسيا. وتبلغ صادرات النفط السعودي لليابان ٩٠٠ ألف برميل يومياً أو ما يعادل ٢٩% من إجمالي الواردات النفطية اليابانية.

١١-٢ قطاع الصناعة التحويلية:

يتكون هيكل قطاع الصناعة التحويلية من الصناعات البتروكيماوية، صناعة تكرير النفط والصناعات التحويلية الأخرى.
وقد وصلت الاستثمارات في الصناعة إلى ٢٠٥ مليار ريال كما وصلت نسبة إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى ١٣% الأمر الذي أدى إلى اكتفاء البلاد ذاتياً من كثير من السلع بل وتعدى ذلك الى الانطلاق نحو التصدير.

وفي قطاع البتروكيماويات لا تزال المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للبتروكيماويات في العالم عبر الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" التي تشكل صادراتها النسبة الكبرى من صادرات المملكة، تليها من ناحية الأهمية صادرات الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية. وتستوعب صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات الجزء الأكبر من العمالة في المصانع المنتجة تلتها من ناحية الأهمية الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية.

١٢. التطورات التشريعية:
تتميز المملكة العربية السعودية باستقرار التركيبة المؤسسية السائدة فيها بما يضمن وضوح المنظور التخطيطي من جهة وانضباط التنفيذ الصارم للبرامج والسياسات من جهة أخرى.

١٣. تنمية الموارد البشرية:
شرعت المملكة العربية السعودية في تصحيح أوضاع العمالة الأجنبية غير القانونية خلال العام موضوع التقرير بما نتج عنه مغادرة ما يفوق نصف مليون عامل أجنبي حسب التقديرات الأولية كما تم تقنين وضع العمالة المتبقية في البلاد. ويتوقع أن تنعكس هذه الإجراءات التصحيحية بشكل إيجابي على تكثيف استخدام العمالة الوطنية في مختلف قطاعات الاقتصاد وزيادة مساهمتها في تنمية تلك القطاعات.

١٤. الجهود الترويجية:
شهد العام إنشاء مركز خدمات ترويج الاستثمار بالدار السعودية للخدمات الاستشارية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ومن جهة أخرى واصلت الحكومة السعودية جهودها الترويجية التالية:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت مختلف مدن السعودية انعقاد مؤتمرات وندوات شملت: ندوة "الاستثمار ٩٧ حول الأدوات الاستثمارية في السوق السعودي"، ندوة بعنوان "نحو تحقيق استغلال أمثل لمواردنا"، ندوة حول "مناخ الاستثمار وفرص الاستثمار المتاحة في منطقة الباحة"، ندوة حول "واقع وآفاق الاستثمار في صناعة مواد البناء"، ندوة "فرص الاستثمار في مشاريع تعتمد على مسطحات الصلب"، ندوة "فرص ومجالات الاستثمار في النخيل والصناعات القائمة عليها"، مؤتمر "الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي ومنتدى "النجاحات الخليجية. من جهة أخرى شهد العام إقامة المعرض المشترك للخدمات البنكية والاستثمار والتمويل" ومعرض "التقنية البنكية ٩٧". كما شاركت وفود رسمية ورجال أعمال في معظم الندوات والمؤتمرات الاستثمارية العربية خاصة المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب ومؤتمر أسواق رأس المال ومؤتمر الاستثمار والتجارة العربية.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ميدانية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في المملكة:

قام وفد من مجلس الغرف السعودية بزيارة حوالي ٦٠ ملحقاً تجارياً في البعثات الديبلوماسية العربية والأجنبية في الرياض لإطلاعهم على مجالات وحوافز الاستثمار في السعودية، ومن جهة أخرى استضافت الجهات المعنية رجال أعمال من هنغاريا وبولندا وروسيا وبريطانيا وكوريا والدنمارك وهولندا والصين والتشيك وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتم خلال العام تخصيص يوم سعودي خلال معرض فاندر في بلجيكا كرس لإبراز مجالات ومزايا الاستثمار في السعودية.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

أعلنت الدار السعودية للخدمات الاستشارية عن توافر ٢١٦ فرصة استثمارية تصل تكلفتها إلى ٤,٥ مليار دولار تم عرضها خلال ندوة تشجيع الاستثمار والتجارة بين المملكة والصين. ومن جهة أخرى أعلنت الغرفة التجارية الصناعية في الرياض عن توافر دراسات لـ٤٢ مشروعاً صناعياً.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

تم خلال العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع حكومات كل من مصر والجزائر والسنغال، وتوقيع اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمارات مع حكومات كل من إندونيسيا وإيطاليا. وشهد العام توقيع اتفاقية إعفاء ضريبي مع بلجيكا، وانعقاد اجتماع اللجنة السعودية الألمانية المشتركة واللجنة السعودية المصرية المشتركة واللجنة السعودية الأمريكية المشتركة واللجنة السعودية الباكستانية المشتركة واللجنة السعودية اليابانية المشتركة، تم خلالها التنسيق لإقامة مشاريع مشتركة.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم خلال العام توسعة وتطوير ٨ مدن صناعية قائمة والموافقة على إقامة ٣ مدن صناعية جديدة.

(٨)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية السودان
١٩٩٧

(٨)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية السودان
١٩٩٧

١. ٠ مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام ١٩٩٧ تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي التي تبنتها عام ١٩٩٢ بغرض تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والاعتماد على الموارد الذاتية. ورغم الضغوط السياسية والاقتصادية التي يواجهها السودان فقد استطاع تنفيذ الكثير من برامجه الهادفة إلى إصلاح الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد.

وقد أمكن تحقيق العديد من الإنجازات الهامة تمثلت في ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف، والالتزام بالحدود المسموح بها للاقتراض من الجهاز المصرفي، والارتفاع الملحوظ في كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية.

كذلك تواصلت الجهود في معالجة أوضاع المؤسسات والهيئات والشركات الحكومية، وتمت مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات الاقتصادية وتعديل بعضها. كما شهدت العلاقات الاقتصادية الخارجية تحسناً ملحوظاً خاصة في جانب العلاقات مع صندوق النقد الدولي.

وخلال العام بذلت جهود مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص للترويج للاستثمار، وشهدت البلاد حركة في مجال تدفق الاستثمارات الخارجية في قطاعي النفط والتشييد.

أما على الصعيد السياسي فقد تم توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام في نيسان/أبريل ١٩٩٧، تبع ذلك إصدار المرسوم الدستوري الرابع عشر والقانون المصاحب له، وتعيين رئيس مجلس التنسيق للولايات الجنوبية. وتم التوقيع على اتفاقيتي

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج)، بنك السودان، سوق الخرطوم للأوراق المالية، الإدارة العامة للترويج الاستثمار، وزارة الزراعة والغابات، وزارة القوى العاملة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التجارة الخارجية، ووزارة الثروة الحيوانية.

جبال النوبة وفشودة للسلام، كذلك تم إصدار مرسومين جمهوريين بتشكيل اللجنتين القومية والفنية لإعداد الدستور.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

حقق الاقتصاد الوطني أداء مرضياً خلال العام نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد سجل معدل نمو قدره ٦,٦% مقابل ٤,٧% عام ١٩٩٦. ويتركز النمو المحقق بصفة أساسية في القطاعات الإنتاجية عموماً وفي القطاع الزراعي والثروة الحيوانية بصفة خاصة.

سجل القطاع الزراعي أعلى نسبة نمو حيث بلغت ١٢,٣% مقابل ٩,٧% عام ١٩٩٦ ويعزى ذلك إلى ارتفاع محصول الزراعة المطرية بشكل ملحوظ.

أما القطاع الصناعي فقد حقق معدل نمو بلغ ١٠,٦% مقابل ٧,٢% عام ١٩٩٦. ويعزى ذلك إلى زيادة معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية الذي شهد طفرة كبيرة، إذ ارتفع معدل نموه من ٤,٤% في عام ١٩٩٦ إلى ١٩,٨ خلال العام مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٥% إلى ٧,٣%.

ومن جهة أخرى انخفضت نسبة النمو الحقيقي لقطاع الخدمات إلى معدل سالب بلغ ١,١% ويعزى ذلك إلى تنفيذ سياسة ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

٠٣ الأوضاع المالية:

واجه تنفيذ الميزانية العامة للعام موضوع التقرير عدة مستجدات نتجت عنها ضغوط متزايدة جعلت الاستمرار في الحفاظ على أهداف الميزانية أمراً في غاية الصعوبة إلا أنها حافظت على مستوى متميز من الأداء نتيجة لثبات واستقرار السياسات الاقتصادية الكلية.

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي ١٠٨,٦ مليار دينار* مقابل ٥٤,٤ مليار دينار عام ١٩٩٦ أي ما نسبته ٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت النفقات العامة حوالي ١٢٤,٤ مليار دينار مقابل ٧٨,٤ مليار دينار عام ١٩٩٦ أو ما نسبته حوالي ٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه بلغ عجز

* الدولار يعادل ١٥٢,٥ دينار سوداني كما في ١٩٩٧/١٢/٣١، علما بأن الدينار يعادل ١٠ جنيهات.

الميزانية العامة ١٥,٨ مليار دينار وهو ما يشكل حوالي ١% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي ٢,١% عام ١٩٩٦.

ونتيجة للإجراءات الاقتصادية التي اتخذت خلال العام شهدت البلاد تحسناً ملموساً في الأوضاع المالية، فقد كان الاقتراض من النظام المصرفي في حدود تقل بنسبة ٢٣% عن السقف المسموح به. كما اعتمدت الدولة على مواردها الذاتية في تمويل الإنفاق العام بنسبة تقدر بحوالي ٩٠% ويمثل اقتراض الحكومة من النظام المصرفي حوالي ٠,٤٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣,٢% عام ١٩٩٦.

كما تم التركيز على سياسة تحقيق الانضباط المالي، وإجراء تعديل نوعي في قانوني الضرائب والجمارك بإخضاع كل الأنشطة التجارية للضريبة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية وقفل منافذ التهريب الجمركي، فضلاً عن مراجعة فئات الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة والمنافسة للصناعات المحلية.

٠٤ الأوضاع النقدية:

واصل بنك السودان (البنك المركزي) خلال العام سياسته النقدية على ضوء الأهداف العامة لخطة الدولة الاقتصادية المتمثلة في تنمية القطاعات ذات الأولوية وتقرر تبعاً لذلك زيادة نسبة التمويل من ٩٠% إلى ٩٥% من إجمالي التمويل الممنوح، كما تم فرض احتياطي قانوني على العملات الأجنبية، والسماح لفروع البنوك الأجنبية بقبول ودائع الاستثمار بالعملة المحلية. وأكدت السياسة النقدية على أهمية المؤسسات المالية غير المصرفية ودورها في تلبية احتياجات الاقتصاد القومي.

ارتفع عرض النقود بمعناه الضيق (ع١) من ٧٧,٢ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ١٠١,٦ مليار دينار في نهاية العام موضوع التقرير بزيادة نسبتها ٣٢%. أما عرض النقود بمعناه الواسع (ع٢) فقد ارتفع من ١١٦,٦ مليار دينار في ١٩٩٦ إلى ١٥٩,٧ مليار دينار بزيادة نسبتها ٣٧%، وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة السيولة لدى الجمهور بنسبة ٣٢% وزيادة الودائع تحت الطلب بنسبة ٣١% وشبه النقود بنسبة ٤٧% عما كانت عليه في عام ١٩٩٦.

كما انخفضت نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١١,٤% عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٩,٧% وانخفض معدل التضخم من ١١٢,٦%

في كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٣١,٩% في الشهر ذاته من العام موضوع التقرير ويعكس ذلك جدية الحكومة في معالجة مشكلة التضخم.

من جهة أخرى بلغت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية في نهاية العام حوالي ٢٣٧,٥١ مليار دينار مقابل ١٦١,٤٤ مليار دينار عام ١٩٩٦. وفي جانب الخصوم بلغ مجمل الودائع في نهاية العام حوالي٩٦,٧ مليون دينار بزيادة نسبتها ٤٢% عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٦. ويعزى معظم الزيادة إلى الارتفاع في ودائع الجمهور التي بلغت نسبتها ٥٣%. كما ارتفعت حقوق الملكية للمصارف التجارية بنسبة ٣٢% نظراً لتوفيق أوضاعها.
من جهة أخرى بلغ عدد فروع المصارف العاملة بالبلاد ٦٩١ فرعاً تمثل ٢٩ مصرفاً مقابل ٦٨٧ فرع في عام ١٩٩٦، بالإضافة إلى بنك السودان وفروعه التسعة.

٠٥ سياسة سعر الصرف:
ظل سعر الصرف مستقراً خلال العام إذ تشير البيانات المتوافرة إلى تحسن القوة الشرائية للدينار السوداني مقارنة بالدولار. ويذكر أنه تم استحداث آلية جديدة في شهر شباط/فبراير يتم بموجبها تحديد سعر صرف يومي وفقاً للمؤشرات الاقتصادية وقوى العرض والطلب دون تدخل بنك السودان. كما رفع الهامش بين سعري البيع والشراء إلى ٢٠%. هذا وقد نجحت السياسات والإجراءات التي تم تطبيقها في تضييق الفجوة بين السعر المعلن بواسطة المصارف وشركات الصرافة وسعر السوق الموازي لتصل في نهاية العام إلى أدنى مستوى لها في السنوات الخمس الأخيرة إذ وصلت إلى ٦,٩% مقابل ٢٢,٩% في نهاية عام ١٩٩٦.

بلغ متوسط سعر الصرف خلال العام حوالي ١٥٨,٢٣ دينار للدولار مقابل ١٣٥ دينار للدولار عام ١٩٩٦، وقد بلغ متوسط سعر الصرف لدى شركات الصرافة ١٦٠ ديناراً للدولار.

٠٦ سوق الأوراق المالية:
بدأت حركة التداول بالسوق النظامية بحوالي ٢٤ شركة مساهمة عامة تم تصنيفها في ٦ قطاعات، ثم تواصل إدراج الشركات ووصل إلى ٤١ شركة خلال العام بلغ مجموع أسهمها ٧٦٥,٢ مليون سهماً.

شهد حجم التداول خلال العام ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغ ٥٦٩,٧ مليون دينار مقابل ٩٩,٥ مليون دينار عام ١٩٩٦. أما من حيث التوزيع القطاعي فقد احتل قطاع المصارف المرتبة الأولى بنسبة ٦٢%.

بلغت الأسهم المتداولة خلال العام حوالي ١٦٤,٨ مليون سهم مقارنة مع ٢٤,٩ مليون سهم عام ١٩٩٦. واحتل قطاع المصارف المرتبة الأولى إذ تم تداول ١٦٢,٦ مليون سهم بنسبة ٩٨,٦% من العدد الكلي للأسهم المتداولة في السوق النظامية.

كما شهد العام قفزة كبيرة في التحويلات خارج القاعة حيث بلغت ٣٨,١ مليون دينار مقابل ٩,٩ مليون دينار عام ١٩٩٦ تفاصيلها كالآتي: التحويلات الإرثية ١,٣١ مليون سهم قيمتها ٣,٧مليون دينار، التحويلات العائلية ١,٠٢ مليون سهم قيمتها ٣٤,٤ مليون دينار. ولم تتم أية تحويلات للأسهم خارج السودان.

٧. التجارة الخارجية:

بلغت الصادرات خلال العام حوالي ٥٩٤,٢ مليون دولار بينما بلغت الواردات ١,٥٧ مليار دولار، حيث سجل الميزان التجاري عجزاً قدره ٩٧٩,٦ مليون دولار وبلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ٩,٥% مقابل ١,٧% عام ١٩٩٦.

شكلت الحبوب الزيتية ومشتقاتها أهم الصادرات بنسبة قدرها ٣٤,٣% تليها اللحوم والحيوانات الحية والجلود بنسبة ٢٢,٤% ثم القطن ١٧,٩% فالذهب ٨% ثم السكر والمولاس ٥,٨%. أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات جاءت مجموعة الدول الصناعية في المرتبة الأولى بنسبة ٤٥% تلتها مجموعة الدول العربية بنسبة ٣٥% فمجموعة الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٤%. ومن بين مجموعة البلدان العربية احتلت المملكة العربية السعودية الصدارة، ثم جمهورية مصر العربية في المرتبة الثانية وجاءت الأردن في المرتبة الثالثة.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد احتلت السلع المصنعة المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,١% وجاء البترول ومشتقاته في المرتبة الثانية بنسبة ١٩,٢% ثم الآلات والمعدات بنسبة ١٦,٦٥% فالمواد الغذائية ١٥,٢% فالكيماويات ١٢,٥% ثم وسائل النقل ١١%. أما على صعيد الشركاء التجاريين المصدرين للسودان احتلت مجموعة الدول الصناعية الصدارة بنسبة ٣٩%، وجاءت مجموعة الدول الآسيوية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥% ثم مجموعة الدول العربية في المرتبة

الثالثة ٢٣,٧%. وضمن مجموعة الدول العربية كانت المملكة العربية السعودية المصدر الأول للسودان ثم الإمارات العربية المتحدة، تلتها جمهورية مصر العربية في المرتبة الثالثة.

من جهة أخرى تواصلت خلال العام الجهود في مجال ترويج الصادرات واتباع أساليب مرنة في وسائل الدفع ومواكبة الأسواق العالمية إذ تم إنشاء صندوق لترويج وترقية الصادرات وتفعيل مجالس الصادرات.

وشهد العام توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية ومذكرات التفاهم على المستوى الثنائي بهدف تطوير العلاقات التجارية كما تم تنشيط الاتفاقيات التجارية القائمة. ونتيجة للدور الهام للمناطق والأسواق الحرة في تطوير الأنشطة التجارية والصناعية فقد بدأت الخطوات الفعلية لقيام المنطقة الحرة في كل من منطقتي البحر الأحمر والجيلي.

ونظراً لأهمية تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية فقد أولت الحكومة اهتماماً خاصا بتنظيم هذه التجارة، وتم عقد اتفاقيات مع بعض الولايات الحدودية تسمح لها بمزاولة هذا النشاط في ظل ضوابط معينة تنسجم مع سياسات التجارة الخارجية.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

سجل ميزان الحساب الجاري عجزاً قدره ٩١٧,٨ مليون دولار مقابل عجز قدره ٨٧٢,٨ مليون دولار عام ١٩٩٦. وتعزى هذه الزيادة في العجز إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بنسبة ١٠,٧% عما كان عليه عام ١٩٩٦، في الوقت الذي ارتفع فيه الفائض في حساب الخدمات من ١١,٢ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٤٦,١ مليون دولار خلال العام. هذا وقد شكل العجز في ميزان الحساب الجاري ٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام مقابل ١١,٥% عام ١٩٩٦.

٠٩ الديون الخارجية:

تشير المعلومات المتوافرة إلى أن إجمالي الديون الخارجية على السودان قد بلغ ١٩,٧ مليار دولار في نهاية العام، يشكل أصل الدين ما نسبته ٥٦% والفوائد ٤٤%. وفيما يتعلق بالجهات الدائنة تشكل ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس نسبة ٣١,٣% من إجمالي الديون الخارجية، تليها مجموعة نادي باريس بنسبة ٢٨,٤% ثم المؤسسات الدولية بنسبة ٢١,٦% ثم ديون البنوك التجارية الخارجية ١٤,٩% وديون الموردين الأجانب ٣,٨%.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن جملة المشروعات الاستثمارية الأجنبية خلال العام بلغت ٢٥ مشروعاً بتكلفة استثمارية قدرها ١٤٢,٥ مليون دولار، ولا تشمل هذه الأرقام المشاريع الاستثمارية في قطاع النفط. وقد توزعت الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية على النحو التالي: ١١ مشروعاً استثمارياً في القطاع الزراعي بتكلفة استثمارية قدرها ١١٠,٤ مليون دولار، ٨ مشروعاً استثمارياً في القطاع الخدمي بتكلفة استثمارية قدرها ٢٠,٦ مليون دولار، و٣ مشروعاً استثمارياً في القطاع الصناعي بتكلفة استثمارية قدرها ٣,٥ مليون دولار، و٣ مشاريع في قطاع التعدين بتكلفة استثمارية قدرها ٧,٦ مليون دولار.

١١. القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

١١-١ قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والغابات:

احتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها ٤٨%، بزيادة نسبتها ٣% عن عام ١٩٩٦، كما احتل المرتبة الأولى من حيث النمو بمعدل ١٢,٦% مقابل ٩,٧% عام ١٩٩٦. يمتاز القطاع الزراعي بتنوع أنماطه التي يمكن تصنيفها في عدد من القطاعات الفرعية المتكاملة: الزراعة النباتية والثروة الحيوانية والغابات.

ارتفعت مساهمة الزراعة النباتية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٥% في عام ١٩٩٦ إلى ٢٤,٥% خلال العام، وبلغت نسبة مساهمتها في القطاع الزراعي حوالي ٥١% خلال العام.

وبلغت نسبة مساهمة الثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٠,١% واحتلت المرتبة الثانية من حيث المساهمة في القطاع الزراعي بنسبة ٤٢%. حققت الثروة الحيوانية خلال العام عائداً كبيراً في إجمالي الصادرات حيث شكلت ما نسبته ٢٢,٤%. كما تم إعداد مشروع لإنشاء مختبر لضبط جودة اللقاحات وفقاً للمواصفات القياسية والمعايير الدولية.

وبلغت مساهمة الغابات في الناتج المحلي الإجمالي ٣,٤% وبلغت نسبة مساهمتها في القطاع الزراعي حوالي ٧%.

١١-٢ قطاع الخدمات:

يحتل القطاع الخدمي المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويشمل هذا القطاع كلا من الخدمات الحكومية، والخدمات

الأخرى (نقل ومواصلات، خدمات القطاع التجاري، وخدمات أفراد). بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ٣٨% مقابل ٤٠,٥%، عام ١٩٩٦.

١١-٣ قطاع الصناعة:

احتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة من حيث المردود والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته ١٤% خلال العام. تعتبر الصناعات التحويلية أهم القطاعات الفرعية التي ساهمت بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمتها ٦,٣%.

تبدو مؤشرات النمو الإيجابي للقطاع الصناعي واضحة في النمو المطرد في حجم وتنوع الصادرات الصناعية حيث بلغت نسبتها ٢٥% من جملة الصادرات خلال العام.

سجلت صناعة السكر نمواً إيجابياً متصاعداً حيث بلغ الإنتاج خلال موسم ٩٦-١٩٩٧ حوالي ٥٠٠ ألف طن مقابل ٤٦٠ ألف طن خلال موسم ١٩٩٦/٩٥ بزيادة نسبتها ٨,٨% حققت منها شركة سكر كنانة المحدودة ٣٣٣ ألف طن تخطت الطاقة القصوى البالغة ٣٠٠ ألف طن. وأظهرت المسوحات الصناعية التي قامت بها وزارة الصناعة في شهر أيلول/سبتمبر من العام أن العديد من الصناعات الهامة قد حققت زيادة مقدرة في الإنتاج الصناعي بأكمله كصناعة الأسمنت، والأدوية، والجلود، والنسيج، والمنتجات الخشبية.

١٢. التطورات التشريعية:

مازال العمل سارياً بقانون الاستثمار لعام ١٩٩٦ الذي منح الوزارات الاتحادية والولايات صلاحيات الترخيص للمشروعات الاستثمارية. كما منح القانون الوزارات الاتحادية حق إنشاء إدارات عامة للاستثمار. فضلاً عن منح الولايات حق إنشاء وحدات استثمارية لها الحق في الترخيص لقيام المشروع الاستثماري الأجنبي. وبموجب هذا القانون تم إنشاء الإدارة العامة لترويج الاستثمار بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.

وقد شهد العام العديد من المتغيرات في مجال التشريعات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية التي قامت بها الحكومة في إطار الجهود المبذولة للإصلاح المالي والاقتصادي. وقد كانت المتغيرات في المجال التشريعي عبارة عن تعديلات في قوانين قائمة بهدف توفير المناخ الملائم للسياسات الاقتصادية والمالية.

كذلك تم خلال العام تكليف لجنة فنية عليا للنظر في الصعوبات التي تعترض تطبيق قانون الاستثمار استمراراً للجهود السابقة لمواكبة عمليات الاستثمار للنظم الإدارية والاقتصادية تحقيقاً لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي. كما تم تشكيل لجنة عليا لتحديد استراتيجيات الاستثمار.

١٣. تنمية الموارد البشرية :

واصلت الحكومة جهودها الخاصة بتنمية الموارد البشرية وعملت على وضع تشريعات جديدة. وفي هذا الإطار تمت إجازة قانون العمل لعام ١٩٩٧ الذي احتوى على كثير من المزايا في مجال علاقات العمل، وأحال كثيراً من السلطات التنفيذية المتعلقة بالعمل إلى الولايات.

فيما يتعلق بالتدريب ، فإن سياسة التدريب القومي تأتي في سياق الاستراتيجية القومية الشاملة إذ تتم غالبية البرامج التدريبية داخل السودان عوضاً عن التدريب الخارجي. وبجانب التركيز على التدريب الداخلي أولت الاستراتيجية أهمية خاصة للتدريب قصير المدى الذي يستجيب للاحتياجات الفورية للقطاعات الاقتصادية المختلفة . وفي مجال التدريب المهني تم اتخاذ الكثير من الإجراءات أهمها تفعيل دور المجلس القومي للتدريب والتلمذة الصناعية. يذكر أن عدد مراكز التدريب المهني يبلغ ١٣ مركزاً أنشئ بعضها بعون أجنبي.

شهد العام نشاطاً مكثفاً للجان العلمية المتخصصة التي أجرت العديد من الدراسات الهامة التي يتوقع أن تساهم بصورة فاعلة في ترقية التعليم وتطوير البحث العلمي بالمؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي . ولمواكبة الطفرة العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تم إعداد دراسة متكاملة لربط الجامعات السودانية بالشبكة العالمية للمعلومات، كما تم إعداد دراسة حول إمكانية الاستفادة من تقنيات التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

١٤. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة السودانية خلال العام جهودها لجذب الاستثمار تمثلت فيما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت العاصمة السودانية انعقاد كل من ندوة "مستقبل الاستثمار الصيني في السودان"، ندوة "دور الدبلوماسية في الترويج للاستثمار"، ندوة "السياسات والبرامج الصناعية"، وندوة "دور المستشار الاقتصادي في الترويج للاستثمار في السودان". من جهة أخرى شاركت وفود رسمية سودانية في "الملتقى الأول

لمجتمع الأعمال الأول" الذي عقد في الأردن، "المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب"، الذي عقد في لبنان، و"الملتقى العالمي لرجال الأعمال" الذي عقد في تركيا، والمشاركة في اجتماع الدول الأقل نمواً الذي عقد في هولندا. كما شهد العام إقامة معرض حضارات السودان (ممالك على النيل) الذي أقيم في باريس.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في السودان:

شهد العام زيارة وفود رسمية سودانية إلى دول أخرى للتعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في السودان شملت كلا من دولة الإمارات العربية والصين وإيطاليا. ومن جهة أخرى شهد العام استضافة وفود رجال أعمال من الأردن، سوريا، السعودية، لبنان، ليبيا، قطر، اليمن، تركيا، إيران، الصين، ماليزيا، استراليا، إنجلترا، بلغاريا، الباكستان، والنيجر.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

بلغ عدد المشاريع التي أعدت وزارة الزراعة ملفات عنها ٥٦ مشروعاً تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي ٨٤ مليون دولار، كما بلغ عدد المشاريع التي أعدتها وزارة الثروة الحيوانية ٣١ مشروعاً. فضلاً عن إعداد الخريطة الاستثمارية لقطاع الثروة الحيوانية.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع حكومات كل من الأردن، الإمارات، سوريا، قطر، الهند، تركيا، وإيران. كما تم توقيع اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع حكومات كل من الإمارات، سوريا، ليبيا، قطر، إيران، الهند، وإندونيسيا.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

بدأت هذا العام الخطوات التنفيذية لإنشاء منطقة البحر الأحمر الحرة بين مدينة بورتسودان وميناء عثمان دقنة، كما بدأ العمل في إنشاء مدينة صناعية شمال مدينة أم درمان.

إطار رقم (٨-١)
اتفاقية الخرطوم للسلام

تم في الخرطوم في الحادي والعشرين من شهر نيسان/ أبريل ١٩٩٧ التوقيع على اتفاقية السلام الخاصة بجنوب السودان بين حكومة السودان والفصائل المقاتلة في جنوب السودان.

تضمنت الاتفاقية ثمانية فصول عالجت الأمور التالية:

- تناول الفصل الأول المبادئ العامة التي اشتمل عليها الميثاق السياسي الموقع في الخرطوم في العاشر من نيسان/أبريل ١٩٩٦، لتكون مبادئ الميثاق جزءاً من الاتفاقية هادية وشارحة لبنودها. كما نصت المبادئ العامة على أن يكون لجنوب السودان خلال سنوات الفترة الانتقالية الأربع وضع خاص، وأن يمارس مواطنو جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي.
- تناول الفصل الثاني أطراف الاتفاقية* وبدء سريانها.
- أما الفصل الثالث فقد تم تكريسه للمسائل السياسية والأمور الدستورية والقانونية، إذ كفلت الاتفاقية حرية الدين والاعتقاد والعبادة، كما أمنت على اعتبار الشريعة والعرف مصدري التشريع. كذلك تناول الفصل الثالث مسألتي اقتسام السلطة واقتسام الثروة.
- عالج الفصل الرابع مسألة الفترة الانتقالية إذ حددتها الاتفاقية بأربع سنوات يجوز مدها أو تقصيرها، كما حددت بدء سريان الفترة الانتقالية من تاريخ تشكيل مجلس التنسيق وتنتهي بإعلان نتيجة الاستفتاء.
- نصت الاتفاقية في الفصل الخامس على تشكيل مجلس التنسيق للولايات الجنوبية خلال الفترة الانتقالية، ويتكون المجلس من رئيس ونائب للرئيس و ١٢ وزيراً كما يكون الولاة من الولايات العشر في الجنوب أعضاء في هذا المجلس. كذلك حددت الاتفاقية مهام المجلس وسلطاته.
- تضمن الفصل السادس الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، ونصت الاتفاقية بإن تظل قوات دفاع السودان (قوات الفصائل الموقعة على الاتفاقية) منفصلة عن القوات المسلحة وتبقى في مواقعها الحالية تحت أمرة قيادتها.

* الأطراف الموقعة على الاتفاقية هي: حكومة السودان، حركة استقلال جنوب السودان، الاتحاد السوداني للأحزاب الإفريقية، الحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال)، قوة دفاع الاستوائية، مجموعة جنوب السودان المستقله، وتجمع بور.

- أما الفصل السابع فقد تناول موضوع الاستفتاء وحق تقرير المصير، إذ نصت الاتفاقية أنه "يحق لمواطني جنوب السودان تحقيق تطلعاتهم السياسية بحرية -ويمارس مواطنو الولايات الجنوبية هذا الحق في استفتاء قبل نهاية الفترة الانتقالية".
- تناول الفصل الثامن الأحكام الختامية التي شملت قضايا اللغة وتعديل الاتفاقية. نصت الاتفاقية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان، وتكون الإنجليزية اللغة الثانية.

من جهة ثانية نصت الاتفاقية على أنه لا يجوز تقديم أي مشروع قانون لتعديل الاتفاقية إلا بعد استشارة مجلس التنسيق. ولتعديل هذا المرسوم يجوز لمجلس التنسيق بموافقة ثلثي أعضائه تقديم إلتماس لرئيس الجمهورية بمشروع التعديل.

(٩)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية العربية السورية
١٩٩٧

(٩)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية
١٩٩٧

١. مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام ١٩٩٧ تطبيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وقد تمكنت من تحقيق العديد من الإنجازات أهمها تحقيق معدل نمو حقيقي جيد في الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف** وتقليل الاختلالات الاقتصادية في الموازين الداخلية والخارجية. كما شهد العام تطوراً ملحوظاً في العلاقات التجارية السورية مع كل من أوروبا وروسيا مما زاد من حجم الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة إلى هذه البلدان.

ومن جهة أخرى شهد العام إصدار عدد من القرارات وإدخال تعديلات على التنظيمات والإجراءات الاقتصادية بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

وعلى الصعيد السياسي ظلت محادثات السلام السورية الإسرائيلية متوقفة نتيجة التعنت الإسرائيلي ورفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الانسحاب من مرتفعات الجولان السورية، في حين شهدت العلاقات السورية الدولية تحسناً ملحوظاً، فقد قطعت الحكومة شوطاً هاماً على صعيد اتفاق الشراكة السورية الأوروبية الذي تم بموجبه وضع تصور شامل للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنجم عن هذه الشراكة.

ومن جهة أخرى شهد العام حدثاً بارزاً تمثل في انفراج العلاقات السورية العراقية بعد قطيعة دامت أكثر من ١٥ عاماً، أسفر عن تبادل زيارات على مستوى الوزراء وفتح الحدود السورية العراقية وتبادل التجارة والمشاركة في المعارض التجارية والسياحية.

---

* يستند التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن مصرف سوريا المركزي، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ووزارة الزراعية والإصلاح الزراعي.

** الدولار يعادل ٤٥ ليرة سورية كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً حقيقياً خلال العام قدره ٣,٦% مقابل ٥% عام ١٩٩٦. وعلى المستوى القطاعي فقد كان لسوء الأحوال المناخية أثره السلبي على بعض المحاصيل الرئيسية إذ تراجع إنتاج القمح من ٤,٠٨ مليون طن عام ١٩٩٦ إلى ٣,٠٣ مليون طن خلال العام، كما تراجع إنتاج الشعير من ١,٦٥ مليون طن إلى ٠,٩٨ مليون طن، وكذلك تراجع إنتاج العدس من ١٥١ ألف طن إلى ٨٧ ألف طن، في حين تحققت زيادة في إنتاج المحاصيل الصيفية كالقطن والشوندر بما نسبته ١٠%، والمنتجات الحيوانية بما نسبته ٦%، وفيما يتعلق بقطاع الصناعة فقد ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من ٢٢٩ مليار ليرة عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٢٣٥ مليار ليرة خلال العام.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغ حجم الميزانية العامة للعام حوالي ٢١١,١٢ مليار ليرة مقابل ١٨٨,٥ مليار ليرة عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٢%. وقد خصص للإنفاق الاستثماري حوالي ١٠٨,٧ مليار ليرة مقابل ٩١,٥ مليار ليرة عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٨,٨%. كما تم تخصيص حوالي ١٠٢,٤٣ مليار ليرة للإنفاق الجاري مقابل ٩٦,٥٨ مليار ليرة عام ١٩٩٦، بزيادة نسبتها ٦%. وعليه فإن الإنفاق الاستثماري قد احتل مكانة بارزة من حيث الأهمية النسبية، إذ بلغت نسبته من حجم الميزانية حوالي ٥١,٥% مقابل ٤٨,٥% عام ١٩٩٦ وهي أعلى نسبة شهدها الإنفاق الاستثماري، ويتوزع هذا الإنفاق الاستثماري على قطاعات الري والزراعة والصناعات المختلفة والكهرباء والبناء والتجارة والنقل والمواصلات.

٠٤ الأوضاع النقدية:

يتكون النظام المصرفي والمالي من المصرف المركزي وخمسة مصارف متخصصة تملكها الدولة هي المصرف التجاري، العقاري، الصناعي، الزراعي، والتسليف الشعبي، هذا إلى جانب مؤسستين ماليتين في القطاع العام هما المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد والمؤسسة العامة للتأمين، وتشكل قروض القطاع العام حوالي ٦٩% من مجمل القروض المصرفية المقدمة من المصارف المتخصصة، فيما يشكل تمويل القطاع الخاص حوالي ٣١% من مجموع التمويل، وتعادل هذه النسبة ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي. ويحظى قطاع التجارة بما نسبته ٧١% من مجمل توظيفات المصارف المتخصصة فيما تذهب النسبة المتبقية إلى قطاع الزراعة والتسليف العقاري والصناعي، وتشكل الودائع المصرفية ما نسبته ٢٣,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكل الودائع قصيرة الأجل حوالي ٥٥% من مجمل الودائع، وتتراوح الفوائد المدينة بين

٢%-٩% والدائنة بين ٤%-١١%، ويحظى القطاع العام بالأفضلية في مختلف أنواع هذه الفوائد.
ومن جهة أخرى تشير الإحصاءات المتوافرة إلى انخفاض معدل التضخم من ٨,٩% عام ١٩٩٦ إلى ٢,٢% خلال العام.

٠٥ سياسة سعر الصرف:
تنتهج الحكومة سياسة سعر صرف ثابتة منذ عام ١٩٨٦ تتمثل في توحيد أسعار الصرف المختلفة ليكون مقارباً للأسعار الفعلية السائدة في الدول المجاورة، إذ أصبح السعر الرسمي في حدود ٤٥ ليرة للدولار مما قلل الفارق بين السعر التشجيعي والسعر السائد في السوق الموازية الذي يتراوح بين ٤٨-٥٠ ليرة للدولار.

٠٦ سوق الأوراق المالية:
لم يتم بعد إنشاء سوق للأوراق المالية في الدولة، إلا أنها قيد الدراسة ضمن برنامج الحكومة في مجال الإصلاح الاقتصادي والمالي.

٠٧ التجارة الخارجية:
بلغ حجم الصادرات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام حوالي ٣٣,٠٦ مليار ليرة مقابل ٤٤,٨٩ مليار ليرة لعام ١٩٩٦ بكامله، وقد بلغت صادرات النفط حوالي ١٨,٥٥ مليار ليرة أي ما نسبته ٥٦% من إجمالي الصادرات. بلغ نصيب القطاع الخاص من الصادرات حوالي ٧,١ مليار ليرة خلال الفترة المذكورة من العام، أي ما نسبته ٢١,٥% من إجمالي الصادرات.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد بلغت خلال الفترة ذاتها من العام حوالي ٢٨,٨٤ مليار ليرة مقابل ٦٠,٣٨ مليار ليرة لعام ١٩٩٦ بكامله، بلغ نصيب القطاع الخاص منها حوالي ٢٠,١٨ مليار ليرة أي ما نسبته ٧٠% من إجمالي الواردات.وقد سجل الميزان التجاري فائضا خلال الفترة المذكورة من العام قدره ٤,٢٢ مليار ليرة مقابل عجز قدره ١٥,٥ مليار ليرة لعام ١٩٩٦ بكامله. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ١١٤,٦% خلال الفترة ذاتها من العام مقابل ٧٤,٣% عام ١٩٩٦.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، فقد بلغ إجمالي الصادرات الموجهة إلى الدول العربية حوالي ٨,٧٨ مليار ليرة أي ما نسبته ٢٦,٦% من إجمالي حجم الصادرات خلال الفترة ذاتها من العام مقابل ٢٠% عام ١٩٩٦ بكامله، وقد احتل لبنان المرتبة الأولى إذ بلغت نسبة الصادرات الموجهة إليه

من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية حوالي ٣٣,٨%، تلتها السعودية بنسبة ١٨,٧%، وجاءت بعدهما الجزائر بنسبة ١٣,٧%، ثم الأردن بنسبة ١٣,١٥%، ثم جاءت بعد ذلك الدول العربية الأخرى بنسب مختلفة.

وقد بلغت الواردات من الدول العربية حوالي ٢,٣٨ مليار ليرة أي ما نسبته ٨,٢% من إجمالي الواردات خلال العام. وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة الواردات القادمة منها من إجمالي الواردات من الدول العربية حوالي ٣٥,٤%، تلتها مصر بنسبة ١٥,٨%، ثم الأردن بنسبة ٩,٨%، وجاءت بعد ذلك بقية الدول العربية بنسب متفاوتة.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

تشير التقديرات المتوافرة إلى أن نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي قدرت بحوالي ٠,٢% خلال العام مقابل فائض نسبته ٠,١% عام ١٩٩٦.

٠٩ الديون الخارجية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع الزراعة والري:

تبلغ نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٠%، ويعمل فيه حوالي ٥٠% من مجمل القوى العاملة. وقد ساعد اهتمام الحكومة بهذا القطاع في السنوات الأخيرة على مواجهة الطلب المحلي، خاصة فيما يتعلق بالحبوب، والتبغ والشمندر السكري، ودوار الشمس الزيتي والفول السوداني والسمسم. ومن ناحية أخرى سجل إنتاج القطن رقماً قياسياً خلال العام، إذ وصل إلى مليون طن مقابل ٧٥٠ ألف طن عام ١٩٩٦، وبلغت صادرات القطن حوالي ٣٥٠ ألف طن مقابل ٢٥٠ ألف طن عام ١٩٩٦.

بلغ عدد مشاريع الإنتاج الزراعي المرخصة وفق أحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ حتى نهاية العام موضوع التقرير ٢٨ مشروعاً بقيمة ٤,٥٦ مليار ليرة، كما بلغ عدد مشاريع تربية وتسمين المواشي والحيوانات ١٣ مشروعاً بقيمة ٢,٣ مليار ليرة، في حين بلغ عدد مشاريع تعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية ٢٣٦ مشروعاً بلغت قيمتها ٦٢,٣٧ مليار ليرة، الأمر

الذي يشير بوضوح إلى اهتمام المستثمرين من المواطنين السوريين وغيرهم بقطاع التصنيع الزراعي.

ومن جهة أخرى أولت الحكومة اهتماماً كبيراً لموضوع توفير المياه للاستخدامات البشرية والزراعية سواء عن طريق المحافظة على الثروات المائية أو تطوير استخدامها عند إقامة مشاريع الري الضخمة وتحويل الأراضي البعلية إلى مروية مما أدى إلى زيادة رقعة الأراضي الزراعية، فقد بلغ مجموع الأراضي المروية ١,٢١ مليون هكتار، وبلغ عدد السدود المقامة حتى نهاية العام ١٤٦ سداً بطاقة تخزينية تصل إلى ١٧ مليار متر مكعب من المياه، ولا يزال العمل جارياً على إقامة وإنجاز عدد من مشاريع الري مثل سد تشرين وأعمال استصلاح الفرات الأدنى وسد نيسان وسدود أفاميا في مشروع الغاب وغيره على نهر الخابور، يضاف إلى هذه المشاريع اهتمام الحكومة في حماية البادية السورية ومواردها الطبيعية لتوفير المراعي عن طريق حفر الآبار ومتابعة سياسة الغرس الرعوي وإقامة المحميات البيئية.

١١-٢ قطاع الصناعة:

واكب تطوير القطاع الزراعي الذي كان موضع اهتمام الدولة تطوير مماثل للقطاع الصناعي، إذ تركز اهتمام الدولة على تفعيل وإعادة هيكلة الأنشطة الإنتاجية وتكييف الصناعة الوطنية بما يمكنها من الوقوف في وجه المنافسة والمزاحمة في الأسواق الداخلية والخارجية.

وتعمل الدولة على تمويل مشاريع النسيج والأسمنت، وكذلك تقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتوفير التقنية الحديثة لمشروع الورق في دير الزور، بالإضافة إلى المساعدة في تحديث عدد من الدراسات الاقتصادية التي تعود لمشاريع الحديد والنشاء واليوريا فضلاً عن المشاركة في إعداد إطار مناسب للتمويل التأجيري بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

١١-٣ قطاع السياحة:

شهد العام تطوراً هاماً في قطاع السياحة تمثل في زيادة تدفق السياح العرب إلى سوريا بشكل عام والسياح من دول الخليج العربي بشكل خاص، إذ ارتفع عدد السياح من الدول العربية بنسبة ٧% وارتفع عدد السياح من دول الخليج العربي بنسبة ١٠% عما كان عليه في عام ١٩٩٦.

وجدير بالذكر أن الحكومة السورية تمنح تسهيلات خاصة للاستثمارات في قطاع السياحة تتمثل في منح إعفاءات ضريبية وجمركية.

وبلغ عدد المشاريع السياحية المرخص لها خلال العام حوالي ٤١ مشروعاً سياحياً من أهمها مشروع مدينة الألعاب في غوطة دمشق ومشروع إقامة فندق عالمي في دمشق.

١١-٤ قطاع النفط والغاز:

يقدر الاحتياطي من النفط الخام بحوالي ٤,٢ مليار برميل، أي ما نسبته ٠,٦٦% من احتياطي النفط في الدول العربية و ٠,٤% من الاحتياطي العالمي.

كما تم التوقيع على ثلاثة عقود جديدة للتنقيب عن النفط مع عدد من الشركات العالمية، وتتابع الشركة السورية للنفط وشركات الخدمة أعمال المسح البيولوجي والجيوفيزيائي وتطوير شبكات حقول النفط والغاز وشبكات تجميعها وتوزيعها. ولقد بلغت قيمة صادرات النفط الخام خلال الأشهر التسعة الأولى من العام حوالي ١٨,٥ مليار ليرة مقابل ٥٨,٥ مليار ليرة في عام ١٩٩٦.

ومن جهة أخرى تم خلال العام اكتشاف اكبر حقل للغاز في منطقة تدمر وسط البلاد تزيد طاقته الإنتاجية عن المليون متر مكعب يوميا وقد تصل إلى ضعف هذا الرقم.

١١-٥ قطاع الكهرباء:

كان لتنفيذ خطة الدولة لتوسيع الطاقة الكهربائية في البلاد أثرها في تغطية الاستهلاك المتزايد على الطاقة الكهربائية لتغطية احتياجات المواطنين على مستوى القطر، ولتوفير الطاقة اللازمة للنشاط الزراعي والصناعي والخدمي بما فيها المشاريع المحدثة وفق أحكام القانون ١٠ لعام ١٩٩١، بلغت الطاقة الكهربائية هذا العام أكثر من ٣٠٠٠ ميغاوات.

تم تخصيص حوالي ٤٢,٢ مليار ليرة، ما نسبته ٢٠% من حجم الميزانية العامة البالغة ٢١١,١ مليار ليرة للاستثمار في قطاع الكهرباء من أصل حوالي ١٠٨ مليار ليرة خصصت للإنفاق الاستثماري. كما تم رصد حوالي ١٤,٦ مليار ليرة لهذا القطاع مقابل ٧,٥ مليار ليرة من التمويل المحلي. ومن جهة أخرى تم خلال العام البدء في تنفيذ أول محطة خاصة لإنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد أقامتها مجموعة "تراكتيل-سراقبي" السورية البلجيكية في منطقة الباردة وسط البلاد بطاقة قدرها ٦٠٠ ميغا واط بتكلفة تقدر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار.

١٢. التطورات التشريعية:

لا يزال العمل جارياً بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩١ الذي منح مزايا وإعفاءات وضمانات عديدة لجميع المستثمرين سواء كانوا مواطنين أو عرباً أو أجانب، كان لها الأثر الإيجابي على الاقتصاد الوطني منذ دخول القانون حيز التطبيق.

١٣. تنمية الموارد البشرية:

أدى مبدأ إلزامية التعليم الذي تعتمده الدولة إلى تقليص نسبة الأمية إلى حدودها الدنيا، ووصلت نسبة الاستيعاب إلى ٩٩,١٨% خلال العام موضوع التقرير، وارتفع عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية إلى ٢,٦٩٠ مليون تلميذ خلال العام مقابل ٢,٣٥٨ مليون عام ١٩٩٦.

أما في مجال التعليم العالي فقد تركزت جهود الوزارة المعنية على تطوير المناهج العلمية وتوسيع وتعميق الاختصاصات عن طريق إحداث العديد من الأقسام وتزويدها بأفضل المختبرات العلمية والتجهيزات الفنية العالمية، وبلغ عدد الطلاب المسجلين في الجامعات لعام ١٩٩٦/١٩٩٧ حوالي ٣٧,٤ ألف طالب وطالبة، وبلغ عدد الموفدين إلى الخارج حوالي ١٢ ألف طالباً.

١٤. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة السورية خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمار تمثلت فيما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت العاصمة السورية هذا العام انعقاد كل من ندوة سياسة الاستثمار في سوريا، الندوة السورية الألمانية للاستثمار، مؤتمر السياحة في الدول العربية، وندوة المواصفات العالمية في السياحة. وشهدت معظم المدن السورية انعقاد ندوات عن الاستثمار السياحي في سوريا. ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية سورية في عدد من الندوات والمؤتمرات شملت المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في لبنان، والمؤتمر الدولي الثاني للتعاون الاقتصادي في بلدان البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في اليونان، وندوة عن الاقتصاد السوري وفرص الاستثمار المتاحة التي عقدت في فينا.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في القطر:

شهد العام زيارات وفود رسمية سورية إلى دول أخرى للتعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في سوريا، شملت كل من ألمانيا وبلجيكا. ومن جهة أخرى استضاف اتحاد غرف التجارة السورية وفوداً استثمارية من بريطانيا وألمانيا والمكسيك تم تعريفهم بمجالات ومزايا الاستثمار في سوريا.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

أعد اتحاد الغرف التجارية السورية دراسات جدوى ١٩ مشروعاً استثمارياً تقدر تكلفتها بنحو من ثلاثة مليار دولار. ومن جهة أخرى عرضت الجهات المختصة السورية ٤٢ فرصة استثمارية خلال انعقاد المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع سبع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع الحكومة الجزائرية، واتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار مع حكومات كل من لبنان والجزائر والإمارات والكويت ومصر، واتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي مع حكومات كل من الكويت ولبنان والجزائر واندونيسيا.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

شهد العام توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة المصرية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين واتفقت حكومتا سوريا والأردن على تفعيل دور المنطقة الحرة المشتركة بينهما.

(١٠)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية الصومال
١٩٩٧

(١٠)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية الصومال الديمقراطية
١٩٩٧

١٠ مقدمة*:

لا تزال الأزمة السياسية الصومالية منذ انهيار النظام العسكري السابق عام ١٩٩١ قائمة، وقد أودت بحياة أكثر من نصف مليون مواطن نتيجة الحروب الأهلية والمجاعات والأمراض. وسعياً من بعض الدول العربية لإيجاد مخرج لهذه الأزمة، فقد قامت بعدة وساطات بين الفصائل المتناحرة كان أكثرها حظاً الوساطة الأخيرة التي قامت بها جمهورية مصر العربية في شهر أيار/مايو ١٩٩٧ بين هذه الفصائل والتي أسفرت عن التوقيع على وثيقة اتفاق بعد المفاوضات التي جرت في القاهرة، إذ اتفق الزعيمان على وقف المنازعات بينهما في جميع أنحاء البلاد وعقد مؤتمر موسع للمصالحة.

٢٠ الأداء الاقتصادي:

تأثرت الدورة الاقتصادية بكاملها بالظروف الاستثنائية التي خلفتها الحرب الأهلية، إذ توقفت معظم المؤسسات الإنتاجية وتقلصت الأجور بشكل كبير مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي الطلب المحلي بشكل ملحوظ، وفي المقابل زادت معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف مما انعكس سلباً على الاستثمار المحلي والأجنبي ومناخ الاستثمار في البلد بصفة عامة. وعلى الرغم مما تقدم فإن القطاع الخاص قد برهن على قدرته في تجاوز المخاطر الشديدة والاستجابة لتحديات السوق.

٣٠ الأوضاع المالية:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٤٠ الأوضاع النقدية:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٥٠ سياسة سعر الصرف:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

---

* تستند بيانات هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن مؤسسات إقليمية ودولية.

٠٦ سوق الأوراق المالية:
لم تنشأ حتى الآن سوق للأوراق المالية في البلاد.

٠٧ التجارة الخارجية:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠٨ ميزان الحساب الجـــاري:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠٩ الديون الخارجية:
اجتمعت مجموعة من الدول المانحة والمنظمات غـــير الحكوميـــة فـــي رومـــا خـــلال شهر أيار/ مايو من العام موضـــوع التقريـــر للنظـــر فـــي إعـــداد برنـــامج لمســـاعدة الصومال إثر المباحثـــات التـــي تكللـــت بالنجـــاح بيـــن الفصـــائل الصوماليـــة، وقـــد توصل الاجتماع إلى توصية مفادها أن الصومـــال بحاجـــة ملحـــة إلـــى حوالـــي ١٠٠ مليون دولار لإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية. كما طـــالب برنـــامج الغـــذاء العـــالمي التابع للأمم المتحدة بتوفـــير مبلـــغ ٢ مليـــون دولار لتوزيـــع المـــواد الغذائيـــة فـــي المناطق الجنوبية من البلاد التي تأثرت بالجفـــاف والفجـــوة الغذائيـــة المترتبـــة عنـــه، كما أعلن الاتحـــاد الأوروبـــي عـــن تخصيـــص مبلـــغ ٣,٥ مليـــون دولار كمعونـــة إنسانية للمتضررين من الحـــرب الأهليـــة يتـــم توزيعـــها بواســـطة اللجنـــة الدوليـــة للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية:
يتوقع أن تكون مساهمة قطاع الزراعة خلال العـــام فـــي النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي قد زادت عن متوسط ٦٠% الـــذي كـــانت عليـــه خـــلال الســـنوات الســـابقة لانـــهيار الأوضاع السياسية، بسبب تدهور القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

١٢ التطورات التشريعية:
لا يزال العمل جارياً بقانون الاستثمار الأجنبي لعـــام ١٩٨٧ ويشـــرف عليـــه مجلـــس الاستثمارات الأجنبية التـــابع لـــوزارة التخطيـــط الوطنـــي ، الـــذي يختـــص باعتمـــاد المشاريع الاستثمارية المستفيدة من مزايا قانون الاســـتثمار ومســـاعدة المســـتثمرين.

وإلى جانب هذا المجلس يوجد مكتب لترويج الاستثمارات الأجنبية يختص بتنفيذ قرارات المجلس واقتراح اللوائح التنفيذية للقانون و توفير المشورة والمعلومات اللازمة للمستثمرين الأجانب إلى غير ذلك من الأمور التي من شأنها تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد.

ويتمتع المستثمر الأجنبي وفقاً لقانون الاستثمار بالمعاملة ذاتها التي يتمتع بها نظيره المحلى .ويمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في مجالات الزراعة، تربية المواشي، الصيد البحري ، المواد المعدنية، الصناعة، السياحة أو أية نشاطات أخرى مساعدة أو مشجعة على الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد البشرية والطبيعية وتنمية الصادرات للحصول على العملات الأجنبية .

أما فيما يتعلق برأس المال فيمكن أن يكون على شكل نقد أجنبي محول من الخارج أو معدات ميكانيكية أو قطع غيار أو مدخلات إنتاج أو حقوق معنوية مسجلة أو أرباح المشاريع التي يعاد استثمارها في البلاد. كما يجوز تحويل أصل رأس المال المستثمر والأرباح التي يعاد استثمارها بالعملة التي ورد بها من الخارج بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تسجيل الاستثمار، ويمكن للمجلس أن يخفض هذه المدة حسب الأولويات.

(إطار رقم ١٠-١)
اتفاق إعلان المبادئ للمصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية

تم في القاهرة في اليوم الثاني والعشرين من كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٧ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ للمصالحة الوطنية بين الفصائل الصومالية بعد ستة أسابيع من التفاوض المباشر بين غالبية قادة تلك الفصائل.

أكدت وثيقة الاتفاق الذي يعرف باتفاق القاهرة تأكيداً لدور الديبلوماسية المصرية في رعاية المصالحة- التزام كافة الأطراف الموقعة بنبذ العنف ورفض التهديد واستخدام القوة، ووقف إطلاق النار والإحجام عن الأعمال العدائية وفض الاشتباك بين القوى المتصارعة، كما أكدت الالتزام بالديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام الضمانات الدستورية، فضلا عن التزام الأطراف الموقعة الكامل بكل التعهدات الدولية والإقليمية.

ويعتبر الاتفاق أول اتفاق يجمع الفصائل الستة والعشرين منذ اندلاع الأزمة الصومالية في عام ١٩٩١ فقد اتفقت هذه الفصائل على اعتبار الاتفاق مرجعية سياسية للعمل في الصومال خلال الفترة المقبلة ويقضي الاتفاق بتحديد مرحلة انتقالية لحكومة قومية مدتها ثلاث سنوات وإقرار النظام الفيدرالي، والاتفاق على تكوين مجلس من ثلاثة عشر عضواً بينهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس البرلمان. كما يتضمن الاتفاق بعض البنود الإجرائية مثل توحيد شطري العاصمة مقديشو.
كما أقر الاتفاق عقد مؤتمر مصالحة شامل في مدينة بيداوة في منتصف شباط/ فبراير من العام ١٩٩٨ على أن يتضمن جدول الأعمال البنود التالية:

- تشكيل حكومة انتقالية دستورية.
- إعلان سلام وتعاون بين الشعب الصومالي للعمل مع الحكومة الانتقالية من أجل تشكيل الحكومة الفيدرالية الدستورية بهدف وضع الصومال من جديد على خريطة المجتمع الإفريقي والدولي.
- تبني ميثاق انتقالي لحماية حقوق الأفراد والحريات الأساسية.
- انتخاب ١٣ عضواً للمجلس الرئاسي وانتخاب رئيس وزراء يقوم بدوره في تشكيل الحكومة الانتقالية ورئاستها.

هذا وقد تم الاتفاق على أن يكون التمثيل في هذا المؤتمر على أساس قبلي وأن يكون مجموع المشاركين ٤٦٥ عضواً يمثلون قبائل الهوية والداروت والأوغادين والاسحاق بجانب القبائل الصغيرة الأخرى.

من جهة ثانية تضمن الاتفاق إجراء مفاوضات مع الأقاليم الشمالية الخمسة التي تتألف منها جمهورية أرض الصومال لضمها إلى الاتفاق وكانت أرض الصومال وهي مستعمرة بريطانية سابقة- قد اندمجت مع الصومال التي كانت تحتلها إيطاليا لتكوين جمهورية الصومال المستقلة عام ١٩٦٠، ثم أعلنت انفصالها من جانب واحد عام ١٩٩١ بعد الإطاحة بآخر رئيس صومالي معترف به.

(١١)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية العراق
١٩٩٧

(١١)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية العراق
١٩٩٧

١. مقدمة:*

ظل الاقتصاد العراقي خلال عام ١٩٩٧ يعاني من الاختلالات الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد قيدت حالة الحصار الاقتصادي الطويلة من إمكانية البدء بإعادة الاقتصاد تدريجياً إلى الاستقرار. لقد ساهمت مذكرة التفاهم حول (النفط مقابل الغذاء والدواء) إلى حد ما في التخفيف من حدة هذه الاختلالات إلا أنه لم يتم استنفاذ مجمل المبالغ المتجمعة عن تصدير النفط في الحساب الخاص لاستيراد المواد الغذائية والأدوية بسبب القيود بالترتيبات التنفيذية.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي سادت خلال العام التي تمثل امتداداً للفترة السابقة فإن ذلك لم يحد من تبني السلطة سياسة اقتصادية متكاملة في جوانبها المالية والنقدية والتجارية وغيرها لضمان استمرار حركة الاقتصاد وتقليل الآثار السلبية. وقد حققت السياسة الاقتصادية أهدافها المرحلية في المحافظة على مستوى الأسعار المحلية المرتفعة أصلاً وتقليص العجز في الميزانية العامة للدولة وتخفيض الاختلال في الميزان الخارجي.

٢. الأداء الاقتصادي:

لم تتوافر إحصاءات رسمية عن تطور إنتاج القطاعات الاقتصادية خلال العام إلا أن المؤشرات العامة تبين تحسن الإنتاج الزراعي، وكذلك الإنتاج الصناعي إثر السماح باستيراد المواد الأولية والوسيطة، واستقرار مستوى الأداء في القطاعات الخدمية.

٣. الأوضاع المالية:

اتجهت السياسة المالية خلال العام إلى استمرار العمل في محاولة تقليص العجز في الميزانية العامة للدولة والمساهمة في معالجة اختلالات الاقتصاد. وقد تحقق

---

* يستند هذا التقرير الى البيانات الرسمية المتوافرة من البنك المركزي ووزارة المالية.

ذلك جزئياً عن طريق زيادة الإيرادات العامة بصدور القرارات المتعلقة بالتشريع الضريبي الذي تم بموجبه تعديل الرسوم الجمركية للسلع المسموح باستيرادها، واستيفاء رسوم على عدد من الخدمات التي تقدمها الدولة، وتعديل الإيجار السنوي عن الأراضي الزراعية المؤجرة وفق قانون إيجار أراضي الإصلاح الزراعي للشركات والأفراد، وبيع بعض ممتلكات الدولة. كما تم إجراء تحسينات واسعة على أسس وقواعد جباية الضرائب. وازداد التوجه خلال العام نحو تطبيق سياسة اعتماد التمويل الذاتي في عدد من المؤسسات العامة. وقد ساهمت كل هذه الإجراءات في زيادة إيرادات الدولة.

أما في جانب النفقات فقد استمرت الحكومة في الضغط على الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والجاري وتم حصره في المجالات الضرورية التي تفي بمتطلبات تماسك الاقتصاد الوطني.

٤. الأوضاع النقدية:

وجهت السياسة النقدية خلال العام للاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني في إطار السياسة الاقتصادية للقطر التي تهدف إلى الحد من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. وبالرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية للمؤشرات النقدية كعرض النقد والعوامل المؤثرة فيه خلال العام، إلا أن الدلائل تشير إلى أن البنك المركزي استطاع التغلب على المشاكل النقدية والائتمانية التي برزت عام ١٩٩٦، وعمل على استعادة الثقة في الجهاز المصرفي مما أدى إلى زيادة الودائع الجارية التي ساهمت في الحد من التسارع في زيادة العملة المصدرة واستقرار عرض النقد على حاله تقريبا. وقد ساعد ذلك إلى جانب عوامل أخرى على عدم بروز زيادات كبيرة في المستوى العام للأسعار. وعلى ضوء هذه التطورات فإن البنك المركزي لم يلجأ إلى إحداث تغييرات تستحق الذكر في أدواته النقدية حيث أبقى على هيكل أسعار الفائدة المصرفية للمصارف التجارية والاستثمارية التي تهدف إلى تحقيق الربح، وكذلك على أسعار الفائدة للبنك المركزي كمقرض أخير، والمحافظة على نسبتي الاحتياطي القانوني والإلزامي. وانسجاماً مع تحسن الوضع النقدي للجهاز المصرفي فقد لجأ البنك المركزي إلى تخفيف القيود على الائتمان الذي تمنحه المصارف حيث تم إطلاق منح الائتمان لكافة الأغراض بعد إيقافها عام ١٩٩٦، كما وسع من حدود السقوف الائتمانية، بحيث أصبحت إمكانية منح الائتمان من قبل المصارف ذات مرونة عالية وتستطيع توسيع حجم إقراضها في حدود إمكاناتها.

ومن جهة أخرى، قام البنك المركزي في الربع الأخير من العام موضوع التقرير بالحد من التفاوت بين أسعار الفائدة المصرفية التجارية التي تتراوح بين

٢٠-٢٥% سنوياً وأسعار الفائدة لدى المصارف الحكومية المتخصصة على قروضها الميسرة التي تتراوح بين ٣-٩% سنوياً من خلال رفع أسعار الفائدة للمصرفين الزراعي والتعاوني لتصبح ١٥-٢٠% سنويا وبقاء أسعار الفائدة الميسرة على حالها للمصرف العقاري.

أما فيما يتعلق بتطوير الجهاز المصرفي فقد قرر البنك في شهر تشرين أول/أكتوبر من العام توسيع مهام مصرفي الرافدين والرشيد التجاريين المملوكين للدولة وثلاثة مصارف أهلية تجارية ومصرفي استثمار جديدين بتطبيق مفهوم الصيرفة الشاملة وممارسة كافة العمليات المصرفية والاستثمارية. وبقيت عمليات المصرف الإسلامي على حالها بحكم طبيعة هذا المصرف.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

أدت حالة الحصار الاقتصادي إلى عدم فعالية سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي الرسمي الذي بلغ معدله الوسطي ٣,٢٢ دولار للدينار قابلتها زيادة سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والعملات الدولية الأخرى في السوق الموازي في التعامل المالي. وتركزت سياسة التحويل خلال العام على الجوانب التنظيمية أكثر منها على إدارة الموجودات الأجنبية في الجهاز المصرفي. وازداد، تبعاً لذلك، عدد شركات الوساطة المالية التي تتعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراء من ٣٣ شركة عام ١٩٩٦ إلى ٤٣ شركة خلال العام، وكذلك بهدف توسيع قنوات التعامل المنظم في السوق النقدي.
ومن جهة أخرى ظل سعر صرف الدينار خلال العام في السوق الموازي يتذبذب بين ١٥٠٠-١٥٨٥ دينار للدولار متأثرا بالتطورات الاقتصادية الخارجية والداخلية.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

تعتبر سوق بغداد للأوراق المالية حديثة العهد بالتأسيس، إذ أنشئت بموجب القانون رقم (٢٤) لعام ١٩٩١ وباشرت أعمالها في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ وذلك بهدف تنظيم التعامل بأسهم الشركات المساهمة التي ازداد عددها خلال فترة الحصار الاقتصادي وتشجيع ادخار القطاع الخاص واستثماره في المجالات المختلفة. ويحق للشركة المساهمة الخاصة والمختلطة أن تطلب تسجيل أسهمها للتداول في السوق بعد تحقيق أرباح لا تقل عن ٥% سنويا أو بعد مرور سنتين على مزاولة الشركة أعمالها. ويساهم في تنظيم عملية البيع والشراء عدد من المكاتب وشركات الوساطة بلغ عددها (٤٦) شركة ومكتب.
أما عدد الشركات المساهمة (الخاصة والمختلطة) التي يتم تداول أسهمها في السوق فقد ازدادت عن نهاية عام ١٩٩٦ بمقدار ١٠ شركات لتبلغ في نهاية

تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٧ حوالي مائة شركة منها ٣٧ صناعية، ٢٠ زراعية، ٣٤ خدمية، و ٨ مصارف. وقد بلغ عدد الأسهم المتداولة للفترة ذاتها حوالي ١,٣٥ مليار سهم موزعة بين شركات قطاعات مختلفة هي : الصناعة ١٨١,٨ مليون سهم، الزراعة ٢٩٠,١ مليون سهم ، المصارف ٦٣٢,٧ مليون سهم. أما القيمة الاسمية للأسهم المتداولة فقد بلغت ما يقرب من ٥,٣١ مليار دينار موزعة قطاعيا كالآتي: الصناعية ٢,٩٨ مليار دينار، الزراعية ٠,٧٣ مليار دينار، المصارف ٠,٥٨ مليار دينار، والخدمية ١,٠ مليار دينار.

تميل مؤشرات معدل الأسعار خلال العام إلى الاتجاه نحو الانخفاض قياساً بعام ١٩٩٦، وتركز هذا الانخفاض بصورة رئيسية في أسهم الشركات الصناعية خاصة القديمة منها بتأثير ظروف الحصار الاقتصادي على القطر.

٠٧ التجارة الخارجية:

لا تتوافر أية إحصاءات رسمية حول التجارة الخارجية للعراق خلال العام إلا أن المؤشرات العامة تبين احتمال زيادة الحركة بسبب تطبيق مذكرة التفاهم حول النفط مقابل الغذاء والدواء. وقد صدر في بداية العام قرار بإعطاء الحق للمشروع الصناعي المجاز من المديرية العامة للتنمية الصناعية لاستيراد مستلزمات التشغيل والإنتاج والأدوات الاحتياطية ومواد التعبئة والتغليف ذات الصلة بالعملية الإنتاجية للمشروع، وكذلك تخفيف القيود على استيراد عدد من السلع إلى السوق العراقية.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

لا تتوافر إحصاءات رسمية تقديرية حول تطور ميزان الحساب الجاري خلال العام إلا أن المؤشرات العامة تظهر استمرار وجود عجز كبير في الحساب الجاري، وذلك بالرغم من تطبيق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة واستمرار العمل باتفاقية تصدير النفط إلى الأردن.

٠٩ الديون الخارجية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لا توجد أية استثمارات خارجية وافدة إلى القطر خلال العام الحالي وذلك للظروف الاستثنائية السائدة. والجدير بالذكر أن العراق قد اصدر قرارا" عام ١٩٨٠ ينص على عدم جواز الاستثمار الأجنبي في رؤوس أموال شركات القطاع الخاص ولا زال هذا القرار نافذاً.

١١. القطاعات الاقتصادية الرئيسية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

١٢. التطورات التشريعية:
صدر في نهاية شهر أيلول/سبتمبر القانون رقم (٢١) لعام ١٩٩٧ "قانون الشركات الخاصة والمختلطة" الذي حل محل قانون الشركات رقم (٣٦) لعام ١٩٨٣، وذلك بهدف منح القطاعين الخاص والمختلط فرصة أفضل للقيام بدور أكثر فاعلية في عملية التنمية وتطوير النشاط الاقتصادي ضمن الإطار العام لسياسة الدولة. وأدخل القانون الجديد نوعاً جديداً من الشركات وهي شركة الاستثمار المالي التي يكون نشاطها الأساسي توجيه المدخرات نحو التوظيف والاستثمار في الأوراق المالية العراقية وفي ودائع ثابتة. واشترط القانون الجديد أيضاً أن يأخذ شكل شركة مساهمة من يمارس النشاطات التالية: المصارف، التأمين، إعادة التأمين والاستثمار المالي، كما أتاحت التشريعات الجديدة إمكانية دمج الشركات وجواز تحويل الشركة العامة، إلى شركة مساهمة بموافقة مجلس الوزراء. وهناك أحكام تفصيلية متعددة خاصة بالشركة العامة، ويعتبر هذا القانون أول قانون موحد يصدر في القطر للوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة.

١٣. تنمية الموارد البشرية:
لم تتوافر بيانات ومعلومات رسمية عن هذا البند.

١٤. الجهود الترويجية:
نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها القطر، شهد العام نشاطاً محدوداً في مجال الترويج، اقتصر على المشاركة في بعض المؤتمرات والندوات العربية منها المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في لبنان. ومن جهة أخرى صدر قرار بإنشاء منطقة حرة في ميناء الزبير بمحافظة البصرة لاستقطاب استثمارات جديدة.

(١٣)

تقرير مناخ الاستثمار في سلطنة عمان ١٩٩٧

(١٢)
تقرير
مناخ الاستثمار في سلطنة عمان
١٩٩٧

١ . مقدمة*:

واصل الاقتصاد الوطني تحقيق معدل نمو جيد عام ١٩٩٧، كما حقق فائضاً في الميزانية العامة خلال العام هو الأول من نوعه منذ سنوات. من جهة أخرى دخلت السلطنة سوق السندات الأوروبي لأول مرة هذا العام بطرح سندات بقيمة ٢٢٥ مليون دولار. كما تم التوقيع على قرض بقيمة ٢ مليار دولار مع مجموعة من المصارف المحلية والعالمية لتمويل إنشاء مشروع الغاز الطبيعي المسال.

وتم قبل نهاية العام الإعلان عن إنشاء صندوق تنمية مشروعات الشباب برأسمال قدره ٣,٩ مليون ريال** بهدف تشجيع الشباب العماني على الدخول في مجالات الأعمال الحرة وإنشاء وامتلاك مشروعات صغيرة ومتوسطة.
وعلى الصعيد السياسي تم انتخاب مجلس جديد للشورى وتعيين أعضاء مجلس الدولة الذي أنشئ خلال العام ليشكلا معا مجلس عمان الذي تم استحداثه بموجب النظام الأساسي للدولة الصادر عام ١٩٩٦ . كما تم إعادة تشكيل مجلس الوزراء بدخول أربعة وزراء جدد. وأعيد تنظيم وزارة النفط والمعادن، بتحويل اختصاص المعادن إلى وزارة التجارة والصناعة، وعدل إسم الوزارة إلى وزارة النفط والغاز.

٢ . الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر من العام حوالي ٤,٤٨ مليار ريال مقابل ٤,١٧ مليار ريال للفترة ذاتها من عام ١٩٩٦، وعليه بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٤% وهو المعدل ذاته عام ١٩٩٦.

---

* يستند هذا التقرير إلى النشرات الإحصائية الشهرية التي تصدرها وزارة الاقتصاد الوطني، والنشرات الإحصائية الفصلية التي يصدرها البنك المركزي العماني ، بالإضافة إلى التصريحات الرسمية للمسؤولين في الحكومة والتحليلات الاقتصادية التي تنشر في الصحف والمجلات العمانية .

** الدولار يعادل ١,٣٨٥ ريال عماني كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

وعلى المستوى القطاعي بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي ٤,٨% مقابل ١٦% عام ١٩٩٦. كما بلغ معدل نمو القطاع الصناعي غير النفطي خلال العام حوالي ١٠% مقابل نمو سالب قدره ٠,٨% عام ١٩٩٦، إذ حقق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو قدره ٤,٨% مقابل معدل نمو سالب قدره ٠,٧% عام ١٩٩٦، كما حقق قطاع الكهرباء والمياه معدل نمو قدره ٤٤,٩% مقابل ١٤% عام ١٩٩٦. أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة والأسماك فقد حقق معدل نمو قدره ٦,٦% مقابل ٠,١% عام ١٩٩٦، في حين حقق قطاع الخدمات معدل نمو قدره ٥,١% مقابل ٥,٥% عام ١٩٩٦.

٣. الأوضاع المالية :

واصلت الحكومة تنفيذ سياساتها المالية المعتمدة في الخطة الخمسية الخامسة للتنمية التي تهدف إلى الحد من الإنفاق العام من خلال تخفيض الميزانيات المعتمدة للجهات الحكومية المختلفة والعمل على تشجيع القطاع الخاص على تنفيذ مشروعات الخدمات كمحطات توليد الطاقة الكهربائية، ومشاريع الصرف الصحي، والعمل على تنمية الإيرادات غير النفطية. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الإيرادات بلغت ٢,٢٧ مليار ريال هذا العام منها ١,٧٥ مليار ريال صافي الإيرادات النفطية، وحوالي ٥٧ مليون ريال إيرادات الغاز الطبيعي. وبلغت النفقات العامة حوالي ٢,٢٩ مليار ريال، مما أدى إلى تحقيق عجز في الميزانية العامة قدره ٢١,٧ مليون ريال أي ما نسبة ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

٤. الأوضاع النقدية:

بلغ عرض النقود بمعناه الضيق (ع ١) في نهاية العام حوالي ٥٣٩ مليون ريال مقابل ٥٠٢,٣ مليون ريال في نهاية عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٧,٣%، فيما بلغ عرض النقود بمعناه الواسع (ع٢) حوالي ٢,٠٣ مليار ريال في نهاية العام مقابل ١,٦٣ مليار ريال بنهاية عام ١٩٩٦، بزيادة نسبتها ٢٤,٥%.
ومن جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي ١% محافظاً بذلك على المعدل الذي كان عليه عام ١٩٩٦.

كما بلغت الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية العام حوالي ٨٢٢,٣ مليون ريال مقابل ٧٨٠,٨ مليون ريال في نهاية عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٥,٣%. كما بلغت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية حوالي ١,٧٢ مليار ريال مقابل ١,٣٣ مليار ريال في نهاية عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢٩%.

ومن جهة أخرى بلغت قيمة موجودات المصارف التجارية حوالي ٣,٣٧ مليار ريال في نهاية العام مقابل ٢,٣٦ مليار ريال في نهاية عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٤٢,٨%، كما بلغ صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية ١٧١,٣ مليون ريال مقابل ١١١,٢ مليون ريال في نهاية عام ١٩٩٦، بزيادة نسبتها ٥٤%.

أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة، فإن البنك المركزي يقوم بتطبيق سياسة مرنة في هذا المجال، إذ يسمح للمصارف التجارية بتحديد أسعار الفائدة وفق عوامل العرض والطلب والمنافسة بين المصارف، وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال بلغ ٤,٨٣٢% في نهاية العام مقابل ٤,٠٨٢% في نهاية عام ١٩٩٦ ، أما فيما يتعلق بودائع العملات الأجنبية فقد بلغ المتوسط ٤,٦٣١% في نهاية العام مقابل ٤,١٩٤% في نهاية عام ١٩٩٦. وبلغ متوسط الفائدة المرجح على القروض بالريال ٩,٢٩٧% في نهاية العام مقابل ٩,٢٣٣% في نهاية عام ١٩٩٦، وعلى القروض بالعملات الأجنبية ٦,٩٠٦% مقابل ٦,٥٦٦%.

ومن القرارات الهامة التي اتخذها البنك المركزي خلال العام، تقييد الائتمان المقدم من المصارف التجارية للاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة العامة، إذ تم تحديده بنسبة لا تتجاوز ٥٠% من قيمة الأسهم التي يكتتب بها الشخص الطبيعي أو الاعتباري الواحد . وذلك للحد من المبالغة في الائتمان المقدم لهذا الغرض الذي وصل في بعض المصارف إلى نسبة ٩٠% من قيمة الأسهم المكتتب بها قبل صدور القرار .

٥. سياسة سعر الصرف :

حافظ الريال على استقراره مقابل الدولار خلال العام أما مقابل العملات الأجنبية الأخرى فيعتمد سعر صرف الريال على مدى تذبذب الدولار الأمريكي مقابل هذه العملات، وقد راوح سعر الصرف الرسمي للريال مقابل الدولار خلال العام حول ٢,٦ دولار أمريكي.

٦. سوق الأوراق المالية :

بلغ حجم التداول في السوقين النظامية والموازية نهاية العام حوالي ١,٥ مليار ريال مقابل ٢١٠,٢ مليون ريال عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٦١٤%، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة ٣٧٤,١ مليون سهم مقابل ١٠٨ مليون سهم عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢٤٦,٤%. ويوضح التوزيع القطاعي لنشاط السوق أن المصارف وشركات الاستثمار حققت معدلات نمو عالية ، فقد بلغت نسبة الزيادة في عدد

الأسهم المتداولة ٣٤٤,٧%، في حين بلغت نسبة الزيادة في حجم التداول ٨٤٤,٨% ، وتأتي في المرتبة الثانية شركات التأمين بحوالي ١٧٣,١% فيما يتعلق بعدد الأسهم و ٣٥٧% فيما يتعلق بحجم التداول ، ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بمعدل زيادة ١٥٢,٣% فيما يتعلق بعدد الأسهم و٣١٨,٣% فيما يتعلق بحجم التداول، فقطاع الصناعة بمعدل زيادة ١٠٠,١% فيما يتعلق بعدد الأسهم و ١٨٢,١% فيما يتعلق بحجم التداول.

كما شهدت السوق الأولية خلال العام قيام ٢٣ شركة جديده بطرح أسهمها للاكتتاب العام مقابل ١٧ شركة عام ١٩٩٦. وقد بلغ إجمالي قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب ٢٧٧,٤ مليون ريال مقابل ٦١,٩ مليون ريال عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٣٤٨% . وفيما يتعلق بسندات التنمية فقد تم طرح إصدارين خلال العام مقابل إصدار واحد عام ١٩٩٦، وبلغت القيمة الإجمالية لهذين الإصدارين حوالي ٧٩,٥ مليون ريال مقابل ٤٢,٨ مليون ريال لإصدار واحد عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٨٥,٨% .

وقد سجل المؤشر العام للسوق ارتفاعاً ملحوظاً نسبته ١٤١% في نهاية العام حيث سجل ٤٨٠,٦ نقطة مقابل ١٩٩,٤ نقطة في نهاية عام ١٩٩٦.

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغ إجمالي الصادرات خلال العام حوالي ٧,٦٣ مليار دولار مقابل ٧,٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٣,٩% مقابل زيادة نسبتها ١٢% عام ١٩٩٦. ويعزى انخفاض معدل النمو المحقق هذا العام بالمقارنة مع العام السابق إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية التي بلغت حوالي ٥,٧٧ مليار دولار أو ما نسبته ٧٥,٨% من إجمالي الصادرات ، فيما بلغت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير ٥٢٧,٨ مليون دولار و ١,٣٢ مليار دولار على التوالي، وبذلك ارتفع نصيب الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير في إجمالي الصادرات من ١٩,٨% عام ١٩٩٦ إلى ٢٤,٢% هذا العام.

فيما يتعلق بالواردات فقد بلغت حوالي ٥,٠٣ مليار دولار مقابل ٤,٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٩,٨% . وقد انعكست هذه التطورات على الميزان التجاري الذي انخفض فائضه خلال العام إلى ٢,٦ مليار دولار مقابل ٢,٧٧ مليار دولار في عام ١٩٩٦ بانخفاض نسبته ٦%.

وفيما يتعلق بتوزيع الصادرات حسب المجموعات السلعية فقد احتل النفط المرتبة الأولى بنسبة ٧٥,٨%، وجاءت معدات النقل في المرتبة الثانية بنسبة

٩% ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الثالثة بنسبة ٣%، تلتها منتجات صناعة الأغذية والمنتجات الزراعية والأسماك والمشروبات والتبغ بنسبة ١,٥%. وعلى صعيد الواردات جاءت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الأولى بنسبة ٢٢,٦%، تلتها معدات النقل بنسبة ٢٠,٢%، ثم المعادن ومصنوعاتها بنسبة ٩% ، وتأتي بعدها منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة ٦,١%، فمنتجات الصناعة الكيماوية بنسبة ٥,٦%.

أما فيما يتعلق بالشركاء التجاريين للسلطنة على صعيد الصادرات غير النفطية فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٩%، من مجموع الصادرات غير النفطية تلتها هونج كونج ١٦,٩%، ثم إيران ٩,١% والسعودية ٤,٢%، فالولايات المتحدة الأمريكية ٤,١%، فتنزانيا ٣,٧% . وأما فيما يتعلق بصادرات النفط فإن أهم الدول هي : اليابان بنسبة ٢٨,٣% من مجموع الصادرات النفطية، تايلاند ٢٣,٦% ، الصين ٢٢,٨% ، كوريا ١٦,٦% فالفلبين ٤,٨% . من جهة أخرى تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة صدارة قائمة الدول المصدرة للسلطنة بنسبة قدرها ٢٩,١% من مجموع الصادرات، تليها اليابان ١٩,٩% ، ثم بريطانيا ٨ر٨%، فالولايات المتحدة الأمريكية ٦,٧% ، فألمانيا ٤,٩% ، فالهند ٣,١% .

٠٨ ميزان الحساب الجاري :
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند.

٠٩ الديون الخارجية :
قدر الدين العام الخارجي بحوالي ٢,٥ مليار دولار أي ما نسبته حوالي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي. فيما بلغت خدمة الدين ٢٦٩ مليون دولار في نهاية العام مقابل ٣١٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٦ أي ما نسبته ٤,٦% من إجمالي الصادرات. وقد دخلت السلطنة لأول مرة خلال العام سوق السندات الأوروبي وذلك بطرح سندات بلغت قيمتها ٢٢٥ مليون دولار، وقد حقق هذا الإصدار نجاحاً كبيراً في السوق بسبب السمعة الجيدة للاقتصاد العماني.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :
تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن رؤوس أموال الشركات التي يساهم فيها رأسمال أجنبي بلغ ٨٣٠ مليون دولار في نهاية شهر حزيران/يونيو من العام، بلغت المساهمة الأجنبية فيها حوالي ٢٩٧ مليون دولار، منها ٩٥ مليون دولار

مساهمات خليجية، و ٣٥ مليون دولار مساهمات عربية أخرى و ١٦٧ مليون دولار مساهمات أجنبية.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١١-١ قطاع النفط والغاز :

يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وأهم مصادر الثروة في السلطنة ، إذ ساهم خلال العام بحوالي ٤١% من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ٧٦% من إجمالي الصادرات وبنسبة ٧٨% من إجمالي الإيرادات الحكومية. بلغ إنتاج السلطنة من النفط حوالي ٩٠٠ ألف برميل يومياً خلال العام مقارنة بحوالي ٨٨٥ ألف برميل عام ١٩٩٦.

فيما يتعلق بقطاع الغاز الطبيعي قدر الاحتياطي منه بحوالي ٢٧ تريليون قدم مكعب. وتعتمد السلطنة على الغاز الطبيعي كأحد أهم مصادر الطاقة لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه . وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١%، كما بلغت نسبة مساهمته في إجمالي الإيرادات الحكومية حوالي ٢%. ومن أهم المشاريع التي تعتمد على الغاز، مصنع تسييل الغاز الطبيعي الذي يتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذه في نهاية عام ١٩٩٩ على أن يبدأ التصدير في الربع الأول من عام ٢٠٠٠ بطاقة إنتاجية تبلغ ٦ر٦ مليون طن، ومشروع الأسمدة الكيماوية الذي يتم إنشاؤه بمشاركة شركات هندية بتكلفة ١ر١ مليار دولار.

١١-٢ قطاع الصناعة :

بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٩٨,٣ مليون ريال مقابل ١٨٩,٢ في عام ١٩٩٦ محققا بذلك نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٤,٥% مقابل ٤,٢% عام ١٩٩٦، كما حقق معدل نمو قدره ٤,٨% عما كان عليه عام ١٩٩٦.

١١-٣ قطاع الزراعة والأسماك :

حقق قطاع الزراعة والأسماك معدل نمو قدره ٦ر٦% خلال العام مقارنة بمعدل نمو سالب قدره ٠,١% عام ١٩٩٦، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع من ١٠٤,٤ مليون ريال عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١١١,٣ مليون ريال خلال العام. وتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٢,٥% . وقد حقق القطاع الزراعي معدل نمو قدره ٩,٥%. أما القطاع السمكي فقد حقق معدل نمو بلغ ٨,٤% مرتفعاً من ٢٨,٦ مليون ريال عام ١٩٩٦ إلى ٣١ مليون

ريال خلال العام. وتمتلك السلطنة ثروة سمكية هائلة لا يستغل منها سوى نسبة محدودة للغاية، حيث يصل طول سواحلها إلى حوالي ١٧٠٠ كم.

١١-٤ قطاع الخدمات :

يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، فقد بلغت نسبة مساهمته ٤٩,١% خلال العام، وحقق معدل نمو بلغ ٥,١%، حيث ارتفع من ٢,٠٥ مليار ريال في عام ١٩٩٦ إلى ٢,١٥ مليار ريال خلال العام. ومن أهم أنشطة هذا القطاع: تجارة الجملة والتجزئة التي ساهمت بنسبة ٢٦,٣% من إجمالي ناتج القطاع ، ثم الخدمات الحكومية بنسبة ٢١,٣% ، فالنقل والتخزين والاتصالات بنسبة ١٣,٧% ، فالأنشطة العقارية بنسبة ١١,٨%.

١٢. التطورات التشريعية:

ينظم قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر عام ١٩٩٤ وتعديلاته اللاحقة شروط وإجراءات الترخيص للاستثمار الأجنبي في السلطنة والضمانات والامتيازات لهذا الاستثمار.

وقد تم خلال العام إنشاء المحكمة التجارية للنظر في الدعاوي التجارية والمعارضات الضريبية وقضايا العمل والعمال ، كما صدرت اللوائح المتعلقة بإجراءات منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للمشاريع الصناعية والمشاريع الأخرى . وصدر مرسوم سلطاني بشأن نظام الدعم المالي للاستثمار في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية .

١٣. تنمية الموارد البشرية :

خصصت الحكومة حوالي ٢٠٧ مليون ريال كمبالغ إضافية لتطوير التعليم الأساسي والتدريب الفني والمهني في إطار الخطة الخمسية الخامسة ١٩٩٦-٢٠٠٠، وقد واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى إحلال العمالة العمانية تدريجيا محل العمالة الوافدة في جميع القطاعات الأهلية والحكومية، وذلك من خلال تطوير السياسات في مجالي التعليم والتدريب لتأهيل العمانيين لسد إحتياجات البلاد من القوى العاملة من مهنيين وفنيين وغيرهم من العمالة المدربة. وقد تم خلال العام اعتماد ٩,٣ مليون ريال للكليات الصناعية ومراكز التدريب المهني التابعة للدولة لتنفيذ برامج التأهيل الفني والتدريب المهني، كما تم إدخال نظام المؤهلات الوطنية المهنية العامة البريطانية في معاهد التدريب الحكومية والخاصة كنظام تدريبي يمكن من خلاله تأهيل العمانيين لتلبية احتياجات القطاع الخاص من العمالة وإحلالهم محل العمالة الوافدة ، ومن

المتوقع أن يتم تدريب حوالي ٤٣ ألف عماني حتى نهاية عام ٢٠٠٠. كذلك تم إصدار قرار بتحديد نسب التعمين (إحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة) الواجب تحقيقها في مؤسسات القطاع الخاص، وتختلف هذه النسب من قطاع اقتصادي إلى آخر.
وتم في نهاية العام إلغاء اللجنة العليا للتدريب المهني والعمل واستبدالها بلجنة متابعة التعمين تتبع ديوان البلاط السلطاني ، وقد حددت اختصاصاتها بمتابعة ومراقبة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بتعمين الوظائف في القطاعين العام والخاص .

١٤. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة العمانية خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت بما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت مدينة مسقط خلال العام انعقاد كل من "منتدى عمان الاقتصادي"، ندوة واقع وآفاق الثروة السمكية في دول مجلس التعاون الخليجي"، "ندوة فرص الاستثمار في المجال الزراعي والسمكي"، "ندوة فرص الاستثمار الصناعي في السلطنة"، "ندوة اندماج واقتناء وتكوين شركات الاستثمار"، "ندوة التوعية والجودة"، "ندوة تحسين الإنتاجية في القطاع الحكومي" "وندوة عن الإستخصاص وآفاقه المستقبلية في سلطنة عمان". ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية في العديد من المؤتمرات والندوات العربية والدولية بهدف إبراز مجالات وميزات الاستثمار في السلطنة.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في السلطنة:
قامت وفود رسمية ورجال أعمال بزيارة كل من الإمارات والسعودية واليابان وفرنسا وجنوب أفريقيا وهولندا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف تعريف رجال الأعمال والمستثمرين في هذه الدول بمجالات وميزات الاستثمار في السلطنة. ومن جهة أخرى استضافت الجهات المعنية وفود رجال أعمال من كل من كوريا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية وتم اطلاعهم على أوضاع الاستثمار في السلطنة.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:
أعلن المركز العماني للترويج الاستثمار وتنمية الصادرات عن توفر فرص استثمار في السلطنة تبلغ تكلفتها حوالي ١٤,٣ مليار دولار، من أبرزها مشروع

لتسييل الغاز الطبيعي ومصهر للألمنيوم ومصنع للبتروكيماويات وآخر للأسمدة ومرفأ للحاويات إلى جانب مشروع سياحي في منطقة السواري يشتمل على بناء ١٣ فندقاً و ١٠٠ فيلا ومرسى للقوارب ومطاعم عالمية. ومن جهة أخرى عرضت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ١٩ مشروعاً صناعياً في السلطنة تقدر تكلفتها بحوالي ١٥١ مليون ريال.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

تم الاتفاق مع دولة الإمارات العربية المتحدة على تأسيس مشاريع مشتركة في السلطنة، وتم توقيع اتفاقية لحماية الاستثمارات مع حكومة جمهورية باكستان الإسلامية.

(١٣)

تقرير مناخ الاستثمار في دولة فلسطين ١٩٩٧

(١٣)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة فلسطين
١٩٩٧

١٠ مقدمة*:

كان عام ١٩٩٧ عاماً صعباً على الفلسطينيين وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، فانسداد الآفاق أمام العملية السلمية أشاع جوا من الحذر والترقب ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية وانعكس ذلك على مجمل حياة المواطنين الاجتماعية والمعيشية.

فقد شهد العام العديد من الأحداث السياسية التي كان لها أثراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، ففي حين تم الاتفاق على انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من مدينة الخليل في بداية العام، بدأت سلطات الاحتلال ببناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم، ومنطقة باب العامود في القدس، وتوسعة العديد من المستوطنات الأخرى، مع استمرار الإغلاق والحصار لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية الذي أدى إلى تكبيد الاقتصاد الفلسطيني خسارة مباشرة فادحة قدرت بحوالي ٤-٦ مليون دولار يوميا.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع كل من الأردن ومصر لتقليل ارتباط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد سلطات الاحتلال الإسرائيلي ظلت هذه الأخيرة تضع العراقيل لإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تحت سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي وعملت على الحيلولة دون إقامة مشاريع بناء محطات كهرباء وشبكات اتصال وإقامة مدن صناعية.
ولمواجهة سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلي، قامت السلطة الفلسطينية بتطوير الاستراتيجيات للانفتاح على الخارج تمثلت في وضع الخطط لإقامة مشاريع المطار والميناء وإقامة جسور جديدة على نهر الأردن.

* يستند هذا التقرير إلى البيانات والمعلومات الصادرة عن مصادر رسمية شملت، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، سوق فلسطين للاوراق المالية، سلطة النقد الفلسطينية، صندوق النقد الدولي، مكتب الأونكتاد في فلسطين ووزارة الصناعة.

ومن جهة أخرى انتهت الجهات المختصة خلال العام من وضع خطة التنمية الثلاثية للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠ التي تقدر تكاليف مشروعاتها بحوالي ٢,٥ مليار دولار.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

أشار تقرير أصدره مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في غزة إلى أن إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/ سبتمبر من العام أضعف بشكل ملحوظ التغيرات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني خلال النصف الأول من العام. وقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٥% خلال العام وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٥٣٥ دولاراً.

ومن جهة أخرى تشير تقديرات البنك الدولي أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لن تزيد عن ٢% نتيجة للخسائر الناجمة عن الحصار الإسرائيلي.
ولكن إذا ما أخذت تقديرات الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الإغلاقات والحصار كما تقدرها السلطات الفلسطينية فإن الصورة تبدو أكثر تشاؤما. فقد أدت الإغلاقات المتواصلة والمتكررة وحصار سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إضعاف الإنتاجية في المنشآت الاقتصادية القائمة نتيجة لصعوبة حركة الأشخاص والبضائع بين المحافظات المختلفة في فلسطين فضلاً عن نقص مدخلات الإنتاج والمواد الوسيطة نتيجة للقيود التي رافقت الإغلاقات على الواردات من الدول العربية وغيرها من الدول وإغلاق المعابر والجسور، فقد بلغت نسبة أيام الإغلاق إلى أيام العمل حوالي ٣٧% وقدرت الخسائر اليومية الإجمالية المباشرة وغير المباشرة بحوالي ٨,٨ مليون دولار يوميا، إضافة إلى خسائر قطاع السياحة المقدرة بحوالي ١٠٠ مليون دولار، وفي ضوء هذه التطورات يقدر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٣,٠١ مليار دولار بانخفاض نسبته ٧% عما كان عليه عام ١٩٩٦.

٠٣ الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي ٨١٤ مليون دولار مقابل ٦٨٤ مليون دولار عام ١٩٩٦ منها ٥١٣ مليون دولار تجبيها حكومة الاحتلال الإسرائيلي لصالح السلطة مقابل ٤٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٦. أما النفقات العامة فقد قدرت بحوالي ٨٦٦ مليون دولار مقابل ٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٦، منها ما نسبته ٥٧,٢% مخصصة للرواتب والأجور، مما يعني أن العجز قد بلغ خلال الفترة ذاتها ٥٢ مليون دولار.

وباستبعاد المساعدات البالغة ٨٤٨ مليون دولار يصبح العجز بحدود ٩٠٠ مليون دولار أي أكثر من ٢٥ % من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٤ الأوضاع النقدية:

واصلت سلطة النقد الفلسطينية كوكيل مالي وبنك مركزي للسلطة الوطنية استكمال الإطار القانوني والتشريعي لعملها وذلك بإصدار قانون سلطة النقد الفلسطينية الذي تمت المصادقة عليه من قبل المجلس التشريعي ورئيس السلطة الفلسطينية.

وقد تضمن القانون الجديد تحديد رأس مال سلطة النقد بمبلغ ١٥ مليون دولار وكذلك تنظيم المهنة المصرفية في فلسطين .

أما معدل التضخم فقد بلغ حوالي ٧,٣% نظراً لارتفاع أسعار المواد الغذائية والسجائر والمنسوجات والملابس مقابل ٧,٩% عام ١٩٩٦ .

وقد بلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين ٢٠ مصرفاً مقابل ١٧ في عام ١٩٩٦، حيث يعمل في الأراضي الفلسطينية ٨ بنوك محلية و ٧ مصارف أردنية و ٣ فروع لمصارف مصرية وفرع لمصرف تابع لسلطات الاحتلال الإسرائيلي وفرع لمصرف أجنبي. وتمارس هذه المصارف عملها من خلال شبكة من الفروع بلغت ٨٨ فرعاً مقابل ٧١ فرعاً في عام ١٩٩٦. منها ٦١ فرعاً في الضفة الغربية و ٢٧ فرعاً في قطاع غزة.

وفي إطار النشاط المصرفي، ارتفع حجم الميزانية الموحدة للمصارف من ٢,٢٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٢,٩١ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٣٢% ويعزى هذا النمو في جانب المطلوبات إلى نمو ودائع العملاء المقيمين التي ارتفعت من ١,٧١ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٦ إلى ٢,٠٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٢١%. وكذلك إلى ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنسبة ٢,٧% وبشكل خاص لارتفاع ودائع المصارف العاملة خارج فلسطين من ٩٣,٩ مليون دولار إلى ٢٤١ مليونا وارتفاع رأس مال المصارف من ١٣٧ مليون دولار إلى ٢١٦ مليونا خلال عام ١٩٩٧.

وعلى جانب الموجودات، لوحظ أن معظم الزيادة قد تركزت في الموجودات الأجنبية حيث ارتفعت من ١,٣٩ مليار دولار نهاية عام ١٩٩٦ إلى ١,٦٤ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٨% وذلك لتوفر فائض من السيولة لدى المصارف لا

يجري استثماره في الداخل نظراً للظروف السياسية والاقتصادية غير المواتية للاستثمار التي سادت البلاد خلال العام.

كما زادت التسهيلات الائتمانية من ٤٢٤ مليون دولار إلى ٦١٣ مليونا بزيادة نسبتها ٤٤,٦%، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية بمبلغ ٧٠ مليون دولار. وقد لوحظ أن نسبة التسهيلات إلى ودائع المقيمين قد وصلت إلى ٢٩,٦% أي ما يقرب من متطلبات سلطة النقد الفلسطينية في هذا الشأن (٣٠%).

٥. سياسة سعر الصرف:

يتم تداول ثلاث عملات رئيسية في فلسطين هي الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي ، وليس لسلطة النقد الفلسطينية أي تدخل في تحديد أسعار صرف هذه العملات وإنما تقوم بمراقبة السيولة لدى البنوك وإجراء عمليات المقاصة للشيكات المحررة بها.

وقد صدر خلال العام قانون الصيرفة لتنظيم عمل الصرافين بما يتناسب والمصلحة الفلسطينية، حيث وفر هذا القانون للصرافين الإطار الرسمي والقانوني لعملهم وحقق لهم الأمان في عدم تعرض أحد لأموالهم المنقولة بين معابر أراضي السلطة وكل من الأردن ومصر والمناطق المحتلة وحدد لهم دائرة العمل القانوني. وجدير بالذكر أنه يوجد في فلسطين أكثر من ٢١٠٠ محل صرافة.

٦. سوق الأوراق المالية:

بدأ التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية في منتصف شهر شباط/ فبراير، وقد تضاعف حجم التداول عدة مرات، كما أن شركات الوساطة مستمرة في تجهيزاتها وتوظيف وتدريب الكوادر اللازمة لخدمة المستثمرين، وتقوم بفتح فروع لها في المدن الرئيسية لإيصال خدمات الوساطة لجميع المواطنين، ويتم التداول عبر شبكة الحاسوب الخاصة بالسوق من خلال شبكة الاتصالات المحلية بين المدن الفلسطينية، ويتم توفير المعلومات بعدالة بين كافة المتعاملين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي ، وبذلك تم تجاوز عقبة الحصار والإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحتلال بين المدن الفلسطينية.

بلغ عدد الشركات المدرجة ١٩ شركة مساهمة عامة إضافة إلى ٦ شركات للوساطة المالية.

وقد بلغ حجم التداول حتى نهاية العام حوالي ٢٥,٤ مليون دولار في حين بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال الفترة حوالي ١٥,٢ مليون سهم .

وقد وصل مؤشر القدس (وهو عبارة عن مؤشر عام لأسعار أسهم الشركات الفلسطينية المدرجة يهدف إلى إعطاء المراقب صورة سريعة عن مجمل حركات الأسعار لذلك اليوم) إلى ١٣٩ نقطة في نهاية العام.
وقد تصدرت شركة الاتصالات الفلسطينية عمليات التداول، إذ استأثرت بنصف كمية وقيمة الأسهم المتداولة في السوق تقريباً منذ افتتاحه.

٠٧ التجارة الخارجية:

تراجعت التجارة الخارجية خلال العام بنسبة ١٠% نتيجة تراجع قيمة الصادرات السلعية إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار، كان نصيب فلسطين المحتلة منها حوالي ٨٨% فيما بلغ نصيب الدول العربية ١٢%. بلغت قيمة الواردات ١,٣٥ مليار دولار، وهو ما يشكل حوالي ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي. ومازال ٩٠% من هذه الواردات يأتي من الأراضي المحتلة. وقد سجل الميزان التجاري عجزاً قدره ١,٠٥ مليار دولار وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ٢٢%.

وقد وقعت حكومة الأردن والسلطة الفلسطينية بالأحرف الأولى اتفاقية لتسهيل حرية حركة بعض السلع الزراعية من فلسطين كالعنب والحمضيات تكون معفاة من رسوم الجمارك الأردنية. وهذه الاتفاقية جزء من سياسة تجارية فلسطينية واسعة نحو تحرير التجارة مع الأردن ومصر.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

يشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي حول تقديرات ميزان المدفوعات الفلسطيني إلى أن العجز في الحساب الجاري تراجع إلى ٦٣٣ مليون دولار هذا العام مقابل ٧٠٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ بانخفاض نسبته ١١% وبلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢١% مقابل ٣٥% عام ١٩٩٦.

٠٩ الديون الخارجية:

يشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن الديون الخارجية للسلطة الفلسطينية ارتفعت من ٨٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٨٢ مليون دولار خلال العام. وقد بلغت نسبة هذه الديون من الناتج المحلي الإجمالي

حوالي ٦% مقابل ٣% في عام ١٩٩٦. ويأتي بنك الاستثمار الأوروبي ومؤسسة التمويل الدولية في مقدمة الدائنين للسلطة الفلسطينية.

وقد تسبب عدم وفاء الدول المانحة بتعهداتها والتزاماتها خلال العام إلى ارتفاع مديونية السلطة الفلسطينية الخارجية، إذ تعهدت هذه الدول بدفع مبلغ ٨٨١ مليون دولار خلال العام، إلا أنها لم تدفع حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر سوى ٣٣٤,٥ مليون دولار.

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

في محاولة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني أعلن عن إطلاق صندوق برعاية وتمويل من البنك الدولي لضمان الاستثمار في المناطق الفلسطينية ضد المخاطر السياسية. وهذا الصندوق الذي وفرت له الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) ١٠ مليون دولار يسمح للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في الضفة الغربية وغزة بتأمين استثماراتهم ضد المخاطر غير التجارية لاسيما الإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هذه المناطق.

تشير البيانات المتوافرة إلى أن مجموع الاستثمارات المصادق عليها بلغ ١٥٠,٦ مليون دولار، كان نصيب الاستثمار المحلي منها حوالي ٩٢,٤ مليون دولار ما نسبته ٦١,٤% من إجمالي الاستثمارات، في حين بلغ الاستثمار الخارجي ٦,٩ مليون دولار أو ما نسبته ٤,٦ %، أما الاستثمار المشترك فقد بلغ ٥١,٣ مليون دولار ما نسبته ٣٤ % من إجمالي الاستثمارات.

وقد توزعت تلك الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فقد نال قطاع الخدمات المركز الأول باستثمار بلغ ٥٢,٢ مليون دولار بنسبة ٣٤,٧% من إجمالي الاستثمارات، تبعه القطاع الصحي باستثمار بلغ ٤٦,١ مليون دولار ما نسبته ٣٠,٦ % من إجمالي الاستثمارات ، وجاء القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة باستثمار قدره ٤٤,٦ مليون دولار بنسبة ٢٩,٦%، ثم القطاع السياحي فقطاع التشييد والبناء.

ومن جهة أخرى بلغ الاستثمار الخارجي والمشترك حوالي ٥٨,٢ مليون دولار استثمرت في ٢٢ مشروعاً توظف أكثر من ١٠٠٠ عامل .

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع التشييد والبناء:

بلغت مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٠,٤%، ويوظف حوالي ١٧% من العاملين في الضفة والقطاع.

وتقوم السلطة الفلسطينية بحث المصارف ورجال الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص على دعم مشروع إنشاء الشركة الفلسطينية للإسكان وشركة الرهن العقاري. وقد تقدم البنك الدولي بمنحة للمشروع قيمتها ١٧ مليون دولار ويهدف المشروع إلى إقامة مؤسسة مالية خاصة برأس مال يبلغ ٢٠ مليون دولار وذات كفاءة عالية ترمي إلى تسهيل تدفق رأس المال الخاص إلى قطاع بناء المساكن في الضفة والقطاع. ومن خلال إقامة مؤسسة الرهن العقاري يتم توفير السيولة لهذا القطاع، وذلك بإعادة تمويل قروض الرهن العقاري من قبل المصارف في حين تقوم المؤسسة أيضا بتوفير الضمانات ضد تخلف المدينين عن الدفع. وسيساهم في إنشاء هذه المؤسسة المصارف وشركات التأمين والمؤسسات الاستثمارية.

١١-٢ قطاع الزراعة:

يشكل القطاع الزراعي ما نسبته ٣٠-٣٣% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويوظف حوالي ١٦% من الأيدي العاملة الفلسطينية. وقد تعرض القطاع الزراعي الفلسطيني خلال الربع الأول من العام إلى خسائر تقدر بأكثر من ١٥ مليون دولار نتيجة الأحوال الجوية السيئة إلى جانب الخسائر الناجمة عن الإغلاق والحصار المقدرة بحوالي ٢,٥ مليون دولار، فقد انخفض محصول الزيتون خلال العام بشكل كبير.

ومن التطورات الهامة في قطاع الزراعة ما تم من تطوير لقطاع الزهور حيث جاء في تقرير لمكتب الأونكتاد لمشروع الزهور في فلسطين أن قطاع الزهور شكل ٦٠% من القطاع الزراعي في غزة وما لا يقل عن ٢٥% من الاقتصاد الزراعي لفلسطين قياساً إلى حجم الصادرات، إذ تبلغ المساحة المزروعة بالزهور في غزة ٦٠٠ ألف متر مربع وفي الضفة الغربية ٤٠٠ ألف متر مربع. وتقوم شركة إسرائيلية بتصدير الزهور عن طريق مطار اللد لحساب المزارعين الفلسطينيين مقابل عمولة ٨,٤% من قيمة كل شحنة ويتم تطوير آلية لإنجاح التصدير المباشر للزهور الفلسطينية دون التدخل الإسرائيلي، ويمكن أن يتم ذلك بعد السماح بتشغيل مطار غزة.

١١-٣ قطـــاع الصناعة:

يشير تقرير صادر عن وزارة الصناعـــة الفلســطينية، أن الــوزارة أصــدرت خــلال العام ما مجموعه ١٠٣ رخـــص اســتثمار صنــاعي شــملت الصناعــات الإنشــائية والصناعات المعدنيـــة والهندســية والصناعــات البلاســتيكية والصناعــات الغذائيــة والصناعــات النســيجية وصناعــات الــورق والكرتـــون وصناعـــة الأعـــلاف والصناعات الكيماوية وصناعة التبغ والدخان.

وقد توزعت هذه الصناعـــات علـــى مختلــف المحافظــات. وقــد بلــغ رأس المــال المستثمر فيها ٥٢,٤ مليون دينار أردنـــي بمتوســط ٥٠٩ ألــف دينــار أردنــي لكــل منشأة، وستوظف ١٤٤٤ عاملاً.

وفي إطار الجهود الرســمية والخاصــة لتطويــر القطــاع الصنــاعي تقــوم الســلطة الفلسطينية بالتعاون مـــع بعــض الشــركات الاســتثمارية الفلســطينية مثــل شــركة فلسطين للتنمية والاستثمار (بادكو) وشركة الشــمال، لتطويــر منــاطق صناعيــة فــي مختلف أنحاء فلسطين. ويمكن القول بأن منطقة غزة الصناعيـــة تعتــبر مثــالاً علــى ذلك، إذ تبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة ٤٨٥ ألف مـــتر مربــع تتســع لحوالــي ٢١٢ مصنعاً وتوفر ٢٢ ألف فرصة عمل بشكل مباشر و ٢٥ ألـــف فرصــة عمــل بشــكل غير مباشر.

ويقوم مركز تنمية الأعمال الأوروبي الفلســـطيني الــذي تأســس فــي مدينــة رام الله بمنحة أوروبية بمراجعـــة أداء العديــد مــن الصناعــات الفلســطينية بغــرض تقديــم الخدمات الاستشارية التي تشمل تحسين جودة الصناعـــات وتغليفــها والمســاعدة فــي تصديرها وإيجاد أسواق ومنافذ تسويقية لها في الأسواق الأوروبية .

١١-٤ قطــاع السياحة:

تفيد إحصاءات وزارة السياحة والآثار أن أعـــداد الســياح القــادمين إلــى الأراضــي المقدسة قد تقلصت ، حيث تشـــير الأرقــام إلــى أن عــدد الســياح خــلال الشــهور الثلاثة الأولى من العام بلغ ما نسبته ٥٥% من إجمــالي عــدد الســياح خــلال الفــترة ذاتها من عام ١٩٩٦.

وقد بادرت بعض الشـــركات الوطنيــة بالاســتفادة مــن المــيزة التنافســية للســياحة الفلسطينية ، وبدأت في تنفيذ مشاريع سياحية فـــي قطــاع غــزة وذلــك مــن خــلال إقامة برجين تجاريين وفندق خمس نجــوم تصــل تكلفتــه إلــى ١١٥ مليــون دولار، مما سيوفر ١٢٠٠ فرصة عمل أثناء التشــييد و٦٠٠ فرصــة عمــل دائمــة. ويحتــاج القطاع السياحي إلى اســـتثمارات تقــدر بحوالــي مليــار دولار كحــد أدنــى خــلال السنوات الخمس القادمة ليتمكن من اســتيعاب الزيــادة المتوقعــة فــي الطلــب علــى السياحة الفلسطينية .

١٢. التطورات التشريعية:
يجري العمل على تعديل قوانين تشجيع الاستثمار والمناطق الصناعية الحرة بحيث تكون متطابقة وبعيدة عن أي تناقض حيث تبين أن هناك بعض البنود في مشروع قانون الصناعة تمنح امتيازات تفوق ما هو معمول به في قانون المناطق الصناعية الحرة مما أوجد بعض التناقض ويجري العمل على التنسيق بين مختلف القوانين.

وقد تم خلال العام إعداد ٩ قوانين لوضع وتنظيم قواعد التعامل التجاري والاستثماري والمالي للقطاع الخاص في الإطار الصحيح .

١٣. تنمية الموارد البشرية:
بلغ عدد السكان الفلسطينيين القاطنين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس ٢,٩ مليون نسمة منهم ١,٩ مليون نسمة في الضفة الغربية ومليون نسمة في قطاع غزة، وتقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بحملات مكثفة داخل البلاد وخارجها لتنمية وتطوير العناصر البشرية لا سيما العناصر العاملة في وزارات السلطة ومؤسساتها.

فعلى الصعيد المحلي تقوم السلطة بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الخبرة بعقد ورشات العمل وندوات وحلقات البحث في الجامعات والمعاهد التدريبية ومراكز الأبحاث يحضرها موظفو الإدارة العامة بهدف رفع كفاءتهم العملية واثرائهم بالمعلومات الحديثة وتدريبهم على مختلف أساليب الإدارة والتعامل مع الجمهور وتطبيق الأنظمة والقوانين وتنفيذ الإجراءات العملية. وفي هذا الصدد تم عقد العديد من الدورات التدريبية للعاملين في مجال الضرائب والجمارك والإحصاءات السكانية والاقتصادية والطاقة والحاسوب وادخال المعلومات والتعامل مع أنظمة المعلومات وإنجاز المعاملات عن طريق الحاسوب، وكذلك التدرب على عمليات السوق المالي والتداول. وإدارة الاستثمار، هذا بالإضافة إلى أصول التعامل مع حقوق الملكية الفكرية، وأساليب التحليل الكلي والجزئي والتدريب على أساليب الرقابة ووضع الأنظمة المالية.

أما على الصعيد الخارجي فقد كثفت السلطة الوطنية من إرسال البعثات الخارجية إلى مختلف أنحاء العالم للتدريب على أساليب الإدارة في مختلف المؤسسات واكتساب الخبرات الحديثة من تلك الدول والاطلاع على تجاربها وأخذ ما يتناسب من تلك التجارب.

١٤. الجهود الترويجيـــة:
واصلت الحكومة الفلسطينية خلال العـــام جـــهودها لجـــذب مزيـــد مـــن الاســـتثمارات تمثلت بما يلي:

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض للترويج:
شهد العام انعقاد "المؤتمـــر الأول لرجـــال الأعمـــال والمســـتثمرين المغـــتربين" فـــي غزة وبيت لحم، وخصصت الجلســـة الختاميـــة لنـــدوة عقـــدت فـــي بـــاريس بعنـــوان "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فـــي ظـــل العولمـــة" لمناقشـــة إعـــادة الإعمـــار فـــي مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في طور الانتقال.

ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية ورجـــال أعمـــال فلســـطينيين فـــي عـــدد مـــن المؤتمرات واللقاءات العربيـــة بـــهدف التعريـــف بمجـــالات ومزايـــا الاســـتثمار فـــي فلسطين، منها المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العـــرب الـــذي عقـــد فـــي بيروت.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلـــى دول أخـــرى واســـتضافة وفـــود زائـــرة ترغـــب في الاستثمار في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني:
زار وفـــد اقتصـــادي فلســـطيني كـــلاً مـــن مصـــر والإمـــارات للـــترويج لمشـــاريع استثمارية في مدينة القدس.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:
أعلنت شركتان خاصتان عن عدد من الفـــرص الاســـتثمارية فـــي القطـــاع الســـياحي في فلسطين.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
اتفق كل من اتحاد الغـــرف فـــي مصـــر وفلســـطين علـــى إنشـــاء شـــعبتين لتعزيـــز التجارة والاستثمار بينهما، كمـــا وقعـــت وزارتـــا الصناعـــة فـــي كـــل مـــن مصـــر وفلسطين مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الصناعي بين البلدين.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة:
تم إنشاء منطقة صناعية جديدة في قطـــاع غـــزة وتـــم الاتفـــاق علـــى إقامـــة منطقـــة صناعية فلسطينية مصرية مشـــتركة علـــى الحـــدود بيـــن البلديـــن ومنطقـــة للتجـــارة الحرة بين البلدين.

(إطار رقم ١٣-١)
صندوق الائتمان لضمان الاستثمار

استكمالاً لجهود البنك الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني قامت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) بإنشاء صندوق لضمان الاستثمار في المناطق الفلسطينية من أجل توفير الضمانات لمستثمري القطاع الخاص الأجنبي ضد المخاطر غير التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد وفرت الوكالة للصندوق مبلغ عشرة ملايين دولار بحيث يسمح للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في فلسطين بشراء تأمين ضد هذه المخاطر لا سيما الإغلاقات التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هذه المناطق.

ويغطي الصندوق كافة أنواع الاستثمارات الجديدة من قبل المستثمرين من جنسيات وشركات مرتبطة مع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالإضافة إلى الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة شريطة أن يكون رأس المال المستثمر قد أدخل من خارج فلسطين. وتستطيع الوكالة حالياً أن توفر ضماناً حتى مبلغ يتراوح ما بين ٣-٥ ملايين دولار أمريكي لكل مشروع، وتحاول الوكالة توفير تأمين مشترك وستصدر عقود ضمان لمدة تصل إلى ١٥ عاماً.

إن المخاطر التي يتم تغطيتها هي الخسائر الناتجة عن المصادرة والتأميم ، أو مخاطر عدم تحويل العملة والقيود على تحويل ونقل الأموال أو الحروب أو الإضرابات الداخلية .

وتطبق الوكالة شريحة رسوم على عقود ضمان الاستثمار مبنية على رسوم عادية تتراوح ما بين ٠,٥ % و١,٥ % من القيمة الكلية المراد ضمانها ويتم تحديد هذه الرسوم طبقا للظروف المواكبة لمخاطر المشروع نفسه .

(إطار رقم ١٣-٢)
نشاط مؤسسة التمويل الدولية في فلسطين

يشير التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية إلى أن المؤسسة كانت قد وافقت على تمويل ٧ مشاريع فلسطينية جديدة بقيمة ٦٧,٩٥ مليون دولار، واشتمل ذلك على مشروع تمويل المؤسسات الصغيرة في الضفة الغربية بالتعاون مع البنك العربي بقيمة ٣٥ مليون دولار ومشروع لتمويل المؤسسات الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتعاون مع البنك الأهلي الأردني بقيمة ٣ ملايين دولار، ومشروع لإنشاء فندق درجة أولى في رام الله بقيمة ١١ مليون دولار، ومشروع لصناعة الخرسانة الجاهزة بقيمة ٨٠ ألف دولار، ومشروع لتمويل المؤسسات الصغيرة بالتعاون مع بنك فلسطين للاستثمار بقيمة ١,٥ مليون دولار، ومشروع صناعي بقيمة ٦٥ ألف دولار ، وأخيرا مشروع لإنشاء مجمع صناعي في منطقة المطار بغزة بالتعاون مع شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) وقيمته ١٦ مليون دولار. ويعتبر هذا المشروع مثالاً على عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل دعم النمو الاقتصادي ، إذ يقوم القطاع الخاص بتطوير الموقع الذي من المتوقع أن يجذب استثمارات أخرى من القطاع الخاص المحلي والدولي، وتقوم السلطة الفلسطينية بتمويل البنية الأساسية للمناطق المؤدية إلى الموقع بدعم من مجموعة الدول المانحة وكذلك إيجاد المناخ التنظيمي والقانوني والمؤسسي لإنجاح المشروع. ويتوقع أن يوفر المشروع فرص عمل لحوالي ٢٠٠٠ شخص بشكل مباشر ، ولحوالي ٣٠٠٠ شخص إضافي بشكل غير مباشر. وستوفر مؤسسة التمويل الدولية مليون دولار لرأس المال و ٨ ملايين دولار كقروض، فيما ستوفر المصادر الأخرى مبلغ ٧ ملايين دولار للشركة التي ستعمل على تطوير الموقع .

(١٤) تقرير مناخ الاستثمار في دولة قطر ١٩٩٧

(١٤)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة قطر
١٩٩٧

٠١ مقدمة*:

تركز اهتمام الحكومة القطرية خلال عام ١٩٩٧ على تطوير البنية الأساسية في قطاعي الصناعة والغاز، فقد بلغ ما تم إنفاقه خلال السنوات الثلاثة الماضية حوالي ١٢ مليار دولار، وتعتزم الحكومة استثمار ما بين ١٤و ١٥ مليار دولار على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة. كما ركزت الحكومة على تسريع عملية الاستخصاص وتفعيل دور القطاع الخاص وإدخال بعض الإصلاحات على القطاع المالي فضلاً عن توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل والاستخدام الأمثل للموارد مع المحافظة على كبح جماح التضخم الذي بقي خلال العام في حدود ٣%، وفتحت الحكومة المجال أمام الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع النفط والغاز.

وعلى الصعيد السياسي شهد العام استمرار النزاع القائم بين كل من قطر والبحرين الذي تبحثه محكمة العدل الدولية في لاهاي، وتتولى لجنة مؤلفة من أربع دول أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة سبل إنهاء التوتر بين البلدين.

ومن جهة أخرى شهد العام انعقاد المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدوحة لمدة ثلاثة أيام شارك فيه ممثلون عن ٦٥ دولة وحوالي ٩٥٠ شركة ورجل أعمال.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي ٣٣,٨٥ مليار ريال قطري** مقابل ٢٩,٥ مليار ريال عام ١٩٩٦ محققاً بذلك زيادة نسبتها ١٥ % مقابل معدل نمو بلغ حوالي ١٢% عام ١٩٩٦. ويعزى هذا التحسن إلى الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط خلال النصف الأول من العام، وتنامي دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وتدني معدل التضخم.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية المنشورة خاصة تلك الصادرات عن مصرف قطر المركزي.

** الدولار يعادل ٣,٦٤ ريال قطري كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

٠٣ الأوضاع المالية:

استمرت الحكومة في اتباع سياسة مالية متوازنة تهدف إلى الحد من العجز في الميزانية العامة واحتواء ارتفاع حجم الديون في السنوات القليلة المقبلة وذلك بالاستغلال الأمثل لموارد الدولة البشرية والمادية. وكذلك السعي إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقات المشاريع الإنتاجية الكبرى.

وقد أصدر أمير دولة قطر قراراً باعتماد الميزانية العامة للسنة المالية ٩٧-١٩٩٨ التي بدأ العمل بها في مطلع نيسان/ إبريل ١٩٩٧.

وقد بلغت تقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ حوالي ١٣,٤ مليار ريال بزيادة نسبتها ٢٠% عن العام المالي السابق، وقدرت النفقات العامة بحوالي ١٦,٤ مليار ريال مقارنة مع حوالي ١٤ مليار ريال في عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة نسبتها ١٧,٢٩% ، وبالتالي يكون العجز المقدر في حدود ٣ مليار ريال وهو في مستوى العجز المقدر للسنة المالية السابقة. وقد تم تخصيص ١,٢ مليار ريال في الميزانية الجديدة لمشروعات الخدمات العامة والبنية الأساسية وحوالي ١,١ مليار ريال للأنشطة الاقتصادية، وبلغت نسبة العجز في الميزانية العامة حوالي ٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي.

٠٤ الأوضاع النقدية:

تشير البيانات المتاحة إلى أن عرض النقود بمعناه الضيق (ع١) قد بلغ في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر من العام موضوع التقرير حوالي ٣,٩٧ مليار ريال يمثل حوالي ١٩% من هيكل السيولة مقابل ٣,٥٩ مليار ريال في نهاية شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٦ وما نسبته ١٨,٦% من هيكل السيولة محققاً بذلك زيادة نسبتها ١٠,٧% عما كان عليه في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦. وبلغ عرض النقود بمفهومه الواسع (ع٢) في نهاية أيلول/سبتمبر حوالي ٢٠,٩٥ مليار ريال مسجلة بذلك زيادة نسبتها ٨,٥% عن الفترة ذاتها من العام ١٩٩٦.

وبلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية في نهاية شهر أيلول/سبتمبر حوالي ٣٦,١ مليار ريال مقابل ٣٤,٣ مليار ريال في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ محققاً بذلك ارتفاعاً نسبته ٥% خلال الفترة المذكورة.

وانخفض إجمالي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية أيلول/سبتمبر لتبلغ حوالي ١١,٠١ مليار ريال مقابل ١١,٥٤ مليار ريال في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦ بانخفاض نسبته ٤.٥%. وقد بلغت الموجودات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي حوالي ٢,٩٨

مليار ريال في نهاية الفترة مقابل ٢,٦٩ مليار ريال في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٠,٦%.

ومن جهة أخرى واصل مصرف قطر المركزي سياسته التي بدأها اعتباراً من مطلع شهر آب/أغسطس ١٩٩٥ في تحرير أسعار الفائدة، إذ أصبح للمصارف التجارية الحرية في حساب الفائدة على القروض بدون حد أعلى فأخذت بتحديد أسعار الفائدة والعمولات على التسهيلات الائتمانية مما أدى إلى وجود منافسة بين المصارف العاملة في البلاد. وقد أدت سياسة التحرير إلى اختلاف أسعار الفائدة على الودائع التي تراوحت بين ٦,٥% و ٦,٧٥% خلال العام وهي أعلى قليلا عما كانت عليه عام ١٩٩٦. وقد بلغت نسبة التضخم حوالي ٢,٦% مقابل ٢,٥% في عام ١٩٩٦.

٥. سياسة سعر الصرف:

يرتبط الريال القطري رسمياً بوحدة حقوق السحب الخاصة بعلاقة ثابتة قدرها ٤,٧٦ ريال لكل وحدة سحب خاصة مع وجود هامش يتحرك فيه سعر صرف الريال مقابل حقوق السحب الخاصة يساوي ٧,٢٥%. ومع ارتباط الريال القطري رسمياً بحقوق السحب الخاصة، فإنه يرتبط عملياً بالدولار بعلاقة ثابتة منذ منتصف عام ١٩٨٠ بواقع ٣,٦٤ ريالا لكل دولار.

٦. سوق الأوراق المالية:

تم خلال شهر أيار/ مايو ١٩٩٧ افتتاح "سوق الدوحة للأوراق المالية" بعد أن تم استكمال الإجراءات التنفيذية واللوائح المنظمة لعمل السوق، وفقا للقرار رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ بإنشاء السوق.

وتهدف الحكومة من إنشاء السوق إلى تشجيع المواطنين على الاستثمار في قطاعات الإنتاج المختلفة، وتسهيل عمليات الإستخصاص، وتوفير الفرص الاستثمارية الجديدة، وتحقيق أسعار عادلة للأوراق المالية، وتطوير أساليب وإجراءات التعامل بالأوراق المالية بما يكفل سلامة المعاملات ودقتها ويسرها، وتوفير الحماية للمتعاملين فيها، ويضمن إتمام عملية بيع وشراء الأوراق المالية في جو من النزاهة والحياد من خلال اتباع سياسة الإفصاح عن معلومات الشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق التي يبلغ عددها ١٨ شركة، ويبلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي ٧ مليار ريال قطري. من ناحية أخرى بلغ عدد شركات الوساطة في السوق ٧ شركات منها ٣ مصارف هي، بنك قطر الوطني وبنك الدوحة المحدود والبنك التجاري القطري، وبلغ حجم التداول خلال العام حوالي ٤٠٠ مليون ريال مقابل حوالي ٣٢٣ مليون ريال عام ١٩٩٦ قبل إنشاء السوق بزيادة نسبتها حوالي ٢٣,٨٤%.

٠٧ التجارة الخارجية:

أظهرت البيانات المتوافرة أن صادرات قطر غير النفطية ارتفعت بنسبة ١١,٥% لتبلغ قيمتها ٢,٢١ مليار ريال (٦٠٧,١ مليون دولار) في العام ١٩٩٦ مقابل ١,٩٨ مليار ريال في العام ١٩٩٥ (٥٤٣,٩ مليون دولار) . ومن بين الصادرات غير النفطية التي تسعى الحكومة لزيادتها من خلال الانتفاع بالمخزون الهائل لحقل الشمال هناك الصلب والأسمدة والبتروكيماويات.

وأظهرت تلك البيانات أن واردات قطر زادت أيضا بنسبة ٨,٥% لتصل قيمتها إلى ١٤,٤٩ مليار ريال (٣,٩٨ مليار دولار) مقابل ١٣,٣٥ مليار ريال (٣,٦٧ مليار دولار) في عام ١٩٩٥.

وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول المصدرة إلى قطر وذلك للمرة الأولى منذ أوائل الثمانينات إذ بلغ إجمالي الصادرات الأمريكية لقطر من السلع والبضائع وخاصة السيارات والآلات والسلع الاستهلاكية حوالي ٢,٤٥ مليار ريال (٦٧٤ مليون دولار) وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بصادرات قيمتها ١,٨٨ مليار ريال (٥٢٦ مليون دولار).
وكانت الإمارات هي أكبر مصدر خليجي لقطر بصادرات بلغت قيمتها نحو ٢ مليار ريال (٥٥٠ مليون دولار).

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

سجل ميزان المدفوعات عام ١٩٩٦ تحسنا ملحوظا عما كان عليه في عام ١٩٩٥ و ١٩٩٤ فقد انخفض العجز إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار مقابل ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ وحوالي ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤. ويرجع السبب في هذا التراجع إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري يصل إلى نحو ١,٤ مليار دولار مقابل مليار دولار فقط عام ١٩٩٥ وذلك في أعقاب زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لزيادة أسعار النفط من جهة وترشيد الإنفاق الحكومي من جهة أخرى.

٠٩ الديون الخارجية:

بلغت الديون الخارجية حوالي ٢,٩٨ مليار دولار في نهاية العام، أي حوالي ١٠,٨٧ مليار ريال قطري. وبلغت نسبة خدمة الدين حوالي ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وجدير بالذكر أنه تم اقتراض حوالي ٧ مليار دولار لتمويل المشاريع المرتبطة بإنتاج الغاز الطبيعي دون حق الرجوع إلى الدولة في حال عدم الوفاء وتم ربط خدمة الدين بالعوائد المتحصلة من بيع الغاز الطبيعي المسال.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البنـــد .

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع النفط والغاز:
تقدر احتياطات قطر المؤكدة من الغاز الطبيعي بحوالـــي ٥٠٠ تريليـون قـدم مكعـب وهو ثالث أكبر احتياطي في العالم بعد إيران وروســيا، فـي حيـن تقـدر احتياطاتـها من النفط بحوالي ٣,٧ مليار برميل. وقد بلغ إجمالي معـدل إنتـاج قطـر مـن النفـط أكثر من ٥٠٠ ألف برميل يومياً خلال العام. وجديـر بـالذكر أن الحكومـة القطريـة قد وقعت اتفاقاً مع اليابان لبيعـها سـتة ملايين طـن مـن الغـاز الطبيعـي سـنوياً وتعاقدت مع كوريا لتزويدها بحوالي ٤,٨ مليون طـن مـن الغـاز الطبيعـي سـنوياً. ومن جهة أخرى تم توقيع اتفاقية بالأحرف الأولـى لتصديـر الغـاز إلـى كـل مـن تركيا والهند والصين ولبنان، وقد تم في مطلع العـام تصديـر أولـى شـحنات الغـاز الطبيعي المسال باتجاه محطة "كاواغويـا" اليابانيـة.

١١-٢ قطاع الصناعة:
أدت سياسة الدعم المتواصل التـي تتبناهـا الحكومـة إلـى تفعيـل وتنشـيط القطـاع الصناعي، وقد نجم عن تلك السياسة نمـو العديـد مـن الصناعـات المتنوعـة التـي شارك فيها القطاعان العام والخاص علـى حـد سـواء. وفـي ظـل ذلـك التطـور المتنامي أصـدرت إدارة التنميـة الصناعيـة مجموعـة مـن الـتراخيص الصناعيـة الخاصة بالمشـاريع القائمـة و إقامـة مشـروعات جديـدة منـها مشـروع الشـركة القطرية للمنتجات البحرية الذي يعد الأول من نوعه فـي دولـة قطـر، إلـى جـانب مشروع رأس لفان الصناعي لتصنيـع الغـاز، ومشـروع توسـعة مصـانع شـركة قطر للأسمدة الكيماوية وهي أكبر شركة من نوعـها فـي الشـرق الأوسـط وخـامس أكبر شركة من نوعها فـي العـالم، ومشـروع توسـعة مصنـع الحديـد والصلـب، وإنشاء شركة لإنتاج الحديد الإسـفنجي المقولـب بطاقـة ٢ طـن سـنوياً، ومصنـع لإنتاج المادة المحسنة لبنزين السـيارات، بجـانب إنتـاج مـادة الميثـانول وثلاثـي بيوتيل الأثير.
كما صدرت خـلال العـام عـدة قـرارات بمنـح تراخيـص لعـدد مـن المشـاريع الصناعية صغيرة الحجم، منها مشروع إنتاج ملونـات البلاسـتيك، ومشـروع لإنتـاج طلاء البودرة الحراري للألمنيوم والحديد، ومشروع لإنتـاج سـماد الدواجـن. ومـن جهة أخرى وقعت الحكومة عقدا مع شـركة "تاتـا" العالميـة للخدمـات الاستشـارية

الاقتصادية تقدم بموجبه الشركة خدماتها الاستشارية في مجال إعداد ملفات المشاريع الصناعية الكبيرة كثيفة الاستخدام للطاقة لإقامتها في قطر.
وشهد العام أيضا بدء مزاولة بنك قطر للتنمية الصناعية نشاطه في تمويل المشاريع الصناعية القطرية ومساعدة الصناعيين على إيجاد قروض من جهات أجنبية .

وشهد العام الإنتهاء من إنشاء "مدينة رأس لفان الصناعية" التي تم افتتاحها في مطلع العام وبلغت تكلفتها مليار دولار.

١١-٣ قطاع البنية الأساسية:
تواصلت الجهود خلال العام لاستكمال وتوسعة وصيانة مشاريع البنية الأساسية في البلاد شملت تطوير موانئ قطر وإقامة المساكن الحكومية للمواطنين وتعبيد الطرق وغيرها من المشاريع.
ومن جهة أخرى طرحت الحكومة خلال الربع الأخير من العام مجموعة من مشروعات البنية الأساسية الضخمة على شكل مناقصات، تناهز تكلفتها ٢,٥ مليار دولار منها مشروع لإنشاء محطة الكهرباء وتحلية المياه في منطقة رأس أبو فنطاس بتكلفة قدرها ٨٠٠ مليون دولار، ومشروع تحديث مطار الدوحة الجديد بتكلفة قدرها ١٠٠ مليون دولار، ومشروع إقامة أربعة فنادق من الدرجة الممتازة. ومشروع قطر للطرق الأولية ويشمل إعادة بناء وتطوير ٢٨٠ كيلو متر من الطرق الأولية، وتوسيع ثلاثة طرق رئيسية إلى جانب إنشاء شبكة طرق جديدة بتكلفة تصل إلى حوالي ١٢٠٠ مليون دولار.

١٢. التطورات التشريعية:
اهتمت الحكومة خلال العام بإعداد مشاريع قوانين تؤهل المستثمرين الأجانب لتملك حصص غالبية في المشاريع القطرية خاصة في مجال الصناعات التحويلية، صناعات الأسمدة والحديد والصلب والصناعات البتروكيماوية.
وقد أدخلت الحكومة تعديلات جوهرية على قانون استثمار الأموال الأجنبية في قطر شملت السماح للمستثمر الأجنبي امتلاك غالبية تفوق ٥٠% في أي مشروع.

ومن جهة أخرى صدر مرسوم أميري يعدل قوانين المصارف بصورة تسمح للبنك المركزي بإصدار تصاريح لفتح وحدات مصرفية للمعاملات الخارجية. كما يجرى العمل على إعداد دراسة للسماح لغير القطريين بالاستثمار في الأسهم

القطرية من خلال صناديق الاستثمار على غرار ما تم في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تم في هذا الشأن إعداد مشروع قانون صناديق الاستثمار.

وبهدف تهيئة كافة السبل لتطوير القطاع الخاص ولتعزيز مشاركته في التنمية الاقتصادية صدر قانون التنظيم الصناعي الذي يهدف إلى تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التصنيع.

١٣. تنمية الموارد البشرية :
لم تتوافر معلومات وبيانات رسمية عن هذا البند .

١٤. الجهود الترويجية :
في ضوء اهتمام الحكومة بجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية قامت خلال العام بالجهود التالية :-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض:
شهدت العاصمة القطرية انعقاد المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤتمر الدوحة الثاني للغاز الطبيعي ، ندوة الدوحة للتحكيم التجاري الدولي، الاجتماع العاشر لخبراء البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية، وندوة حول دور القطاع الخاص في التنمية . كما شاركت وفود رسمية قطرية في كافة المؤتمرات واللقاءات الخليجية وعدد من المؤتمرات واللقاءات العربية منها المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في بيروت ومؤتمر الصناعة في الدول العربية المنعقد في دمشق.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود استثمارية ترغب في الاستثمار في الدولة :
شارك خلال العام وفد استثماري قطري ضمن وفد استثماري خليجي في زيارة كوريا والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية لتعريف المستثمرين في هذه الدول بمجالات وميزات الاستثمار في دول الخليج العربية.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة :
أعدت الحكومة ما يربو على ٥٠ فرصة استثمارية في الدولة تم عرض عدد منها خلال انعقاد المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في بيروت، وخلال انعقاد المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدوحة.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى :

شهد العام توقيع عدة اتفاقيات بين حكومتي قطر وكوريا خاصة بحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي وتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية. كما شهد العام توقيع اتفاقية لإنشاء مجلس أعمال قطري روماني ووضع أسس التعاون الاقتصادي الخليجي الأوروبي .

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة :

تم خلال العام افتتاح مدينة رأس لفان الصناعية لتصبح أكبر مدينة صناعية في دولة قطر.

(١٥)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة الكويت
١٩٩٧

(١٥)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة الكويت
١٩٩٧

١٠ مقدمة*:

تواصلت جهود الحكومة خلال عام ١٩٩٧ في تنفيذ برنامج عملها للعام الثاني الذي تركز على معالجة العجز في الميزانية العامة وترشيد الإنفاق وتنمية الإيرادات غير النفطية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي وتحقيق معدل مقبول لنمو الناتج والدخل وتشجيع القطاع الخاص لمزيد من الاسهام في التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة العمالة في القطاع الحكومي وتنفيذ برنامجي الاستخصاص والعمليات المقابلة. وقد تميز العام المالي ١٩٩٧/٩٦ بتحقيق أول فائض في الميزانية بعد ١٥ عاماً من العجز.

على الصعيد السياسي ساد العام استقرار سياسي وأمني ساهم في تحسين مناخ من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن جهة أخرى شهد العام انعقاد المؤتمر الثامن عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة الكويتية. وقد اتسمت الدورة بالطابع الاقتصادي إذ تم اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من أهمها السماح للمصارف الوطنية في دول المجلس بفتح فروع لها في باقي الدول الأعضاء، ومشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس وإقامة الاتحاد الجمركي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

٢٠ الأداء الاقتصادي:

سجل الاقتصاد الوطني تحسناً ملحوظاً خلال العام إذ بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤,٨% مقابل ٤% عام ١٩٩٦، ويعزى هذا التحسن إلى عوامل داخلية وخارجية أهمها اتباع سياسة ترشيد الإنفاق وتبني جملة من السياسات المالية والنقدية، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال النصف الأول من العام. وقد حقق القطاع النفطي الذي يمثل حوالي ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره ٦,٢% بالأسعار الجارية فيما حققت القطاعات غير النفطية معدلات نمو تراوحت بين ٣,١% و ٤,٥%.

---

* يستند هذا التقرير إلى المصادر التالية: التقارير السنوية والدورية لوزارة المالية التقارير الفصلية والسنوية لبنك الكويت المركزي، التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار.

٠٣ الأوضاع المالية:

حقق الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ فائضاً قدره ٥٠٢,٤ مليون دينار كويتي** إذ بلغت المصروفات حوالي ٣,٨٩ مليار دينار مقابل ٤,١ مليار دينار في العام المالي ١٩٩٦/٩٥. كما بلغت الإيرادات المحققة حوالي ٤,٣٩ مليار دينار مقابل ٣,٥ مليار دينار في العام المالي ١٩٩٦/٩٥. وتعزى هذه الزيادة في الإيرادات إلى استمرار ارتفاع متوسط أسعار النفط عالمياً خلال عام ١٩٩٦ واستمرار تماسكها في النصف الأول من العام. وقد خصص من هذا الفائض ما مقداره ٤٣٩,١ مليون دينار لاحتياطي الأجيال القادمة، وعليه بلغ صافي الفائض حوالي ٦٣,٢ مليون دينار. وقد بلغت الإيرادات النفطية حوالي ٣,٩ مليار دينار تمثل حوالي ٩٠% من إجمالي الإيرادات، وبزيادة قدرها ٩٤٦ مليون دينار عما كان عليه عام ١٩٩٦. وقد حققت جهود الحكومة نجاحاً نسبياً في تنمية الإيرادات غير النفطية عن طريق رفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة خاصة في مجال الخدمات الهاتفية واستهلاك الكهرباء بجانب فرض الرسوم على بعض الخدمات الأخرى.

بلغ حجم الدين المحلي حوالي ٤,٨٦ مليار دينار حتى نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٧. ويشتمل هذا الدين على ثلاث مكونات هي: أذونات الخزينة برصيد ٩٧٤,١ مليون دينار، وسندات الخزينة برصيد ١,٢٢ مليار دينار ثم سندات المديونيات الصعبة برصيد ٢,٦٧ مليار دينار.

٠٤ الأوضاع النقدية:

سجل عرض النقد بمفهومه العريض خلال العام زيادة ملحوظة إذ ارتفع من ٧,٢٢ مليار دينار في نهاية عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٧,٥٦ مليار دينار هذا العام، مسجلاً بذلك معدل ارتفاع قدره ٤,٧%، إلا أن إجمالي موجودات البنك المركزي سجلت تراجعاً طفيفاً لتبلغ حوالي ١,١١ مليار دينار. من جهة أخرى سجل الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة) ما مقداره ٢,٢٣ مليار دينار بزيادة نسبتها ١٠,٤% عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٦.

أما فيما يتعلق بالودائع فقد سجلت ودائع القطاع الخاص زيادة نسبتها ٣٣% عن عام ١٩٩٦ لتبلغ حوالي ٧,٢١ مليار دينار منها ٦,٠٦ مليار دينار ودائع بالعملات المحلية وحوالي ١,١٥ مليار دينار بالعملات الأجنبية.

** الدينار الكويتي يعادل ٣,٣ دولار أمريكي كما في ١٩٩٧/١٢/٣١

وتشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية إلى حوالي ٤,٣٢ مليار دينار مسجلة معدل زيادة قدرها ٢٤,٩% عما كانت عليه عام ١٩٩٦. أما على صعيد أسعار الفائدة على أذونات الخزانة لثلاثة أشهر فقد بلغت حوالي ٦,٩% مقابل حوالي ٧% عام ١٩٩٦.

هذا وقد أدت ظاهرة الاستقرار النقدي وسياسة البنك المركزي الرامية إلى تعزيز وسائل الرقابة المصرفية إلى تذبذب معدلات التضخم في حدود ضيقة جداً إذ بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي ٢,٨% مقابل حوالي ٢.٥% عام ١٩٩٦.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

على الرغم من السياسة المعلنة بربط الدينار بسلة من العملات الرئيسية فقد تأثر سعر الصرف بتقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي بصورة ملحوظة، إذ سجل متوسط سعر الصرف اتجاهاً تنازلياً مقابل الدولار بلغ في نهاية العام حوالي ٣,٢٤ دولار مقابل الدينار.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

شهد سوق الأوراق المالية نشاطاً ملحوظاً خلال العام، إذ ارتفعت مؤشرات التداول وأسعار أسهم الشركات المدرجة مما أدى إلى ارتفاع المؤشر العام للسوق وتسجيله أعلى رقم قياسي في تشرين ثاني/نوفمبر من العام ليصل إلى حوالي ٢٨٢٣,٤ نقطة. وكان لوجود نظام الهامش أثره الملحوظ في تنشيط السوق حيث لعبت المحافظ المالية دوراً رئيسياً في رفع أسعار الأسهم ومؤشرات التداول، كما كان لسياسات الاستخصاص المستمرة منذ سنوات دورها في تنشيط السوق وضخ أموال جديدة إليه. كما كان للنتائج المالية الجيدة للشركات المدرجة في السوق تأثير إيجابي في زيادة نشاط السوق. من جهة ثانية اتخذت لجنة الأوراق المالية وإدارة السوق عدداً من الإجراءات التي ساهمت في رفع كفاءة السوق من بينها تعديل ضوابط وشروط إدارج الشركات ورفع الحد الأدنى لرأسمال الشركة إلى ٢ مليون دينار وطلب إصدار بيانات مالية ربع سنوية.

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق ٧٤ شركة منها ٩ شركات غير كويتية. بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات الكويتية حوالي ٨,١ مليار دينار أو ما يعادل ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال العام حوالي ٣٣,٩٦ مليار سهم بمعدل زيادة قدره ٣٢% عن عام ١٩٩٦، في حين بلغت قيمة التداول ١٠,٥ مليار دينار بزيادة نسبتها ٨١% عن عام ١٩٩٦. أما المعدل اليومي للتداول فقد بلغ ١٣٤,٧

مليون سهم بقيمة ٤١,٥ مليون دينار نفذت بمعدل ٢٤٠٠ صفقة يومياً (حوالي ٢٥١ يوم تداول).

وعلى المستوى القطاعي تقدم قطاع الشركات الاستثمارية كافة القطاعات الأخرى من حيث كمية الأسهم المتداولة وقيمتها وعدد الصفقات إذ استحوذ على ما نسبته ٣١,٩% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحوالي ٢٩,٨% من إجمالي عدد الصفقات و ٣٠,٧% من إجمالي قيمة التداول واحتل قطاع الشركات العقارية المرتبة الثانية إذ شكل ما نسبته ٢٧,١%من عدد الأسهم، ٢١,٦% من عدد الصفقات و ٢٣,٣% من إجمالي قيمة التداول، فيما جاء قطاع الشركات الصناعية في المرتبة الثالثة بمعدلات ١١,١% من عدد الأسهم المتداولة، و ١٥,٧% من إجمالي عدد الصفقات وحوالي ١٤.٢% من القيمة الكلية للتداول.

أما فيما يتعلق بوحدات الصناديق الاستثمارية وعددها ثلاثة صناديق هي صندوق الاستثمار الأول وصندوق القروض العقارية وصندوق الاستثمار العقاري، فقد تم تداول ٤,٦ مليون وحدة بارتفاع ٢,٥ مليون وحدة بنسبة زيادة قدرها ١١٦,٦% عن عام ١٩٩٦. كما ارتفع عدد الصفقات من حوالي ٦٥٠ صفقة في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٠٧٩ صفقة بنسبة زيادة قدرها ٦٦% فيما انخفضت قيمة التداول إلى ٦,٨ مليون دينار مقابل ١٢,٨ مليون دينار عام ١٩٩٦.

٠٧ التجارة الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن جملة الصادرات خلال العام بلغت حوالي ١٤,٢٩ مليار دولار مقابل ١٣,٨٩ مليار دولار في عام ١٩٩٦ محققة معدل زيادة طفيفة بلغت حوالي ٢,٩%. أما الواردات فقد بلغت حوالي ٨,٠٨ مليار دولار مقابل ٧,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ بنسبة زيادة قدرها ٦,٥%. وبذلك يكون الميزان التجاري قد حقق فائضاً للعام الخامس على التوالي قدره ٦,٢١ مليار دولار وهو حجم الفائض ذاته الذي تم تحقيقه عام ١٩٩٦.

ويمثل الفائض في الميزان التجاري ما يقدر بحوالي ١٩,٦% من الناتج المحلي الإجمالي.

تفيد البيانات المتوافرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الدول المستوردة من الكويت، إذ بلغت الصادرات إليها حوالي ٢٠,٧% من جملة الصادرات، فيما احتلت مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة دول أوروبا الغربية المرتبتين الثانية والثالثة بما نسبته ١٦,٨% و ١٤,٧% من جملة الصادرات على التوالي. أما فيما يتعلق بالواردات فإن مجموعة دول أوروبا الغربية تأتي في مقدمة قائمة شركاء الكويت التجاريين بنصيب نسبته ٤٥,١%

من إجمالي الواردات، يليها مجموعة الدول الآسيوية بنسبة ٢٩,٩% فمجموعة دول الأمريكتين بنصيب قدره ٢٢,٧%، ثم مجموعة الدول العربية بحوالي ١٢,١% من جملة الواردات. أما فيما يتعلق بالصادرات فيمثل النفط الخام ما نسبته ٩٥% من إجمالي الصادرات.

أما فيما يتعلق بهيكل التركيب السلعي للواردات خلال العام فقد احتلت مجموعة السلع الاستهلاكية المرتبة الأولى بما نسبته ٤٣,١% من إجمالي الواردات، وجاءت مجموعة السلع الوسيطة في المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره ٣٨,٧%.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن ميزان الحساب الجاري قد سجل خلال العام فائضاً قدره ٣,٨ مليار دينار مقابل ٣ مليارات دينار عام ١٩٩٦ أي ما نسبته حوالي ١١,٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

٠٩ الديون الخارجية:

بحلول عام ١٩٩٦ سددت الكويت كافة التزاماتها المالية وديونها الخارجية المستحقة عليها.

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لم تتوافر بيانات رسمية حول هذا البند.

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع النفط والغاز:

يشكل قطاع النفط والغاز حوالي ٥٥% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٩٥% من حصيلة الصادرات السلعية وحوالي ٩٠% من الإيرادات العامة للدولة، الشيء الذي يجعل الاقتصاد الوطني يتأثر مباشرة بالتغيرات في أسعار النفط العالمية. ويقدر الاحتياطي المؤكد من النفط الخام بحوالي ٩٧ مليار برميل أي ما نسبته ٩,٦% من إجمالي الاحتياطات العالمية المؤكدة، فيما تقدر احتياطات الكويت من الغاز بحوالي ١,٦ تريليون متر مكعب، وتمثل حوالي ١,١% من الاحتياطي العالمي المؤكد.

تبلغ حصة الكويت من إنتاج النفط حاليا حوالي ٢ مليون برميل يومياً فيما تبلغ الطاقة الإنتاجية ٢,٥ مليون برميل. وتسعى الدولة لرفع إنتاجها إلى ٣ ملايين برميل بحلول عام ٢٠٠٠ وإلى حوالي ٣,٥ مليون برميل بحلول عام ٢٠٠٥

وذلك باستغلال حوالي ٦٤٩ بئراً جديدة بالإضافة إلى مضاعفة إنتاج الحقول البرية في المنطقة المحايدة الواقعة على الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية.

من جهة أخرى تبلغ طاقة التكرير المحلية الحالية حوالي ٩٠٠ ألف برميل يومياً. أما طاقة التكرير لشبكة المصافي الخارجية فإنها تبلغ حوالي ٢٥٠ ألف برميل يومياً في مصفاة صقلية التي تدار مناصفة بواسطة مؤسسة البترول الكويتية وشركة أيني الإيطالية.

١١-٢ قطاع الصناعة:

تساهم الصناعة التحويلية بحوالي ١٠% في الناتج المحلي الإجمالي. وتتميز الصناعة بصغر حجم المشروعات الصناعية المتمثلة في الصناعات الغذائية والبلاستيكية والألمنيوم. وترتكز استراتيجية التصنيع وتوجهات التنمية الصناعية على الصناعات ذات الصبغة التصديرية المنافسة للصناعات المشابهة في دول الجوار ذات القاعدة الإنتاجية المماثلة. ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الإنتاجية التي ينشط فيها القطاع الخاص. ويساهم وجود بنية أساسية متطورة وإمكانات تمويلية هائلة فضلاً عن الخبرة الإدارية الواسعة في تطوير القطاع الصناعي ونموه بمعدلات عالية.

وقد سعت الحكومة إلى توفير الإطار المؤسسي لتنمية النشاط الصناعي والنهوض به من خلال إنشاء الهيئة العامة للصناعة بغية دعم الصناعات القائمة والناشئة.

١٢. التطورات التشريعية:

تم تشكيل لجنة للنظر في وضع مشروع قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في دولة الكويت.

١٣. تنمية الموارد البشرية:

أولت الدولة التعليم الجامعي والتقني أهمية خاصة في إطار استراتيجيتها المتعلقة بزيادة نسبة توطين العمالة واستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية. وفي هذا السياق طالبت الدولة القطاع الخاص بضرورة استيعاب الكوادر الوطنية حديثة التخرج وتوفير التدريب والتأهيل المهني لها.

وفي مجال التدريب تبذل الدولة جهوداً مقدرة في تدريب الكوادر الوسطى والفنية وذلك بتوفير فرص التأهيل المهني داخلياً وخارجياً. كما تتوافر في الدولة فرص

التدريب والتأهيل التي يضطلع بها القطاع الخاص إذ تقوم مؤسسات أهلية بتوفير فرص تدريب في مختلف المجالات.

وفي هذا الإطار تقوم شركة الاستثمار البشري- التي تم تأسيسها قبل ثلاث سنوات- بتنفيذ عدد من مشاريع وبرامج التدريب والتأهيل على مستوى طلاب المدارس والجامعات والشباب حديثي التخرج بهدف ضمان الاستقرار الوظيفي مستقبلاً.

١٤. المجهودات الترويجية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات شملت ما يلي:

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت مدينة الكويت خلال العام انعقاد عدد من الندوات والمؤتمرات منها ندوة بعنوان برنامج التخصيص - الأداء والتطلعات، مؤتمر حول التحكيم الدولي وأثره في تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال، مؤتمر العوائق التنظيمية للتجارة والصناعة الكويتية، معرض العقار الأول، معرض السياحة والعقار الدولي الثالث ومؤتمر دولي حول العولمة، فرص التنمية في المنطقة، ومعرض المال في الإسلام.

كما شاركت وفود رسمية ورجال أعمال في العديد من المؤتمرات والندوات العربية منها المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في بيروت.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود استثمارية ترغب في الاستثمار في دولة الكويت:

قام وفد استثماري كويتي ضمن وفد استثماري خليجي بزيارة كل من كوريا والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية للتعريف بمجالات الاستثمار في دول الخليج العربي.

واستضافت إدارة سوق الكويت للأوراق المالية وفداً استثمارياً بريطانياً يرغب في الاستثمار في الأوراق المالية الكويتية.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

أعدت شركة البتروكيماويات الدولية دراسة لمشروع العطريات بتكلفة قدرها ١,٥ مليار دولار. كما أعدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية دراسات أولية لمشاريع صناعية يمكن إقامتها في الكويت.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمارات مع حكومات كل من سوريا، سيريلانكا، ألمانيا، لبنان، زنجبار، بلغاريا، سويسرا، الهند، كرواتيا والبوسنة والهرسك.

كما شهد العام عقد اجتماعات مشتركة للتعاون الاقتصادي مع ممثلي كل من تونس ومصر وماليزيا والفلبين واليابان.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

باشرت الجهات المختصة بإقامة أول منطقة حرة في البلاد.

إطار رقم (١٥-١)
تجربة تطبيق
برنامج العمليات المقابلة (الأوفست) في الكويت

* يهدف برنامج العمليات المقابلة الذي طبقته دولة الكويت إلى دعم القدرات والطاقات الإنتاجية لمختلف الأنشطة الاقتصادية العامة والخاصة. ويقضي البرنامج الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٢ بإلزام الشركات والمؤسسات الأجنبية التي توقع عقوداً عسكرية أو مدنية بما لا يقل عن مليون دينار كويتي (حوالي ٣,٢ مليون دولار أمريكي) مع الدولة بإعادة استثمار ٣٠% من قيمة العقد لإقامة مشاريع داخل الكويت وخارجها. كما يشترط البرنامج على المستثمر الأجنبي إقامة المشروع الاستثماري بالمشاركة مع الشركات أو المؤسسات التجارية الكويتية بنسبة٤٩% للشريك الأجنبي و ٥١% للشريك الكويتي ويمكن للمشروع أن يأخذ أي شكل قانوني كشركة أو مؤسسة تجارية.

* يبلغ عدد الشركات الأجنبية الخاضعة لبرنامج الأوفست ٢٤ شركة تتنوع جنسياتها ما بين الأمريكية والبريطانية والفرنسية والنرويجية والروسية والأسترالية واليابانية، وتبلغ جملة التزامات مشاريع البرنامج ما يزيد عن ٥٠٠ مليون دينار كويتي (حوالي ١,٥٤ مليار دولار أمريكي). أما عدد المشاريع الاستثمارية التي يتم تنفيذها فهي ٧ مشاريع منها ٤ مشاريع في المجال الصناعي بالإضافة إلى مشروع طبي وآخر استثماري وثالث تعليمي.

* ذكر تقرير اللجنة المالية والاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط أن قيام الشركات الأجنبية بتنفيذ التزاماتها بالاستثمار في مشاريع جديدة أو مشاريع قائمة وفقاً لبرنامج العمليات المقابلة يواجه في ظل القوانين السائدة- بعقبات قانونية ومؤسسية تتمثل في الآتي:

١- ضعف ومحدودية الفرص الاستثمارية المتاحة.
٢- ارتفاع معدلات الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية (٥٥% من صافي الأرباح).
٣- عدم استقرار قوانين وإجراءات استقدام العمالة الوافدة.
٤- عدم توافر قانون ينظم العملية الاستثمارية للأجانب.
٥- عدم إضفاء صفة التميز أو الاستعجال لاستصدار التراخيص اللازمة لإنشاء الشركات أو المشاريع التي تتم الموافقة على تأسيسها وفقا للبرنامج.

* يعتبر مشروع إنتاج لفات العازل للماء والرطوبة التي تنفذه شركة جي-كي- أن البريطانية أكبر مشاريع البرنامج التي قيد التنفيذ إذ تبلغ قيمة التزاماته حوالي ٢٨٨,٦ مليون دولار، يليه مشروع مصهر الألمنيوم الذي تنفذه شركة ريثيون الأمريكية بحجم التزام قدره ٩٨,٢ مليون دولار. أما مشروع الخليج للتقنيات الصناعية الذي تنفذه شركة هيوز ايركرافت سستمز الأمريكية فإن قيمة التزاماته تبلغ حوالي ٢٧,٦ مليون دولار.

يبلغ عدد المشاريع الخاضعة للتقويم والدراسة التي تم توقيع مذكرات التفاهم بشأنها ولم يباشر بتنفيذها ١٣ مشروعاً فيما تبلغ جملة التزاماتها المالية حوالي ٥٧٢,٣ مليون دولار. من جهة ثانية من المتوقع أن يتم توقيع مذكرات تفاهم مع سبع شركات أجنبية بجملة التزامات قدرها ٣٥٦,٣ مليون دولار.

من الجدير بالذكر أن شركة ايرو سيبسيال الفرنسية هي الشركة الوحيدة التي أنهت التزاماتها تجاه البرنامج بعد تنفيذ مشروع جهاز الدمية البشرية بقيمة التزام بلغت ٣٠ مليون فرنك فرنسي.

(١٦)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية ١٩٩٧

(١٦)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية
١٩٩٧

١٠ مقدمة*:

واصلت الحكومة اللبنانية جهودها خلال عام ١٩٩٧ في مسيرة إعادة الإعمار والإنماء التي تعتبر حجر الأساس لتحريك الدورة الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي حقيقي وخلق المزيد من فرص العمل. وعلى الرغم من وجود بعض المؤشرات السلبية التي شهدها الاقتصاد المحلي خلال العام مثل تفاقم العجز في الميزانية العامة وتزايد الديون الخارجية، استطاع الاقتصاد اللبناني أن يسجل تحسناً في معدل التضخم نتيجة لنجاح السلطات النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية، كما كان لذلك انعكاس واضح على استقرار سعر الصرف**.

وشهد العام نشاطات مكثفة لتنشيط الاقتصاد، حيث قامت السلطات المختصة بحملة للترويج للقطر من خلال مهرجان التسوق في لبنان الذي أقيم في شهر شباط/ فبراير ١٩٩٧. ومن جهة أخرى تمكنت الحكومة وعدد من المصارف الكبرى من استقطاب اهتمام ومشاركة كبار المستثمرين العالميين أفراداً ومؤسسات نتيجة إصدارات عالمية من الأسهم والسندات إلى أسواق التمويل الدولية. هذا بالإضافة إلى التطورات الهامة التي شهدتها القوانين والتشريعات ذات الصلة بالاستثمار.

٢٠ الأداء الاقتصادي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً خلال العام نسبته ٣% مقابل ٤% عام ١٩٩٦، ليصل إلى حوالي ١٥ مليار دولار. ويعود هذا التراجع في الأداء إلى عدة عوامل داخلية وخارجية أهمها انكماش حجم الاستثمار الذي تراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠% عام ١٩٩٦ إلى ٢٧% خلال العام. كما أن النمو الاقتصادي كان مدفوعاً بزيادة الطلب الكلي أكثر من كونه مدفوعاً بزيادة العرض الكلي.

---

* تستند بيانات هذا التقرير بشكل أساسي إلى البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة، ومصرف لبنان.

** الدولار الأمريكي يعادل ١٥٥٣ ليرة لبنانية كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

٠٣ الأوضاع المالية:

ترمي السياسة المالية التي تتبناها الحكومة إلى تقليص النفقات خاصة النفقات الجارية من خلال تخفيض حجم العمالة المتضخم في الوظائف الحكومية وتقديم حوافز للقطاع الخاص لاستيعابها. كما تقوم الحكومة كذلك بتوجيه الجزء الأكبر من هذه النفقات إلى مجالات استثمارية نشطة لزيادة إنتاجية القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص.

قدرت الإيرادات العامة بحوالي ٣٨١٧ مليار ليرة مقابل ٣٥٣٣ مليار ليرة عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٨%. كما قدرت النفقات بحوالي ٨٠٩٦ مليار ليرة خلال العام مقابل ٧٢٢٥ مليار ليرة عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٢%. وهذا يعني أن النفقات العامة قد فاقت الإيرادات بنسبة ١١٢% خلال العام مقابل ١٠٤,٥% عام ١٩٩٦. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم عجز الميزانية العامة حيث بلغ حوالي ٤٢٧٩ مليار ليرة خلال العام مقابل ٣٦٩٢ مليار ليرة عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ١٥,٩%. من جهة أخرى ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٨% في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٢٣,٤% هذا العام. كما بلغت نسبة خدمة الدين إلى النفقات العامة خلال العام حوالي ٣٧% مقابل ٣٦,٧% عام ١٩٩٦.

٠٤ الأوضاع النقدية:

استمرت السلطات النقدية في مواصلة العمل بالتوجهات العامة التي تستهدف تأسيس ودعم سوق مالية محلية متطورة، فقد واصلت السلطات النقدية تطبيق السياسات النقدية غير التوسعية وسياسة التثبيت النقدي وتطبيق سياسة أسعار الفائدة الفاعلة (المرنة).

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومه الواسع حوالي ٢٦,٤ مليار دولار خلال العام مقابل ١٩ مليار دولار عام ١٩٩٦، مسجلاً بذلك زيادة نسبتها ٢٨% مقابل ٣٠,٨% عام ١٩٩٦. وقد انعكس هذا التطور في ثبات معدل التضخم حيث انخفض من ٨,٩% عام ١٩٩٦ إلى ٨% خلال العام. كما حققت الموجودات الأجنبية لدى مصرف لبنان ارتفاعاً ملحوظاً من ٥,٨٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٦,٣ مليار دولار خلال العام بزيادة نسبتها ٧%. ويعكس هذا التطور في احتياطات القطع الأجنبي لدى المصرف المركزي تزايد إقبال العملاء على التوظيف بالليرة على حساب التوظيف بالعملات الأجنبية نتيجة الأهمية المتزايدة لسندات الخزينة التي أصبحت تشكل أحد مصادر الدخل الثابتة والأساسية

للمتعاملين داخل البلد وكذلك لغير المقيمين من أفراد ومؤسسات. وفي هذا الإطار تمكنت السلطات النقدية من تخفيض المعدل الوسطي لأسعار الفائدة في أسواق النقد وسوق سندات الخزينة من ١٦% و ١٥,٧% عام ١٩٩٦ إلى ١٢,٧%و ١٤,٧% على التوالي خلال العام. ومن جهة أخرى وبهدف تحفيز المصارف على التوسع في العمليات الإقراضية خاصة لقطاعات الإنتاج، قامت السلطات النقدية بتخفيض نسبة الاكتتاب الإلزامي للمصارف في سندات الخزينة اللبنانية من ٦٠% إلى ٤٠% من إجمالي ودائعها بالليرة اللبنانية.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

واصلت الحكومة اللبنانية سياستها الرامية إلى استقرار سوق القطع، فقد حافظ سعر الصرف على ثباته خلال العام إزاء الدولار الذي بلغ ١٥٥٣ ليرة لبنانية في نهاية العام.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

شهد سوق الأوراق المالية في بيروت تطوراً هاماً منذ الافتتاح الرسمي للبورصة في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٦ ويتمثل الهدف الاستراتيجي بعيد المدى للسياسات المعتمدة في هذا المجال في جعل سوق رأس المال اللبناني متطوراً ومنافساً إقليمياً وعالمياً.

وسجل العام تطورات هامة من حيث عدد الشركات والقيمة الرأسمالية وكمية الأسهم المتداولة وقيمة التداول، حيث بلغ عدد الشركات المدرجة خلال العام ٨ شركات مقابل ٧ شركات في عام ١٩٩٦. كما بلغت القيمة الرأسمالية حوالي ٣ مليارات دولار مقابل ٢,٤ مليار دولار أي بزيادة نسبتها ٢٥% عن عام ١٩٩٦. وبلغت كمية الأسهم المتداولة خلال العام ٦٣,٢٢ مليون سهم مقابل ٠,٨٤ مليون سهم عام ١٩٩٦. وقد انعكس هذا التطور الكبير في قيمة الأسهم المتداولة، حيث بلغت ٦٠٩,٦ مليون دولار خلال العام مقابل ٦٦,٦ مليون دولار خلال عام ١٩٩٦ أي بزيادة نسبتها ٨١٥%.

ومن جهة أخرى ارتفع عدد المؤسسات والشركات المالية الوسيطة إلى ١٣ مؤسسة وشركة مقابل ١١ مؤسسة وشركة عام ١٩٩٦.

٠٧ التجارة الخارجية:

شهد العام تطوراً ملحوظاً في التجارة الخارجية، فقد تراجعت قيمة الصادرات من ٧٢٤ مليون دولار إلى حوالي ٦٤٢ مليون دولار بنسبة ١٢,٨% بالمقارنة

مع عام ١٩٩٦، كما تراجعت قيمة الواردات من ٧,٥٦ مليار دولار إلى ٧,٤٦ مليار دولار بنسبة ١,٤%، وانخفض عجز الميزان التجاري من ٦,٨٤ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٦,٨١ مليار دولار خلال العام.

وقد استحوذت المواد النسيجية والمعادن العادية ومصنوعاتها على ثلث حجم الصادرات تقريباً. كما استحوذت صناعات الآلات الكهربائية وتجهيزاتها ومنتجات صناعة الأغذية والمواد الكيماوية على النسبة ذاتها تقريباً. أما فيما يتعلق ببنية الواردات فقد استحوذت الآلات الكهربائية، صناعة الأغذية والمواد الكيماوية على ثلث حجم الواردات تقريباً في حين لم يتجاوز حجم الواردات من المواد النسيجية والمعادن العادية ما نسبته ١٥%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، فيلاحظ اختلاف أسواق الصادارت عن مثيلاتها للواردات من حيث الأهمية النسبية. فعلى مستوى الصادرات تأتي كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الصدارة بنسبة ١٥,١% و ٨,٩٨% على التوالي، وتأتي بعدهما فرنسا بنسبة ٧,١٥% والولايات المتحدة الأمريكية ٦,٠١% وسوريا ٥,٨٩%، والكويت ٤,٥% وتركيا ٤,٢% والأردن ٣,٨٧%. أما فيما يتعلق بالواردات فقد استحوذت كل من إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على ثلث الواردات بنسب مختلفة بلغت ١٣,٢%، ٩,٢%، ٩,٥% على التوالي. ثم جاءت بعد ذلك ألمانيا ٨,٧% ثم سويسرا ٦,٦% ثم بريطانيا بنسبة ٤,٣%، فسوريا بنسبة ٤,٤%.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:

ارتفع عجز الحساب الجاري من ٥,٣٤ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٥,٦٢ مليار دولار بزيادة نسبتها ٥,٢%. ومن جهة أخرى انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠,٣% عام ١٩٩٦ إلى ٣٧,٤% خلال العام.

٠٩ الديون الخارجية:

بلغ حجم الديون الخارجية خلال العام ١٤,٤ مليار دولار مقابل ٨,٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٣٨,٨% وبلغت حصة الديون الداخلية منها حوالي ١٢ مليار دولار والخارجية حوالي ٢,٣ مليار دولار. وينطوي هذا

التطور في توزيع الديون الخارجية على زيادة نسبة حصة الاقتراض الداخلي من مجموع الديون من ٨٢,٩% عام ١٩٩٦ إلى ٨٣,٦ % خلال العام مقابل انخفاض نسبة حصة الاقتراض الخارجي من ١٧,١% إلى ١٦,٤%. كما ارتفعت نسبة المديونية العامة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨٠% عام ١٩٩٦ إلى ٩٥,٢% خلال العام.

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

شهد العام إقبالاً ملحوظاً للاستثمار العربي في القطاع المصرفي، انعكس بصفة رئيسية في إقدام مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين الخليجيين على شراء بنك الاعتماد اللبناني، ومشاركة مجموعة لبنانية وعربية في إنشاء مصرف جديد هو بنك الاستثمار والتنمية، بالإضافة إلى مساهمة مستثمرين ورجال أعمال عرب في كل من بنك بيروت، والبنك اللبناني للتجارة، وبنك عودة.

١١. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع الصناعة:

بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعة حوالي ١.٩ مليار دولار، ويساهم القطاع بحوالي ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل لحوالي ١٥٠-٢٠٠ ألف عامل (١٤% من مجموع العمالة).

وشهد القطاع الصناعي تطوراً هاماً خلال العام، حيث ارتفع عدد المؤسسات الصناعية العاملة من ٤٥٩ عام ١٩٩٦ إلى ٤٧٨ مؤسسة خلال العام، ارتفع عدد العاملين في هذه المؤسسات من ٣٤١٤ عاملاً عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٤١١٤ عاملاً خلال العام بما نسبته ٢٠%. كما زادت رساميل هذه المؤسسات من ٦٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٧١ مليون دولار خلال العام بنسبة ٩,٢%، وبالرغم من هذه التطورات تراجعت قيمة الصادرات الصناعية من ٥٨٧ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٥١٤ مليون دولار خلال العام بنسبة ١٢,٤%.

١١-٢ قطاع السياحة:

انتعشت حركة السياحة نسبياً خلال العام على الرغم من التأثيرات السلبية التي خلفها العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان. فقد ارتفع عدد السياح الوافدين إلى لبنان من ٤٢٥ ألف سائح في عام ١٩٩٦ إلى ٥٥٥ ألف خلال العام أي بمعدل زيادة قدره ٣٠,٧%.

١١-٣ قطاع المصارف:
بلغت موجودات المصارف حوالي ٣٠ مليار دولار بزيادة نسبتها ٢٤,٧% عن عام ١٩٩٦. وقد بلغت الودائع الخاصة لدى المصارف ٢٥,٣ مليار دولار بزيادة نسبتها ٢٧,٥% عن عام ١٩٩٦. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع طاقتها الإقراضية إلى ١٠,٥ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ٢٣,٣% بالمقارنة مع عام ١٩٩٦. وعززت المصارف قاعدتها الرأسمالية خلال العام بحيث ناهز حجم أموالها الخاصة ١,٨ مليار دولار بزيادة نسبتها ٥٦,٦% عن عام ١٩٩٦، كما بلغ معدل كفاية رأس المال حوالي ٢٠%.

١٢. التطورات التشريعية:
لم تتوافر عن هذا البند بيانات رسمية.

١٣. تنمية الموارد البشرية:
لم تتوافر عن هذا البند بيانات رسمية.

١٤. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة اللبنانية خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
عقد في مدينة بيروت ملتقى رجال الأعمال اللبنانيين في أمريكا لإطلاعهم على أوضاع الاستثمار في لبنان، وخصصت الحكومة اللبنانية شهر شباط/ فبراير للتسوق وإطلاع الزوار على مجالات الاستثمار في لبنان، كما شهدت العاصمة اللبنانية انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات العربية من أبرزها المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، والمؤتمر الثالث لأسواق رأس المال العربية. ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية لبنانية في عدد من المؤتمرات الدولية لإبراز مزايا الاستثمار في لبنان.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في لبنان:

شهد العام زيارات وفود رسمية برئاسة رئيس الوزراء شملت زيارات إلى كل من روسيا وكندا وأسبانيا وإيران والمغرب واليونان والسويد وسنغافورة. ومن جهة أخرى استضافت الجهات المعنية اللبنانية وفوداً استثمارية من السعودية

والكويت والإمارات وماليزيا وأمريكا وفرنسا واستراليا واليابان وبلجيكا والصين وهولندا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

تم خلال العام الإعلان عن طرح أسهم مصرفين جديدين، وأعلنت الحكومة عن ١٤ مشروعاً استثمارياً تزيد تكلفتها الاستثمارية على ٣ مليار دولار.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي مع حكومات كل من سوريا والكويت والمغرب والصين وأسبانيا. واتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري مع حكومات كل من استراليا واليونان وإيران وروسيا وأوكرانيا. وكذلك تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري مع الحكومة الأردنية.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

صدر خلال العام مراسيم بإقامة ١٣ منطقة صناعية جديدة، ووافق مجلس الوزراء على إقامة ٧ مناطق صناعية جديدة تمهيدا لصدور مراسيم جمهورية بشأنها. ومن جهة أخرى تم خلال العام إقامة ثلاث مناطق حرة في لبنان.

إطار رقم (١٦-١)

توصيات الخلوة الاقتصادية اللبنانية

تم خلال شهر تموز/ يوليو ١٩٩٧ عقد خلوة موسعة للحكومة والهيئات الاقتصادية الوطنية خصصت لبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية واقتراح الحلول الناجعة لها، وقد خلصت هذه الخلوة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

١- **في الصناعة:** العمل على تحقيق نسبة نمو سنوية تتراوح بين ٦%و٨%، إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية ونصف المصنعة، العمل على إنشاء مجلس تنمية الصادرات، العمل على إنشاء مؤسسة لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوجه نحو صناعات ذات قيمة مضافة عالية.

٢- **في الزراعة:** تبني برنامج عمل لتطوير القطاع، تشجيع الزراعة ذات المردود المرتفع، العمل على إنشاء أسواق بيع مباشر للمنتجات الزراعية وتعزيز الإرشاد الزراعي.

٣- **في السياحة:** العمل على تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٢٠%، إنهاء قضية الأملاك العامة البحرية، تنظيم المدارس الفندقية، تسهيل منح تأشيرات الدخول للسواح ورجال الأعمال، وتشجيع المؤسسات السياحية لزيادة رساميلها والتحول نحو شركات مساهمة.

٤- **في المالية العامة:** ضرورة تعزيز الجباية للإيرادات، توسيع قاعدة المكلفين بدفع الضرائب، تأمين التغطية اللازمة للأعباء المالية التي تستجد، وتحقيق الإصلاح الإداري.

٥- **في التجارة:** إنشاء مركز موحد في كافة المرافق لتسهيل إخراج البضائع، إعادة النظر بالرسوم الجمركية على السيارات وعدم اعتماد رسوم مرتفعة، الابتعاد عن مبدأ منع الاستيراد، تخفيض رسوم التسجيل لعقارات غير اللبنانيين لفترة محددة.

٦- **في مجال الاستخصاص والإصلاح الإداري:** تأليف لجنة مشتركة من القطاعين العام والخاص لدراسة قضايا الإستخصاص والإصلاح الإداري، والعمل على تحقيق الإنماء المتوازن والاستقرار الاجتماعي.

(١٧)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
١٩٩٧

(١٧)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
١٩٩٧

١٠ مقدمة*:

استمرت جهود الدولة خلال عام ١٩٩٧ في توجيه السياسة الاقتصادية لمعالجة المشاكل والسلبيات المترتبة على الظروف الدولية غير الملائمة والانخفاض الملحوظ في أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من العام، وأسفرت تلك الجهود عن تحقيق قدر من النجاح في التخفيف من الزيادة في معدلات التضخم وخلق فرص عمل جديدة وزيادة القدرة الإنتاجية. ومن أبرز المستجدات في هذا المجال صدور قانون جديد لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بعد أن استغرق إعداده ومراجعته ومناقشته في المؤتمرات الشعبية مدة تقارب الخمس سنوات. كما بدأ التفكير جدياً في إقامة منطقة حرة للاستفادة من موقع الجماهيرية وإمكاناتها، وشكلت لجنة لهذا الغرض من القطاعات ذات العلاقة لتحديد الشكل القانوني وتوفير الخدمات الأساسية.

من جهة أخرى استمرت اجتماعات اللجان العليا المشتركة مع كل من مصر وتونس والمغرب، وأبرمت من خلالها اتفاقيات اقتصادية متعددة، كما صدرت عنها عدة قرارات هامة في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية بين الجماهيرية وهذه الدول.
وعلى الصعيد السياسي تواصل اهتمام الجماهيرية بتنمية علاقاتها الخارجية مما ساهم في زيادة الدعم الدولي لموقفها من قضية لوكربي التي أدت إلى فرض مجموعة من العقوبات على الجماهيرية من قبل مجلس الأمن. ولقي الاقتراح المعروض من الجماهيرية لحل هذه القضية عن طريق محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث غير الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تأييداً دولياً واسعاً من خلال تصريحات المسؤولين والبيانات الصادرة عن كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز.

---

* تستند بيانات التقرير إلى التقارير الرسمية التالية:-

تقرير مصرف ليبيا المركزي، تقرير متابعة تنفيذ الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ١٩٩٧، تقرير اللجنة الشعبية العامة، تقرير اللجنة الشعبية العامة للوحدة حول السياسة الخارجية في المجال العربي، النشرات الصادرة عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

على الرغم من البيئة الاقتصادية غير الملائمة بسبب آثار العقوبات المفروضة على الجماهيرية من قبل مجلس الأمن والحكومة الأمريكية، تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ خلال العام حوالي ٠,٥% مقابل ١,٥% عام ١٩٩٦، وقدر بحوالي ١٢,٩٧ مليار دينار ليبي، منها ٢,٩ مليار دينار لقطاع النفط و ١٠ مليار دينار للقطاعات غير النفطية. وقد تصدر قطاع الخدمات العامة والتعليم والصحة بقية القطاعات غير النفطية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته حوالي ٢٩,٢%، وجاء بعده قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٥,١% ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٢,٦% فقطاع النقل والتخزين بنسبة ١١,٤% والزراعة والغابات والصيد بنسبة ٩%. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي ٢٣٥٠ دينار.

٠٣ الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات خلال العام بحوالي ٥,٣٨ مليار دينار، فيما قدرت النفقات بحوالي ٥,٣٨ مليار دينار مما يعني تحقيق توازن كامل في الميزانية العامة.

تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن الإيرادات خلال العام شهدت زيادة قدرها ٧٤٣ مليون دينار عما كانت عليه عام ١٩٩٦. وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام.

أما فيما يتعلق بالنفقات فقد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العام بالمقارنة مع عام ١٩٩٦، حيث زادت بحوالي ٨٦٣ مليون دينار منها ٤٣٨ مليون دينار في بند الأجور والمرتبات وما في حكمها، و٨١ مليون دينار لسداد الدين العام، و٣٣ مليون دينار نفقات الدفاع ومخصصات الدعم.

انخفض رصيد الدين العام المحلي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٦ من ٧,٦٩ مليار دينار إلى ٧,٦٥ مليار دينار خلال الفترة ذاتها من العام، بانخفاض نسبته ٠,٥%.

٠٤ الأوضاع النقدية:

بلغ إجمالي إيرادات البنك المركزي من النقد الأجنبي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام حوالي ٧,٢٧ مليار دولار بمتوسط شهري قدره ٨٠٧,٧ مليون

---

* بلغ السعر الرسمي للدينار الليبي ٢,٧ دولار أمريكي كما في ١٩٩٧/١٢/٣١، وبلغ السعر التجاري ١,٠٢ دينار ليبي للدولار.

دولار، وقد شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته ٧٩,٥% من إجمالي الإيرادات من النقد الأجنبي.

وفيما يتعلق بالمصارف التجارية فإن رصيد الودائع ورأس المال والاحتياطات بلغ في نهاية أيلول/ سبتمبر من العام حوالي ٦,٤٧ مليار دينار مقابل حوالي ٦,٢٣ مليار دينار في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦، بزيادة نسبتها ٣,٨%، تشكل الودائع (حسابات جارية، حسابات توفير وحسابات لأجل) حوالي ٥,٩٤ مليار دينار بنسبة ٩١,٨% من إجمالي موارد المصارف التجارية، بينما يشكل رأس المال والاحتياطات النسبة الباقية وقدرها ٨,٢%، وبلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية التي منحتها هذه المصارف إلى مختلف القطاعات والأنشطة ٤,٨٢ مليار دينار أي ما يعادل ٦٠% من مصادر أموال المصارف التجارية.

ومن جهة أخرى تم تأسيس المؤسسة المصرفية الأهلية التي تتولى الإشراف والتنسيق بين المصارف الأهلية والتجارية، وبلغ حجم رأس المال المكتتب فيه من قبل المصارف الأهلية ٧,٨ مليون دينار، وتمكنت هذه المؤسسة من إيجاد مصادر تمويل للمصارف الأهلية.

٥. سياسة سعر الصرف:

إلى جانب سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي الذي واصل استقراره خلال العام في حدود ٢,٧ دولار، وإلى جانب التعامل المحدود المحظور قانوناً من خلال السوق الموازية التي استقر فيها سعر الدولار في حدود ٣ دينار، فقد شهدت بداية العام التعامل بما يسمى سعر الصرف التجاري بناء على قرار صادر عن اللجنة الشعبية العامة حدد هذا السعر بما يعادل ١,٠٢ دينار للدولار.

وقد حدد الميزان السلعي الذي بلغت مخصصاته ٢,٢ مليار دولار خلال العام نوعية السلع التي يتم حساب قيمة استيرادها بسعري الصرف الرسمي والتجاري، وقد تم استيراد سلع غذائية وأساسية بالسعر الرسمي بمبلغ ١,٢٩ مليار دولار وسلع أخرى بالسعر التجاري بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار، وذلك خلال الأشهر العشرة الأولى من العام.

وطبقا للقانون فان التعامل بالنقد الأجنبي يقتصر على المصارف التجارية وشركة الصرافة والخدمات المالية وفروعها.

٠٦ سوق الأوراق المالية:
لا يزال الاقتصاد الوطني يخضع للتوجيه المركزي ويعتمد على قطاع الدولة في مجال المبادرات الاقتصادية بما في ذلك تحديد المجالات المتاحة للقطاع الخاص، ولذلك لم يظهر حتى الآن اتجاه نحو إنشاء سوق للأوراق المالية.

٠٧ التجارة الخارجية:
بلغت الصادرات خلال العام حوالي ٣,٦٨ مليار دينار، في حين بلغت الواردات ١,٨٦ مليار دينار مما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري خلال العام بمقدار ١,٨٢ مليار دينار أي ما نسبته ١٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبلغت صادرات القطاع النفطي خلال التسعة الأشهر الأولى من العام حوالي ٢,٦٩ مليار دينار، وتعتبر إيطاليا وألمانيا وأسبانيا من أهم الدول المستوردة للنفط الليبي. أما الصادرات غير النفطية فقد بلغت خلال الفترة ذاتها حوالي ٦٦,٧ مليون دينار ومن أهمها الحديد والصلب واللدائن والمنتجات الزراعية والحيوانية والبحرية، وقد تم تصديرها إلى كل من تونس والمغرب ومصر والأردن والجزائر والإمارات والسودان ونيجيريا وإيطاليا.

تشكل السلع التموينية والأجهزة الإلكترونية والسيارات أهم الواردات السلعية. ومن أبرز الشركاء التجاريين في هذا الصدد دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية والصين واليابان، ومن الدول العربية مصر وتونس.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

٠٩ الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

١٠٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

١١٠ القطاعات الاقتصادية الأساسية:
١١-١ قطاع النفط:
تشير البيانات التقديرية إلى أن قطاع النفط احتل المرتبة الأولى خلال العام من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت مساهمته حوالي ٢,٩٨ مليار دينار أي ما نسبته ٢٣%.

تم خلال العام إنتاج ٤٤٣ ألف طن من المنتجات البتروكيماوية و٢٣ مليون لتر من الزيوت المعدنية و٢١,٣ ألف طن من الإسفلت.

وفيما يتعلق بمجال الغاز فقد تم إنتاج ٥٤٧,٥ ألف طن من الميثانول و٤٦٦ ألف طن من الأمونيا و٥٩١ ألف طن من اليوريا.

١١-٢ قطاع الصناعة:

بلغت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٩,٧% لتصل إلى ١,٢٦ مليار دينار.

شهد العام تنفيذ العديد من المشاريع أهمها مصنع للحديد يعمل بتقنية الاختزال المباشر بطاقة ٦٥٠ ألف طن سنوياً، مصنع ضواغط الهواء بطاقة ١٢ ألف ضاغط سنوياً، ٣٣ وحدة إنتاجية لصناعة الملابس ضمن البرنامج الوطني لصناعة الملابس، مشروع إنتاج المادة اللاصقة بطاقة ٣٠٠٠ طن سنوياً، ومصنع إنتاج الصابون السائل والمواد المطهرة بطاقة ٣٠٠٠ طن من الصابون السائل وألف طن من المطهرات سنوياً.

١١-٣ قطاع الزراعة:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦,٩% لتصل إلى حوالي ٩٠٠ مليون دينار.

وقد شهد القطاع تطوراً هاماً في مجال الإنتاج حيث تم إنتاج ٤,٤٢ مليون شتلة غابات وتوفير ١٣١,٥ ألف شتلة زيتون، وإنتاج ١٧٥ ألف طن من الحبوب منها ٢٥ ألف طن قمح و١٥٠ ألف طن شعير ١٢٦ ألف طن من التمور.

١٢. التطورات التشريعية:

من أبرز ما استجد في الجماهيرية خلال العام في نطاق تشريعات الاستثمار صدور القانون رقم ٥ لعام ١٩٩٧ بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، وقد اشتمل على تسع وعشرين مادة تتضمن تحديد المشروعات الاستثمارية التي يهدف القانون إلى تشجيعها، والنتائج التي يجب أن تحققها، ورؤوس الأموال التي يسري عليها والمجالات المسموح بالاستثمار فيها، والمزايا والإعفاءات والضمانات التي يتمتع بها المستثمر في إطار هذا القانون. ونص القانون على إنشاء هيئة تسمى هيئة تشجيع الاستثمار وحدد

اختصاصاتها، كما نص على إلغاء القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ الخاص باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في ليبيا، وأعقب ذلك صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون المذكور التي اشتملت على ثلاث وأربعين مادة تتضمن الإجراءات التفصيلية لتنفيذ أحكامه.

كما صدر خلال العام عدد من التشريعات ذات العلاقة بمناخ الاستثمار من أهمها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ بشان تنظيم استيراد وتوزيع السلع، وقد حدد هذا القانون الجهات والأشخاص الذين يحق لهم بيع السلع وتوزيعها واستيرادها والشروط اللازمة لذلك، كما نص على إلغاء القانونين الصادرين عام ١٩٦٨ بشان احتكار الملح والتبغ.

ومن جهة أخرى أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارات بإنشاء أربعة أجهزة جديدة هي جهاز تنمية وتطوير أشجار الزيتون وجهاز مقاومة الآفات الزراعية وتوفير مستلزماتها والجهاز التنفيذي لإقامة وصيانة الصهاريج والسدود وجهاز تنمية وضمان الاستثمار في الخارج.

١٣ . تنمية الموارد البشرية:

لازال قانون العمل الصادر سنة ١٩٧٠ وقانون الخدمة المدنية الصادر سنة ١٩٦٧ واللوائح الصادرة بمقتضاهما القانونان اللذان ينظمان علاقة العمال بأصحاب العمل وعلاقة الموظفين بالدولة، ولم يشهد العام إجراء أي تعديل عليهما أو إصدار أية تشريعات جديدة تتعلق بالعمل إلا أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات والترتيبات في مختلف القطاعات بهدف ترقية وتطوير الموارد البشرية، من أهمها توفير التجهيزات والمنظومات المتعلقة بالحاسوب للعاملين بقطاع المالية، وإدخال منظومة للحسابات العامة في كل من طرابلس وبنغازي والجبل الأخضر والمكاتب الشعبية الخارجية في كل من القاهرة وتونس ومالطا، تشكيل لجنة عليا لإجراء مسح للقوى العاملة بالجماهيرية واعتماد مبلغ يزيد على ٤ ملايين دينار لهذا الغرض، إدخال أجهزة الحاسب الآلي الحديثة في معظم فروع المصارف التجارية، وإقامة دورات في مجال الإرشاد السياحي على مستوى المناطق شملت ١٦٨ متدرباً.

١٤ . الجهود الترويجية:
واصلت الدولة خلال العام جهودها لجذب استثمارات جديدة تمثلت فيما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت مدينة طرابلس هذا العام انعقاد ملتقى رجال الأعمال والمستثمرين الليبيين مع نظرائهم التونسيين، تم خلاله الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة. ومن جهة أخرى شاركت الجهات المعنية بالاستثمار في عدد من المؤتمرات العربية ذات الصلة بالاستثمار منها المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في بيروت.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود استثمارية ترغب في الاستثمار في ليبيا:
استضافت الجهات المعنية خلال العام وفود رجال أعمال من الصين وبلجيكا وإيطاليا تم تعريفهم بمزايا الاستثمار في ليبيا.

١٤-٣ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
تم خلال العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي وإقامة مشاريع مشتركة مع الجهات المعنية في كل من تونس ولبنان ومصر والمغرب والصين وبلجيكا وغينيا ومالطا وفيتنام.

١٤-٤ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:
تم خلال العام التوقيع بالأحرف الأولى مع الحكومة المصرية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة المشتركة بين البلدين.

(١٨)

تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية ١٩٩٧

(١٨)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية
١٩٩٧

٠١ مقدمة*:

تبلورت معالم أهداف المرحلة الثالثة من الإصلاح الاقتصادي بإعلان الحكومة خلال عام ١٩٩٧/٩٦ عن البدء في تنفيذ مشروعات عملاقة تغير من خريطة مصر الاقتصادية وتقلل من معدلات البطالة مثل دلتا توشكي، ومشروعات التنمية الأخرى في جنوب الوادي وشرق العوينات وشمال وجنوب سيناء، ومشروعات شمال غرب السويس وشرق التفريعة بمنطقة قناة السويس من خلال إقامة مناطق حرة للإنتاج والتوزيع الإقليمي .

كذلك حفلت السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بالعديد من الإجراءات والتشريعات التي تستهدف رفع كفاءة النظام المالي والمصرفي ، وتحسين كفاءة خدمات التصدير لزيادة الصادرات، وتطوير التشريعات التي تحسن مناخ الاستثمار، والإسراع بعملية التحول إلى القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية ، واستكمال الإصلاحات الهيكلية بما في ذلك الإصلاح الاجتماعي وتطوير الإدارة الحكومية وتحرير التجارة.

٠٢ الأداء الاقتصادي :

بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ حوالي ٥,٣% مقابل ٥% خلال السنة المالية ١٩٩٦/٩٥، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٦١,٥مليار جنيه** (بأسعار ١٩٩٢/٩١) مقارناً بحوالي ١٥٣,٤مليار جنيه في السنة المالية ١٩٩٦/٩٥.

وقد بلغت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي ٤٩,٣%، في حين بلغت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية ٥٠,٧%.

---

* يستند هذا التقرير إلى المصادر التالية: البنك المركزي المصري، وزارة الاقتصاد، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة لسوق المال، وزارة قطاع الأعمال العام، وزارة التخطيط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء.

** الدولار يعادل ٣,٤ جنيه كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

كان قطاع التشييد أكثر القطاعات نمواً (بمعدل نمو قدره ٨,٥%)، إذ حظي بإصلاحات تمويلية للعديد من وحداته، يليه قطاع الصناعة بمعدل نمو قدره ٨,٤% نتيجة استفادته من تطوير البنية الأساسية. أما قطاع الكهرباء فقد سجل معدل نمو قدره ٦,٥% نتيجة للتوسعات في المحطات القائمة وبدء تشغيل وحدات جديدة، فيما أدت الزيادة الكبيرة في الإنتاجية إلى نمو القطاع الزراعي بمعدل ٣,٤%.

أما قطاع الخدمات فقد حقق معدل النمو قدره ٦,٤% مقابل ٥,٩% في العام ١٩٩٥/١٩٩٦، وجاء قطاع السياحة في مقدمة تلك القطاعات بمعدل نمو قدره ١٣,٣%، يليه قطاع المال بمعدل نمو ٩,٢% ثم قطاع النقل والمواصلات بمعدل نمو قدره ٨,٤%.

بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ٦٦,٤% مقابل ٦١,٨% في السنة المالية ١٩٩٦/٩٥.

٠٣ الأوضاع المالية :

تمثلت السياسة المالية بالاستمرار في تحقيق الانضباط المالي بترشيد الإنفاق مع تحسين كفاءة الجهاز الإداري للدولة وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية لرفع مستوياتها وكذلك الحفاظ على البيئة ، ولم تعتمد السياسة المالية في تنمية الإيرادات على فرض ضرائب أو رسوم جديدة ، وإنما من خلال استمرار تطوير الجهاز الضريبي وتوسيع قاعدة الممولين ومنح مزيد من الحوافز التي تؤدي إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي ورواج قطاع الأعمال من خلال التشريعات والإجراءات التي تم اتخاذها خلال العام .

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ حوالي ٦٤,٥ مليار جنيه مقابل ٦٠,٩ مليار جنيه في السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ بنسبة زيادة قدرها ٥,٩% فيما بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥,٧% في السنة المالية ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٢٧% عام ١٩٩٦/٩٥ ، وتمثل الإيرادات الجارية نسبة ٩٤,٣% من إجمالي الإيرادات (شاملة الضرائب الحكومية وإيرادات الجمارك وتحويلات فائض أرباح الهيئات الاقتصادية إلى الميزانية)، بينما تمثل الإيرادات الرأسمالية نسبة ٥,٧% من إجمالي الإيرادات ويأتي أغلبها من التمويل الذاتي إلى جانب بعض الإيرادات الرأسمالية الأخرى.

بلغ إجمالي النفقات العامة للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ حوالي ٦٦,٨ مليار جنيه مقابل ٦٣,٩ مليار جنيه في السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ بزيادة نسبتها ٤,٥%، وقد

تراجعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٣% في السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ إلى ٢٦,٦% في السنة المالية ١٩٩٧/٩٦.

قدر عجز الميزانية العامة بحوالي ٢,٣ مليار جنيه، بما نسبته ٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١,٣% في عام ١٩٩٦/٩٥ ، وقد تم تمويل العجز من الموارد المحلية دون الاعتماد على التمويل الخارجي.

أما إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ في نهاية العام حوالي ١٤٨,١ مليار جنيه بزيادة قدرها ١٦,٥ مليار جنيه عما كانت عليه في السنة المالية ١٩٩٦/٩٥ ، فيما بلغت خدمة الدين العام المحلي حوالي ١٥,٢ مليار جنيه منها ١٢,٣ مليار جنيه للفوائد و٢,٩ مليار جنيه للأقساط مقارنه بحوالي ١٤,٣ مليار جنيه منها ١٢,٢ مليار جنيه فوائد الدين و ٢,١ مليار جنيه للأقساط في عام ١٩٩٦/٩٥.

٠٤ الأوضاع النقدية :

استهدفت السياسة النقدية العمل على تنشيط الاستثمار ودفع النمو الاقتصادي في إطار الحفاظ على درجة ملاءمة الاستقرار النقدي بما يتسق وأهداف السياسات المالية والاقتصادية الأخرى .

ومع استقرار البيئة الاقتصادية الكلية خلال عام ١٩٩٧/٩٦ انخفض معدل التضخم (مقاساً على أساس مقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في حزيران/يونيو من كل عام) إلى ٤,٨% مقابل ٨,٣% في العام ١٩٩٦/٩٥.

وعلى ضوء ذلك تأثرت معدلات العائد من الودائع والقروض بالجنيه المصري لدى البنوك، إذ انخفض معدل العائد على الودائع لمدة ٣ أشهر من ١٠,٢% إلى ٩,٩%، كما بلغ متوسط العائد على القروض لمدة سنه فأقل ١٣,٢% عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ١٣,٨% عام ١٩٩٦/٩٥، وقد قام البنك المركزي بتخفيض سعر الإقراض والخصم تدريجياً إلى ١٢,٢٥% سنوياً في نهاية عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ١٣,٥% في نهاية عام ١٩٩٦/٩٥.

من جهة أخرى ارتفعت السيولة المحلية من ١٦٨ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ١٩٣,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ بمعدل نمو قدره ١٥,١%، إذ بلغ المعروض النقدي ٣٩,١ مليار جنيه وشبه النقود ١٥٤,٨ مليار جنيه.

أما فيما يتعلق بالتطورات المصرفية، فقد استمر التوسع في نشاط البنوك خلال السنة المالية ١٩٩٧/٩٦، إذ سجل مجموع مراكزها المالية زيادة قدرها ٤٠,٩

مليار جنيه بمعدل ١٥,٧% في عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٢٤,٥ مليار جنيه بمعدل ١٠,٣% في عام ١٩٩٦/٩٥، ليبلغ ٣٠٢ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٩٧/٩٦، وتركزت هذه الزيادة في البنوك التجارية التي ارتفع مركزها بمقدار ٣٣,٤ مليار جنيه ، وارتفع المركز المالي لبنوك الاستثمار والأعمال بمقدار ٤,٦ مليار جنيه والبنوك المتخصصة بمقدار ٢,٩ مليار جنيه .

من جهة أخرى ارتفعت جملة ودائع البنوك في عام ١٩٩٧/٩٦ إلى ٢٠٠,٦ مليار جنيه مقابل ١٧٤,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥ بمعدل نمو قدره ١٤,٧%. وقد ساعدها ذلك على التوسع في نشاطها الإقراضي، إذ تصاعدت التسهيلات الائتمانية المقدمة منها بمقدار ٢٣,٤ مليار جنيه بمعدل ١٨,١% لتصل إلى ١٥٢,٢ مليار جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ١٢٨,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٦/٩٥.

بلغت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري في نهاية عام ١٩٩٧/٩٦ حوالي ٢٠,٣ مليار دولار مقابل ١٨,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٦/٩٥، تكفي لتغطية الواردات لمدة ١٦,٦ شهراً.

٠٥ سياسة سعر الصرف :

في ضوء السياسة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي، استمر البنك المركزي المصري في بيع وشراء النقد الأجنبي لتلبية احتياجات السوق، وأسفرت معاملاته مع البنوك عن صافى مبيعات قدره ٠,٣ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٥,٢ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٦/٩٥، وصاحب ذلك استمرار استقرار سعر صرف الجنيه عند ٣,٤ جنيه للدولار على مدى السنوات الأربعة الأخيرة.

٠٦ سوق الأوراق المالية :

شهدت سوق الأوراق المالية خلال العام تطورات هامة من أبرزها رفع مستوى التنظيم والرقابة الفعالة لهيئة سوق المال على السوق والشركات وشركات الأوراق المالية، بالإضافة إلى العديد من القوانين والإجراءات المنظمة والمحركة للتداول التي تساعد على تكوين بنية أساسية قوية للسوق.

وقد شهدت سوق الإصدار زيادة واضحة في إصدار الأوراق المالية سواء في تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة ، وقد بلغ عدد إصدارات تأسيس الشركات الجديدة ١٦٨٠ إصداراً خلال العام مقابل ١٢٨٣ إصداراً خلال عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٣٠,٩% ، كما بلغت كمية الإصدارات

٢٧٣,٩ مليون سهم خلال العام مقابل ١٠١,١ مليون سهم خلال عام ١٩٩٦ ، بزيادة نسبتها ١٧٠,٩% . كما بلغت قيمة إصدارات الإسهم ١٢,١ مليار جنيه خلال العام مقابل ٩,٥ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢٧,١%.

وقد بلغت قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة خلال العام حوالي ٦,٢ مليار جنيه مقابل ٦,١ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٦، بنسبة زيادة قدرها ٢,٦%، وبلغت قيمة السندات المصدرة خلال العام حوالي ١,٢ مليار جنيه مقابل ٩٢٠ مليون جنيه خلال عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢٩,٩%، ولم تصدر الحكومة خلال العام سندات جديدة.

حقق أداء سوق الأوراق المالية خلال العام نمواً تصاعدياً سواء في قيمة التعامل أو عدد الأوراق المتداولة بالمقارنة مع ١٩٩٦ ، إذ ارتفعت قيمة التعامل بنسبة ١٢٠% خلال العام لتصل إلى ٢٤,٢ مليار جنيه مقابل ١١ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٦. وتم خلال العام بيع ١٣ شركه تابعة لقطاع الأعمال العام بالكامل أو أغلبية أسهمها في بورصة الأوراق المالية بقيمة إجمالية بلغت ١,٥٦ مليار جنيه.

ارتفعت القيمة الرأسمالية لسوق الأوراق المالية المقيدة بالبورصة من حوالي ٤٨,١ مليار جنيه عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٧٠,٩ مليار جنيه في نهاية العام بزيادة نسبتها ٤٧,٤%. وترجع هذه الطفرة إلى أسباب عديدة منها وضوح واستقرار السياسات الاقتصادية ، وحوافز الاستثمار الإضافية التي قررها القانون رقم ٨ لسنه ١٩٩٧ الذي يمنح مزايا ضريبية جديدة لجميع الشركات التي تدرج في السوق، ورفع حد الإعفاء الضريبي وزيادة عدد الشركات المدرجة ضمن مؤشرات هيئة التمويل الدولية ، ليصل عددها إلى ٥٤ شركة. وبلغت قيمة تعاملات المستثمرين الأجانب في نهاية العام حوالي ٢ مليار دولار أو ما نسبته ٩,٥% من القيمة الرأسمالية للسوق، وما نسبته ٣٣% من إجمالي قيمة التعاملات.
ارتفع المؤشر العام للأسعار بمعدل ٢١% حيث ارتفع من ٢٩٦,٦٨ نقطة في نهاية ١٩٩٦ إلى ٣٥٩,٨٥ نقطة في نهاية العام، ويعتبر العائد المحقق من الاستثمار في الأوراق المالية أعلى من ذلك إذا أخذنا في الاعتبار قسائم الأرباح التي توزعها الشركات على حملة الاسهم التى وصلت الى ٨% فى بعض الحالات.

في إطار توسيع النطاق الإقليمي لسوق الأوراق المالية المصرية ، تم توقيع اتفاقية للتعاون المشترك بين مصر وكل من البحرين والأردن لتبادل تسجيل الشركات المساهمة في هذه الأسواق، وتسهيل إجراءات التعامل فيها بين مواطني هذه الدول.

من جهة أخرى بلغ عدد صناديق الاستثمار العاملة في السوق في نهاية العام ١٨ صندوق استثمار تبلغ رؤوس أموالها حوالي ٣ مليارات جنيه، فيما بلغ عدد الشركات التي منحت تراخيص جديدة خلال العام للعمل في مجالات الأوراق المالية المتنوعة ٤٢ شركة.

٠٧ التجارة الخارجية :

ارتفعت حصيلة الصادرات عام ١٩٩٧/٩٦ ارتفاعاً طفيفاً مقارنة مع عام ١٩٩٦/٩٥، إذ بلغت حوالي ٤,٩ مليار دولار مقارنة مع حوالي ٤,٦ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٧% ، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة حصيلة الصادرات البترولية بنسبة ١٥,٨% لتصل إلى ٢,٦ مليار دولار ، أما الصادرات غير البترولية ، فقد ظلت عند مستواها في العام السابق تقريباً، إذ بلغت ٢,٣ مليار دولار.

أما الواردات فقد بلغت حوالي ١٤,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة نسبتها ٤,٣% عما كانت عليه عام ١٩٩٦/٩٥ وجاءت الزيادة في السلع الوسيطة والاستهلاكية. وبلغ عجز الميزان التجاري حوالي ٩,٨ مليار دولار مقابل ٩,٥مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥ ، وبذلك ارتفعت نسبة تغطية حصيلة الصادرات للواردات من ٣٢,٧% إلى ٣٣,٣%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية نجد أن دول الاتحاد الأوروبي مازالت تحتل المركز الأول عام ١٩٩٩٧/٩٦، إذ بلغت الصادرات إليها ١,٧ مليار دولار بنسبة ٣٤,١% من إجمالي حصيلة الصادرات، في حين بلغت الواردات حوالي ٦ مليار دولار أي ما نسبته ٤١,٣%، ومن ثم فقد ارتفع العجز التجاري من معاملات مصر مع دول الاتحاد الأوروبي إلى ٤,٣ مليار دولار مقابل ٤ مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من مجمل المبادلات التجارية، إذ بلغت الصادرات إليها ١,٦ مليار دولار بنسبة ٣١,٩% من إجمالي الصادرات مقابل ١,٤ مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥ ، أما فيما يتعلق بالواردات فقد بلغت ٣,٦ مليار دولار بنسبة ٢٤,٢% من إجمالي قيمة الواردات مقابل ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥.

أما الدول العربية مجتمعة فقد حظيت بنسب متواضعة من الصادرات حيث شكلت ما نسبته ١٠% من إجمالي الصادرات، أما الواردات منها فلم تتجاوز نسبتها ٣,٩% من إجمالي الواردات.

أما فيما يتعلق بهيكل التركيب السلعي للصادرات ، نجد أن حصيلة الصادرات البترولية بلغت ٢,٦ مليار دولار أو ما يعادل ٥٢,٣% من إجمالي الصادرات. أما صادرات منتجات الغزل والنسيج فقد ارتفعت بنسبة ٥,٧% لتصل إلى ٦٠٦,٦ مليون دولار مقابل ٥٧٣,٩ مليون دولار عام ١٩٩٦/٩٥، كذلك زادت صادرات الصناعات الهندسية بنسبة ١٩,٢% لتصل إلى ١٥٠,٦ مليون دولار وأهمها وسائل النقل وقطع غيارها ثم الماكينات ومستلزماتها ثم الثلاجات وأجهزة التكييف، في حين انخفضت الصادرات الزارعية بنسبة ٢٠,٣% لتصل إلى ٢٧٠,٥ مليون دولار، كذلك انخفضت الصادرات من منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ١٥,٩% لتصل إلى ١١٧,٣ مليون دولار ومنتجات الصناعات المعدنية بنسبة ٣٤% لتصل إلى ١٦٣ مليون دولار.
كما ارتفعت الصادرات من السلع الغذائية بنسبة ١٨,٢% لتصل إلى ٥٢,٣مليون دولار، وارتفعت صادرات السلع المتنوعة بنسبة ٨١,٧% لتصل إلى ٥٣,٦ مليون دولار.

أما فيما يتعلق بالسلع الاستثمارية ، فقد أظهرت انخفاضاً تركز في الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها والمركبات وقاطرات السكك الحديدية.

٠٨ ميزان الحساب الجاري :
حقق ميزان الحساب الجاري خلال العام المالي ١٩٩٧/٩٦ فائضاً قدره ٥٥٠,٣ مليون دولار، أي بنسبة ٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره ١٨٥,٤ مليون دولار عام ١٩٩٦/٩٥، أي ما نسبته ٠,٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

٠٩ الديون الخارجية :
انخفض الدين الخارجي إلى ٢٨,٨ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٣١ مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥، وذلك نتيجة لاستمرار سياسة ترشيد الاقتراض من الخارج. كما انخفضت أعباء خدمة الدين الخارجي لتصل إلى ١,٨ مليار دولار مقابل ٢ مليار دولار عام ١٩٩٦/٩٥ ، مما يعني انخفاض نسبة عبء خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات من ١٣,٦% عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ١١,١%.

١٠ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

بلغت رؤوس الأموال الأجنبية (غير العربية) المستثمرة في مصر خلال العام حوالي ١,٥ مليار جنيه بنسبة ١٠% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الجديدة خلال العام. وبلغت رؤوس الأموال العربية حوالي ١,٤ مليار جنيه بنسبة ٩,٥%، وبلغت جملة رؤوس الأموال المصرية حوالي ١٢ مليار جنيه بنسبة ٨٠,٥%.

بلغت جملة المشروعات الاستثمارية التي وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار خلال العام حوالي ١٢٩٥ مشروعاً ، تبلغ رؤوس أموالها المصدرة ١٤,٧ مليار جنيه في حين تبلغ تكاليفها الاستثمارية ٣١,٣ مليار جنيه مقابل ١٢,٣ مليار جنيه و٢٣ مليار جنيه على التوالي عام ١٩٩٦.

كان نصيب القطاع الصناعي ٩٠٦ مشروعاً بنسبة ٧٠% من إجمالي المشروعات الجديدة ، تبلغ رؤوس الأموال المصدرة لهذه المشروعات ٦,٦٥ مليار جنيه ، بينما كان نصيب قطاع السياحة ١٨٢ مشروعاً بنسبة ١٤% من إجمالي المشروعات ، وتبلغ رؤوس الأموال المصدرة لهذه المشروعات ٣,٩٣ مليار جنيه ، بينما تبلغ مشروعات القطاع الزراعي ٨٨ مشروعاً بنسبة ٧% من إجمالي المشروعات ، وتبلغ رؤوس أموال هذه المشروعات ٦٩٠ مليون جنيه.

١١ . القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١١-١ قطاع الصناعة والتعدين :

زادت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في هيكل الاقتصاد القومي المصري إلى ١٨,١% مقابل ١٧,٦% عام ١٩٩٦/٩٥ وبذلك أصبح هذا القطاع يحتل المركز الأول من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وقد حقق القطاع معدل نمو قدره ٨,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ مقابل ٧,٥% عام ١٩٩٦/٩٥.

وقد تركز دور القطاع العام في التنمية الصناعية خلال السنوات الأخيرة في المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة ورفع كفاءة استغلالها باستكمال مشروعات إعادة التأهيل والإحلال والتجديد لإزالة الاختناقات، وتحمل القطاع الخاص الدور الأكبر في توسيع القاعدة الصناعية بتأسيس وإنشاء المشروعات

الجديدة ، كما انتقلت إليه مشروعات من القطاع العام طبقاً لقاعدة توسيع الملكية، وأصبح قطاع الصناعة بذلك مهيئاً لدخول مرحلة الانطلاق الإنتاجي.

كما خصصت مساحات في المدن والمجتمعات الجديدة لإقامة مناطق صناعية لتشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية المغذية للصناعات الكبيرة باعتبارها كثيفة اليد العاملة، فضلاً عن الامتيازات التي منحت لها وتسهيلات إنشائها.

١١-٢ قطاع الزراعة :

انخفضت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦% في ١٩٩٦/٩٥ الى ١٥,٧% عام ١٩٩٧/٩٦ ، ومع ذلك حقق القطاع معدل نمو بلغ ٣,٤% مقابل ٣,١% عام ١٩٩٦/٩٥.

وقد تبنت الدولة كل وسائل تحرير هذا القطاع ليتطور وفقاً لخطط التحرير الاقتصادي كما اتجهت الدولة إلى تحريك أسعار معظم الحاصلات الزراعية تدريجياً استرشاداً بالأسعار العالمية ، وأصبح من حق المزارع بيع المنتجات الزراعية بسعر السوق.

كما أصبح للقطاع الخاص حرية استيراد وتسويق وتوزيع مستلزمات الإنتاج وتصدير المحاصيل الزراعية ، بالإضافة إلى ما يبذل في مجالات تحسين البذور ونشاط أجهزة البحوث وتطوير الخدمات الإرشادية، فضلاً عن الاستثمار الكثيف في التوسع الزراعي الرأسي والأفقي على حد سواء. وقد ترتب على كل ذلك زيادة الإنتاج والإنتاجية من المحاصيل الزراعية المختلفة.

١١-٣ قطاع الخدمات :

ساهم قطاع الخدمات الإنتاجية بنسبة ٣٣,٤% في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧/٩٦ بقيمة ٥٣,٩ مليار جنيه وبمعدل نمو قدره ٦,٤% مقابل ٥,٩% عام ١٩٩٦/٩٥. وقد كان قطاع السياحة في مقدمة تلك القطاعات يليه قطاع المال والنقل والمواصلات، إذ حقق قطاع السياحة معدل نمو قدره ١٣,٣% عام ١٩٩٧/٩٦ بقيمة ٢,٩ مليار جنيه، مما عكس نجاح جهود التنشيط من خلال الحملات الإعلامية والتسويقية الموجهة سواء للأسواق التقليدية أو الأسواق الجديدة، ويرجع اهتمام الحكومة بهذا القطاع ليس باعتباره مورداً هاماً من موارد النقد الأجنبي فحسب وإنما لانعكاسات نموه على القطاعات الإنتاجية الأخرى وخاصة قطاعات الصناعة، النقل، والمواصلات ، بالإضافة إلى أنه أكثر القطاعات جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا وقد بلغ عدد السياح حوالي ٣,٨ مليون سائح ، مقابل ٣,٥ مليون سائح عام ١٩٩٦/٩٥.

وكذلك بلغ عدد الليالي السياحية حوالي ٢٤,٨ مليون ليلة، كما بلغت جملة الطاقة الإيوائية ٦٨ ألف غرفة مقابل ٦٤ ألف غرفة عام ١٩٩٦/٩٥.

١٢. التطورات التشريعية:

شهد العام صدور عدد من التشريعات والقوانين ذات الصلة باستكمال الإصلاح التشريعي وتهيئة المناخ الملائم والداعم للاستثمار. ومن أهم هذه التشريعات والقوانين:-

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ ليحل محل القانون رقم (٢٣٠) لسنة ١٩٨٩ في شأن ضمانات وحوافز الاستثمار، ويقضي بتحديد مجالات الاستثمار فضلا عن الحوافز والمزايا والضمانات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، قانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٧ بتعديل أحكام قانون التحكيم في المواد المدنية التجارية بشأن الإسراع في حسم المنازعات على العقود الإدارية، وقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٩٧ بتعديل بعض أحكام قانون الجمارك بشأن تعديل المادة (٩٨) من قانون الجمارك الخاص بالإعفاء المؤقت من الضرائب الجمركية ورسوم المواد الأولية المستوردة بقصد تصنيعها، وكذلك الأصناف المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنعها.

١٣. تنمية الموارد البشرية :

حظي تطوير التعليم والنهوض به خلال السنوات الأخيرة بأولوية خاصة باعتباره الأساس في تحقيق التنمية البشرية وإعدادها للتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة ، فضلاً عن مواكبة ثورة المعلومات .

في مجال المعلمين تم توفير الاعتمادات اللازمة للارتقاء بقدراتهم التعليمية سواء بتدريبهم محلياً أو إيفادهم للخارج للتدريب على الوسائل الحديثة في التعليم، فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة وتهيئة المناخ المناسب لممارسة مهامهم وبالتالي الارتفاع بمستوى الخدمة التعليمية للطلبة.

كما حدث تطور ملموس في التعليم العالي. إذ أصبح يضم العديد من النوعيات الجديدة التي تلبي احتياجات التنمية مثل المعاهد العليا التكنولوجية وكليات المعلمين الصناعية .

وغطى التعليم الجامعي جميع محافظات الجمهورية إذ أنشئت جامعة جنوب الوادي ، وبلغ عدد الكليات حتى نهاية عام ١٩٩٧/٩٦ حوالي ٢١٩ كلية .

وانتشرت مراكز التدريب المتخصصة في الصناعات والحرف في جميع محافظات الجمهورية ، وكذلك انتشرت المراكز وشركات الاستشارات الخاصة لرفع كفاءة العاملين في جميع مجالات العمل ، وخاصة الإدارة ورفع الكفاءة والإنتاجية.

بلغ إجمالي عدد مراكز المعلومات في مصر، حوالي ١٢٢٤ مركزاً، قامت بتدريب ٨٤ ألف متدرب خلال السنوات الخمسة الأخيرة ، ووصل عدد الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات حوالي ٤٢٦ شركة ، وعدد الشركات التي تقدم خدمة المعلومات ٢٦ شركة، كما بلغ عدد المشتركين بشبكة الانترنت حوالي ٤٥ ألف مشترك.

١٤. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة المصرية جهودها الترويجية خلال العام لجذب المزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهد العام انعقاد عدد من المؤتمرات والندوات أبرزها "مؤتمر رجال الأعمال المصريين في الخارج"، مؤتمر "مصر سوق ناشئة"، مؤتمر "مصر على ضفاف النيل"، وندوة حول "الصيرفة والاستثمار في الشرق الأوسط". كما شاركت وفود رسمية في مؤتمرات وندوات عقدت في كل من النمسا، بريطانيا، هونج كونج، ألمانيا، وإيطاليا وذلك بغرض التعريف بمزايا ومجالات الاستثمار في مصر.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في مصر:

شهد العام زيارات مكثفة من وفود من القطاعين العام والخاص إلى دول أخرى للترويج للاستثمار في مصر شملت كلاً من الكويت، لبنان، الإمارات، قطر، تونس، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، سنغافورة، وفرنسا.

من جهة أخرى استضافت الجهات المعنية بالاستثمار وفود رجال أعمال ومستثمرين من الإمارات، السعودية، أسبانيا، ألمانيا، كوريا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم تعريفهم بمجالات ومزايا الاستثمار في مصر.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

استكملت هيئة التنمية السياحية وضع المخطط العام لتنمية مركز وادي الجمال سياحياً. كما أعلنت الحكومة عن توافر مشاريع زراعية جنوب الوادي. من جهة أخرى طرحت الحكومة ثلاثة مشاريع لإقامة وإدارة مطارات بنظام البناء والإدارة.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع حكومات كل من سوريا، الكويت، السعودية، فلسطين، البحرين، واليمن. كما تم توقيع اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار مع كل من البحرين، روسيا، وسنغافورة.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

شهد العام صدور قرار رئيس الوزراء بإضافة ٨٣٠ فداناً إلى المدينة الصناعية في مدينة القنطرة لتصبح مساحتها ٩١٠ أفدنة. كما صدر قرار آخر بإقامة ٩ منطقة صناعية في جنوب مصر. من جهة أخرى تم التوقيع على إجراء مناقصة لإقامة منطقة للتجارة الحرة في خليج السويس، كما تم الاتفاق على إقامة مناطق حرة مشتركة مع كل من الأردن، فلسطين، المغرب، واليمن.

(١٩)

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية ١٩٩٧

(١٩)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة المغربية
١٩٩٧

١. مقدمة*:

واصلت الحكومة المغربية خلال عام ١٩٩٧ سياسة الإصلاح والتقويم الهيكلي التي تبنتها منذ الثمانينات وذلك بإتمام الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار من خلال إصدار قوانين جديدة تتعلق بنظام سوق الأوراق المالية، وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والملكية الصناعية، والنظام الجبائي.

تم تشكيل اللجنة الوطنية لتأهيل الاقتصاد من خلال الدعم المباشر للاستثمار عن طريق تطوير التشريعات الاستثمارية للبنية الأساسية والتكوين المهني وإنشاء وتطوير المناطق الصناعية والجمعيات المهنية وتشجيع الصادرات وتوفير التمويل.

وعلى الصعيد السياسي، تم خلال العام التوصل إلى اتفاق تم بموجبه تحديد شهر كانون أول/ديسمبر ١٩٩٨ لإجراء استفتاء حول الصحراء المغربية من قبل الأمم المتحدة.

٢. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي ١٢٣,٥ مليار درهم** محققاً معدل نمو حقيقي قدره ١,٨% مقابل معدل نمو قدره ٤% عام ١٩٩٦. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بنسبة ٢٤,٤ % .

سجلت القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الفلاحة تحسناً يقدر في المتوسط بحوالي ٣ % عما كان عليه عام ١٩٩٦ وذلك نتيجة لتحسن أداء قطاع الصناعات التحويلية الذي ارتفع بنسبة ٤,٨% .

---

* يستند التقرير إلى بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي ، النشرة الإحصائية الشهرية لمكتب الصرف، مديرية الدراسات والتنبؤات بوزارة المالية والمديرية المركزية للإحصاء .

** الدولار يعادل ٩,٦٨ درهم مغربي كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

وسجل قطاع المناجم نمواً قدره ٥% نتيجة للأداء الملحوظ لصناعة الفوسفات والحامض الفسفوري مما ساهم في زيادة الصادرات منها بنسبة ٤٠% عما كانت عليه عام ١٩٩٦، كما تحسن أداء قطاع البناء بنسبة ٢,٢%، وقطاع السياحة الذي سجل نمواً قدره ٨,٥% عما كان عليه عام ١٩٩٦.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة حوالي ٣٨,٧ مليار درهم مسجلة بذلك زيادة نسبتها ٦% عما كانت عليه في السنة المالية السابقة وبلغت النفقات خلال العام حوالي ٣٧,٥ مليار درهم مسجلة بذلك زيادة نسبتها ٦% عن السنة المالية السابقة، وبالتالي بلغ العجز حوالي ١,٢ مليار درهم أو ما نسبته حوالي ١% من الناتج المحلي الإجمالي.

٠٤ الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية، خلال شهر كانون أول/ديسمبر من العام، حوالي ٢١٥ مليار درهم وبلغت القروض حوالي ١٠٧,٥ مليار درهم.

وبلغت قيمة الموجودات النقدية الخارجية حوالي ٤١ مليار درهم وبلغت الديون المحلية على الخزينة حوالي ٨٢,٥ مليار درهم.

من جهة أخرى بلغ معدل التضخم في نهاية العام حوالي ١% مقابل ٤,٤% عام ١٩٩٦.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

بلغ سعر صرف الدرهم المغربي في نهاية العام حوالي ٩,٦٧٥ درهم مقابل الدولار.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

بالرغم من النتائج الجيدة التي حققتها بورصة القيم بالدار البيضاء بعد التعديلات الهامة التي تمت عام ١٩٩٣، إلا أن أداء السوق قد أبرز ضرورة تطوير الإطار التنظيمي بهدف رفع أداء السوق. وفي هذا الصدد تمت المصادقة على القانون المعدل للمرسوم المتعلق ببورصة القيم.

وتعمل هذه القوانين على تسهيل شروط الإدراج ضمن تسعيرة بورصة القيم وزيادة حجم المعاملات في السوق المركزية وتعزيز حماية المستثمرين وضمان استقرار السوق وإحداث السوق الثانوية بهدف الزيادة في عدد الشركات

المدرجة في البورصة. وقد تم تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع بحوالي ١٠ مليون درهم بالنسبة للشركات التي تعتزم القيام بإصدار أسهم جديدة، شريطة أن لا تقل الإصدارات الجديدة عن ١٥% من رأس المال. وفيما يتعلق بإصدار سندات دين جديدة في السوق الأولية فقد تم خلال العام تخفيض الحد الأدنى للإصدار من ٢٠ مليون درهم إلى ١٠ ملايين درهم.

ومن جهة أخرى قام مجلس القيم المنقولة بإعداد مجموعة من القواعد المنظمة لنشاط المؤسسات العاملة في السوق، وذلك في إطار حماية الاستثمارات الموظفة في البورصة. وتشمل هذه القواعد حظر الاستفادة من معلومات سرية، وكذلك إلزام الشركات المدرجة في السوق بالإعلان عن أوضاعها المالية وخططها المستقبلية وإصدار تقارير دورية تكون متاحة للجميع.

بلغت قيمة المعاملات في بورصة القيم بالدار البيضاء في نهاية العام حوالي ٣٢,٣ مليار درهم مقابل ١٧,٦ مليار درهم عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٨٣%. وقد واكب هذا النمو الذي شهدته البورصة تطوراً في المؤشر في نهاية العام الذي بلغ ٦٦٨ نقطة مقابل ٤٤٧ نقطة في نهاية عام ١٩٩٦، مسجلاً بذلك زيادة نسبتها ٤٩,٤%.

٠٧ التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات ٦٦,٣ مليار درهم بمعدل زيادة قدره ١٠,٥% عما كانت عليه عام ١٩٩٦ وبلغت الواردات حوالي ٩٠,٣ مليار درهم بمعدل زيادة قدره ٦,٨% عما كانت عليه عام ١٩٩٦ وبالتالي بلغ العجز حوالي ٢٤ مليار درهم مقابل ٢٤,٦ مليار درهم عام ١٩٩٦ وتحسن معدل تغطية الصادرات للواردات من ٧٠,٩% عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٧٣,٤٠ هذا العام. وبلغت نسبة العجز في الميزان التجاري، حوالي ٧% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعزى الارتفاع في الصادرات إلى زيادة صادرات الفوسفات، أما فيما يتعلق بارتفاع الواردات، فيرجع ذلك إلى الزيادة في أسعار المواد البترولية المستوردة.

تتكون الصادرات أساساً من المنتوجات الفلاحية والغذائية بنسبة ٣١,٦% والفوسفات ومشتقاته بنسبة ٣١,٢%.
أما أهم الواردات فتتكون من مواد البترول الخام التي بلغت نسبتها ١٢% من مجموع الواردات وكذلك المعدات والآلات بنسبة ١٠,٦%.

٠٨ ميزان الحساب الجـــاري:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البنـــد.

٠٩ الديون الخارجية:
شهد العام انخفاضاً في قيمة الديون كنســـبة مـــن النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي، حيـــث انخفضت هذه النسبة من ٥٨% عام ١٩٩٦ إلـــى ٥٦,٥% خـــلال العـــام.
ومن جهة أخرى تم إلغاء ٤٠٠ مليون فرنـــك فرنســـي مـــن الديـــون الفرنســـية، بعـــد أن تم استثمار عائداتها في مشـــاريع اقتصاديـــة واجتماعيـــة فـــي الأقـــاليم الشـــمالية، كما تم كذلـــك تحويـــل ٦٠٠ مليـــون فرنـــك فرنســـي مـــن الديـــون الفرنســـية إلـــى استثمارات خاصة.

٠١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
بلغ حجم الاستثمارات الأجنبيـــة الوافـــدة خـــلال العـــام ١,٢ مليـــار دولار، ويعـــادل هذا المبلغ ثلاثة أضعاف المســـتوى المســـجل عـــام ١٩٩٦. وفيمـــا يتعلـــق بتوزيـــع الاستثمارات حســـب القطاعـــات يـــأتي قطـــاع الصناعـــات الكيماويـــة فـــي المرتبـــة الأولى بنسبة ٥٠% من الاســـتثمارات الأجنبيـــة، يليـــه قطـــاع النســـيج والصناعـــات الجلدية بنسبة ١٩%، ثـــم قطـــاع الصناعـــات الميكانيكيـــة والكهربائيـــة بنســـبة ١٦% ثم قطاع المواد الغذائية بنسبة ١٥%. أما فيمـــا يتعلـــق بتوزيـــع الاســـتثمارات حســـب الدول التي ينتمي إليها المســـتثمرون، جـــاءت فرنســـا فـــي المرتبـــة الأولـــى بنســـبة ٣٣% من مجموع الاستثمارات، تليـــها سويســـرا بنســـبة ١٨% ثـــم أســـبانيا بنســـبة ٩%، ومن جهة أخرى تأتي المملكة العربية السعودية فـــي المرتبـــة السادســـة بنســـبة ٤% من مجموع الاستثمارات الوافدة.

٠١١ القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١- ١ قطاع الفلاحة:
بلغ إنتاج الحبوب خـــلال الموســـم ١٩٩٦-١٩٩٧ حوالـــي ٣,٤ مليـــون طـــن مقـــابل ٩,٨ مليون طن فـــي الموســـم ١٩٩٥-١٩٩٦.

هذا، وقد انخفضت صادرات المغرب من الحمضيـــات مـــن ٤٥٥ ألـــف طـــن خـــلال الأشهر العشر الأولى من عام ١٩٩٦ إلى ٣٣٩ ألف طـــن خـــلال الفـــترة ذاتـــها مـــن العام موضوع التقرير، غـــير أن صـــادرات الطمـــاطم الطازجـــة ارتفعـــت مـــن ٩٤ ألف طن خلال الأشهر العشر الأولى من عـــام ١٩٩٦ إلـــى ١٠٨ ألـــف طـــن بزيـــادة نسبتها ١٥% خلال الفترة ذاتها من العام موضوع التقرير.

وفيما يتعلق بالقطنيات فإن إنتاجها سجل في مجمله انخفاضاً كبيراً بلغت نسبته ٢٨% إذ انخفض الإنتاج من ٢,٧٣٤ مليون طن في موسم ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ٢,١٣٥ مليون طن خلال موسم ١٩٩٦-١٩٩٧.

١١-٢ قطاع الصناعة:
سجل مؤشر الإنتاج الصناعي خلال العام، ارتفاعاً متوسطاً بنسبة ٣,٤% عما كان عليه عام ١٩٩٦، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة معظم منتوجات القطاع باستثناء المشروبات والتبغ التي تراجعت بنسبة ١,١%.
وفيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية فقد ارتفعت صادرات الفوسفات ومشتقاته من ١٠ مليار درهم عام ١٩٩٦ إلى ١٢ مليار درهم خلال العام.

١١-٣ قطاع السياحة:
شهد قطاع السياحة تطوراً هاماً خلال العام، بسبب التحسن في العائدات المتأتية من السياح الأجانب بحوالي ١١,٤% وارتفاع عدد الإشغال الفندقي بنسبة ٨,٦% عما كان عليه عام ١٩٩٦.

١٢. التطورات التشريعية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

١٣. تنمية الموارد البشرية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند.

١٤. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة المغربية جهودها خلال العام لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت العاصمة المغربية انعقاد كل من ندوة "المغرب- سوق المال والاستثمار"، وندوة حول دعم الأنشطة المدرة للدخل في المغرب، وندوة يوروماني حول وسائل تحضير الاستثمارات الأجنبية في المغرب، وندوة حول تنمية قطاع الخدمات عن بعد، كما تم عقد ندوة في لندن بعنوان "المغرب وتحديات وآفاق ٢٠٠٠".

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في المغرب:

زار وفد رسمي يضم وزير المالية ووزير الأشغال كلا من الكويت والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وذلك للترويج لمشاريع مغربية. ومن جهة أخرى استضافت الجهات الرسمية المغربية وفداً استثمارياً ماليزياً تم تعريفه بإمكانات الاستثمار في المغرب.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

طرحت وزارة الفلاحة مشروعاً لإنشاء ميناء طنجة الجديد على عدد من الشركات الاستثمارية الدولية.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع الحكومة اللبنانية، واتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمارات مع حكومتي الاتحاد السويسري وأسبانيا، كما تم توقيع بروتوكول شراكة بين كل من بورصة الدار البيضاء وبورصة باريس.

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

رصدت الحكومة المغربية حوالي ٦١,٣ مليون دولار لإقامة منطقتين صناعيتين جديدتين، ومن جهة أخرى وقعت اتفاقية مع الحكومة المصرية لإقامة منطقة حرة للتبادل التجاري بين البلدين، كما وقعت اتفاقاً مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠.

(٣٠) تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية ١٩٩٧

(٢٠)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
١٩٩٧

٠١ مقدمة*:

شهد عام ١٩٩٧ تطورا ت هامة في الاقتصاد الوطني نتيجة لمواصلة الحكومة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فقد تمكنت من تحقيق فائض في الميزانية العامة نتيجة لتقليص النفقات العامة وتوجيه الجزء الأكبر منها للإنفاق الاستثماري وإلى مجالات مشجعة للاستثمار الخاص.
كما تمكنت الحكومة من التحكم في نمو الكتلة النقدية وتوجيه الجزء الأكبر من السيولة إلى الادخار عن طريق رفع أسعار الفائدة على الودائع مما أدى إلى تحقيق معدل منخفض للتضخم. وفيما يتعلق بالنظام المصرفي واصلت الحكومة سياستها الرامية إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي ليلائم متطلبات التنمية الاقتصادية ويواكبها، كما تمكنت من تحقيق استقرار ملحوظ في سعر الصرف**.

وبهدف تشجيع الاستثمار تم إنشاء إدارة "الشباك الموحد" وتعيين موظفين فيها يمثلون معظم الوزارات وذلك لتسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية للمستثمر الأجنبي. ومن جهة أخرى لا يزال العمل جارياً بقانون الاستثمار الصادر عام ١٩٨٩ الذي يمنح حوافز متعددة للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد باشرت الحكومة خلال العام تطبيق برنامج هام يعنى بمكافحة الفقر والبطالة.

وعلى الصعيد السياسي شهد العام الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر كانون أول/ديسمبر تنافس فيها ٥ مرشحين من أحزاب وجهات مستقلة تمخض عنها إعادة انتخاب الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع. وشهد العام زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك في آب/أغسطس في إطار العلاقات الثنائية

---

* يستند التقرير إلى بيانات المكتب الوطني للإحصاء، وزارة التهذيب الوطني، وزارة الوظيفة العمومية والشغل والشباب والرياضة، وجريدة الشعب.
** الدولار الأمريكي يعادل ١٥٠ أوقية كما في ١٩٩٧/١٢/٣١.

الموريتانية الفرنسية، وتفعيل دور الممولين الأجانب بشكل عام والفرنسيين بشكل خاص.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

واصل الأداء الاقتصادي تحسنه خلال العام إثر تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي ٧,٢% مقابل ٧% عام ١٩٩٦، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي ١٦٦ مليار أوقية مقابل ١٥٠ مليار أوقية عام ١٩٩٦ .

وعلى المستوى القطاعي سجل قطاع الزراعة معدل نمو قدره ٦% وسجل قطاع الصناعات الاستخراجية معدل نمو قدر بحوالي ٩%.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات خلال العام حوالي ٣٨,٥ مليار أوقية مقابل ٣٧,٣ مليار أوقية عام ١٩٩٦، بزيادة قدرها ٣% فيما بلغت النفقات العامة حوالي ٣١,٩ مليار أوقية مقابل ٣٢ مليار أوقية عام ١٩٩٦ بانخفاض قدره ١%. وقدر الفائض بحوالي ٦,٥ مليار أوقية خلال العام مقابل ٤,٦٥ مليار أوقية عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٤٠%. وبلغ الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٤% مقابل ٣,١% عام ١٩٩٦.

ومن جهة أخرى بلغت الديون الداخلية ممثلة بسندات الخزينة العامة حوالي ١٢,٥٥ مليار أوقية خلال العام.

٠٤ الأوضاع النقدية:

تسعى السلطات النقدية إلى التحكم في نمو الكتلة النقدية وتوجيه الجزء الأكبر من القروض إلى القطاع الخاص. وقد بلغت الكتلة النقدية خلال العام حوالي ٢٦,٢ مليار أوقية. ومن جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي ٥% مقابل ٤,٥% عام ١٩٩٦.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

واصل البنك المركزي خلال العام سياسته الرامية إلى استقرار سعر الأوقية مقابل العملات الرئيسية، حيث سجل سعر صرف الأوقية انخفاضاً طفيفاً مقابل الدولار والفرنك الفرنسي بحوالي ٦% و٢% على التوالي. وقد بلغ متوسط سعر صرف الأوقية الرسمي خلال العام ١٥٠ أوقية للدولار مقابل ١٣٦,٥ أوقية للدولار عام ١٩٩٦.

٠٦ سوق الأوراق المالية:
لم تنشأ حتى الآن سوق للأسهم والسندات في موريتانيا إلا أنه يتوقع أن تتخذ خطوات تنفيذية في هذا المجال في إطار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية التي يجري تطبيقها حالياً والتي تحتوي مكوناتها على برنامج فرعي لتحرير معاملات القطاع المالي الذي يتطلب إنشاء سوق للأوراق المالية.

٠٧ التجارة الخارجية:
بلغت الصادرات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام حوالي ٤٢٠ مليون دولار مقابل ٤٣٠ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦. وبلغت الواردات حوالي ٣٤٠ مليون دولار مقارنة مع ٣٤٤ مليون دولار للفترة ذاتها من عام ١٩٩٦. وبلغ فائض الميزان التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى حوالي ٨٠ مليون دولار. وفيما يتعلق بالتركيبة السلعية للتجارة الخارجية، يلاحظ أن الصادرات تتكون أساسا من منتجات قطاعي الصيد والحديد، حيث تمثل صادرات قطاع الصيد حوالي ٥٩% من مجموع الصادرات وصادرات قطاع الحديد حوالي ٣٩%. وفيما يتعلق بالواردات فإن السلع الرأسمالية تمثل ما نسبته ٣٠% من مجموع الواردات كما تمثل المواد الغذائية حوالي ٢٧%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لموريتانيا إذ يمثل ٥٣% من الواردات و ٥٠% من الصادرات تليه اليابان بنسبة ٣٩% من الصادرات (حوالي ٦٦% من منتجات قطاع الصيد) و ٥% من الواردات.

٠٨ ميزان الحساب الجاري:
حقق ميزان الحساب الجاري خلال العام فائضاً قدره ٥٢ مليون دولار مقابل ٣٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٥٧%، مسجلاً بذلك ما نسبته ٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣% عام ١٩٩٦.

٠٩ الديون الخارجية:
تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن حجم الديون الخارجية بلغ حوالي ٢ مليار دولار خلال العام مقابل ٢,٠٢ مليار دولار عام ١٩٩٦، بتراجع نسبته ١%.

١٠٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في موريتانيا بلغت حوالي ٤١ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ وبمعدل سنوي بلغ ٤ ملايين دولار، وقد سجلت أعلى نسبة تدفق عام ١٩٩٣، إذ بلغت الاستثمارات

الأجنبية ١٦ مليون دولار، وتركزت في مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، صناعة الصيد، والفندقة.

١١٠ القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١١-١ قطاع الزراعة:

شهد الموسم الزراعي ١٩٩٦-١٩٩٧ تراجعاً ملحوظاً في الإنتاج الزراعي، حيث تراجع الناتج من الحبوب بحوالي ٤٢,٤% عما كان عليه خلال الموسم ١٩٩٥-١٩٩٦، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض كمية الأمطار بنسبة ٤٤% عما كانت عليه عام ١٩٩٦ مما أدى إلى تراجع المساحات المزروعة بنسبة ٣١,٢%. وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض مردود الهكتار خلال العام إذ لم يتجاوز ٠,٥٩ طن مقابل ٠,٦٢ طن عام ١٩٩٦.

١١-٢ قطاع الصيد:

بلغ حجم الصادرات السمكية خلال الفصل الأول من العام حوالي ٦١,١٣ ألف طن مقابل ٤٤,٦٣ ألف طن خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦، بانخفاض نسبته ٢٦,٧%.

وبلغت قيمة هذه الصادرات حوالي ٦٨,٩ مليون دولار، وقد ارتفع متوسط سعر الطن من ٨١٥,٥ دولار خلال الفصل الأول من عام ١٩٩٦ إلى ١١٢٧ دولار في الفترة ذاتها من العام بزيادة نسبتها ٣٨,٢%.

١١-٣ قطاع الصناعات الاستخراجية:

بلغ حجم صادرات الحديد حوالي ٥,٥ مليون طن خلال الفصل الأول من العام، بانخفاض نسبته ١٠% عما كانت عليه خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦، وقد وصل متوسط سعر الطن من الحديد حوالي ١٨,٦ دولار مسجلاً بذلك زيادة نسبتها ٤,٦% عما كان عليه خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٦.

١٢٠ التطورات التشريعية:

لا يزال العمل جارياً بقانون الاستثمار لعام ١٩٨٩ الذي شهد خلال العام تعديلات هامة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية من بينها إنشاء إدارة الشباك الموحد التي تعنى بتسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية للاستثمار الأجنبي، ومنحه مزيداً من التسهيلات والحوافز.

١٣. تنمية الموارد البشرية:

قامت الحكومة خلال العام بعدد من النشاطات الهامة في هذا الصدد، إذ تم تكوين وتأهيل العديد من الكوادر الوطنية، في إطار برنامج المرتنة (إحلال العمالة الموريتانية محل العمالة الأجنبية) الذي تبنته الحكومة منذ أعوام، كما قامت الحكومة بدعم أنشطة هامة لمساعدة القطاع الخاص في تطوير برامجه في مجال تنمية القوى البشرية، هذا فضلا عن دعم معاهد التكوين والتدريب المهنية.

١٤. المجهودات الترويجية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات شملت ما يلي:

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شاركت الحكومة الموريتانية في معرض ياموسكرو (تظاهرة لترقية الصناعة التقليدية) في ساحل العاج. وفي المعرض الثالث الأفريقي العربي للإنماء في دولة الإمارات العربية وشاركت كذلك في دورة المنظمة العالمية للتجارة حول الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات - ساحل العاج.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود استثمارية ترغب في الاستثمار في البلد:

زار خلال العام وفد رسمي موريتاني إيران ونيجيريا لتعزيز التجارة الموريتانية مع هاتين الدولتين.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

أعدت الحكومة عدة مشاريع استثمارية في مجال الصناعات البلاستيكية والأدوات المدرسية وتسويق منتوجات الأسماك.

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام انعقاد الاجتماع السادس للجنة التونسية الموريتانية المشتركة للتعاون وانعقاد الاجتماع الثامن للجنة التعاون بين موريتانيا وجمهورية مالي.

(٣١)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية ١٩٩٧

(٢١)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية
١٩٩٧

١ . مقدمة*:

استمرت الحكومة اليمنية خلال عام ١٩٩٧ في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي تبنته منذ عام ١٩٩٥ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للمحافظة على تحقيق استقرار العملة** وثبات الأسعار وتخفيض معدل التضخم. وقد شمل البرنامج المراجعة الشاملة للقوانين والتشريعات الاقتصادية لإعطاء مزيد من الحرية الاقتصادية وإزالة العقبات والصعوبات أمام رجال الأعمال والمستثمرين. وشهد العام انخفاضاً ملحوظاً للديون الخارجية نتيجة للاتفاق الذي أبرمته الحكومة اليمنية مع روسيا الاتحادية لإلغاء معظم ديونها، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الديون على اليمن من حوالي ٧,٩ مليار دولار إلى حوالي ٢,٨ مليار دولار.

بدأت الحكومة خلال العام تطبيق برنامج الإصلاح الإداري لتبسيط الإجراءات والتخفيف من البيروقراطية والمركزية الإدارية ليواكب برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

أما على الصعيد السياسي فقد شهدت البلاد إجراء الانتخابات النيابية العامة التي تمخض عنها مجلس نيابي جديد.

من جهة ثانية واصلت الحكومة جهودها لإنهاء القضايا السياسية العالقة التي من أبرزها قضيتا ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية وإنهاء النزاع القائم مع إريتريا حول السيادة على ثلاث جزر في البحر الأحمر.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: الجهاز المركزي للإحصاء، البنك المركزي اليمني، الهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية.

** الدولار الأمريكي يعادل ١٣٢ ريال يمني كما في ١٩٩٧/١٢/٣١

٢ . الأداء الاقتصادي :

واصل الاقتصاد اليمني أداءه الجيد نتيجة لاستمرار الحكومة في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي خلال العام. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سجل نمواً حقيقياً قدره ٤,٨% خلال العام مقابل ٤,٥% عام ١٩٩٦ إذ ارتفع من حوالي ٧٠٥ مليار ريال عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٧٤١ مليار ريال في العام موضوع التقرير. وبلغ معدل النمو في القطاعات غير النفطية ٥,٤٤% بالمقارنة مع معدل نمو نسبته ٣,٥٧ % في عام ١٩٩٦ .

كما تشير تلك البيانات إلى أن قطاع الصناعات التحويلية قد حقق أعلى معدل نمو خلال العام بنسبة ٨,١٩ % ، تلاه قطاع النقل والتخزين بنسبة ٨,١٣% ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة ٨,١٢%.

٣ . الأوضاع المالية :

قدرت الإيرادات بحوالي ٣٠١ مليار ريال يمني وقدرت النفقات بحوالي ٣٣٢ مليار ريال، وبذلك بلغ العجز في الميزانية حوالي ٣١ مليار ريال، أي ما يعادل ٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣,٨% عام ١٩٩٦.

هذا وقد صدر خلال العام قانون يقضي بفتح اعتماد إضافي في الميزانية العامة بحوالي ١٢ مليار ريال لترتفع النفقات إلى حوالي ٣٤٤ مليار ريال ، وبذلك ارتفع العجز إلى حوالي ٤٣ مليار ريال.

وفي إطار تطبيق برنامج الإصلاح المالي تم خلال العام إدخال تعديل جديد على التعرفة الجمركية بحيث أصبح الحد الأقصى فيها ٢٥% بدلا من ٣٠%، كما تم إزالة الغموض الذي استصحب عدداً من التشريعات الجمركية السائدة.

٤ . الأوضاع النقدية:

تراجع عرض النقد بمفهومه العريض بما نسبته ١١,٢% في نهاية العام عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٦، إذ انخفض من ٣٦,٧ مليار ريال إلى ٣٣ مليار ريال خلال الفترة المذكورة.

وشهد العام تحسناً ملحوظاً في معدل التضخم حيث بلغ في نهاية شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ٤,٦ % بعد أن كان ٢٨ % عام ١٩٩٦ و٥٦ % عام ١٩٩٥.

وارتفعت الأصول الخارجية الإجمالية للبنك المركزي في نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر إلى حوالي ١,١٦ مليار دولار، تغطي واردات حوالي ٥ أشهر، وبلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي التجاري بنهاية العام حوالي ١٩٢ مليار ريال .

ومن جهة أخرى شهد العام تخفيض المستوى الأدنى لأسعار فوائد الإيداع لدى البنوك من ٢٥ % عام ١٩٩٦، إلى ١٢ % في أب/أغسطس من هذا العام.

٥. سياسة سعر الصرف :

بلغ سعر صرف الدولار ١٣٢ ريال يمني في نهاية العام مقارنة مع ١٢٧ في نهاية عام ١٩٩٦، وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال عام ١٩٩٦ إلغاء السعر الرسمي وأصبح يتحدد السعر على ضوء قوى العرض والطلب في السوق.

٦. سوق الأوراق المالية :

لا يوجد حتى الآن سوق للأوراق المالية في الجمهورية اليمنية. من ناحية أخرى واصل البنك المركزي إصدار أذون الخزانة بشكل دوري، فقد اصدر حتى تشرين ثاني/ نوفمبر أذون خزانة من فئات ثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة وذلك بواقع إصدار واحد كل شهر من كل فئة، وقد بلغ إجمالي المباع من هذه الأذونات في المزادات (القيمة الاسمية) حولي ١٠٠ مليار ريال.

ومن جهة أخرى انخفض المتوسط المرجح للعوائد على أذون الخزانة من ٢٠,٧٢% في كانون ثاني/يناير إلى ١٤,٤٧ % في تشرين ثاني/ نوفمبر وذلك لأذون الخزانة لمدة ثلاثة أشهر. كما انخفض المتوسط المرجح للعوائد على الأذون لستة أشهر وسنة للفترة ذاتها إلى ١٤,٨٧ % و ١٥,٩٧ % على التوالي.

٧. التجارة الخارجية :

بلغت الصادرات خلال العام نحواً من ٢,٤٣ مليار دولار، بينما بلغت الواردات خلال الفترة ذاتها حوالي ١,٨ مليار دولار، أي أن الميزان التجاري حقق فائضاً قدره حوالي ٦٣٠ مليون دولار.

تمثلت صادرات الجمهورية اليمنية بشكل أساسي في النفط ومشتقاته وجاءت صادرات الأغذية في المرتبة الثانية. أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات فقد احتلت البلدان الآسيوية غير العربية المرتبة الأولى بنسبة

٧٦,٥١% تلتها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة ٨,١٤% ثم البلدان الأمريكية في المرتبة الثالثة بنسبة ٥,٨٧% وباقي الدول الاوروبية في المرتبة الرابعة بنسبة ٤,١%، ثم البلدان العربية في المرتبة الخامسة بنسبة ٣,٤٣% وضمن المجموعة العربية احتلت الكويت المركز الأول في قائمة الدول المستوردة من اليمن، والمملكة العربية السعودية المرتبة الثانية والإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة.

شكلت الأغذية أهم الواردات تليها آلات ومعدات ووسائل النقل ثم المصنوعات الجلدية والمطاطية والورقية والغزل والنسيج والمصنوعات المعدنية والخشبية وجاءت الكيماويات في المرتبة الرابعة.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للواردات فقد جاءت البلدان العربية في المرتبة الأولى بنسبة ٢٦,٩%، وجاءت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥,٢%، ثم البلدان الآسيوية غير العربية في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٣,٣%. وضمن مجموعة البلدان العربية كانت الإمارات العربية المتحدة المصدّر الأول إلى الجمهورية اليمنية، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، ثم دولة الكويت في المرتبة الثالثة.

٨ . ميزان الحساب الجاري :

تشير البيانات التقديرية إلى أن الميزان التجاري قد سجل فائضاً قدرة حوالي ٦٣٠ مليون دولار، وسجل الحساب الجاري فائضاً قدره حوالي ٦٢٤ مليون دولار.

٩. الديون الخارجية:

بلغت الديون الخارجية القائمة بنهاية شهر أيلول/ سبتمبر من العام حوالي ٨ مليار دولار، منها ٥,٥ مليار دولار لروسيا الاتحادية. وقد تم التوصل في شهر تشرين ثاني/نوفمبر إلى اتفاق يقضي بإسقاط حوالي ٨٠% من إجمالي الديون وتخفيف الباقي بنسبة ٦٨% . وبذلك أصبح إجمالي الديون لروسيا في حدود ٤٠٠ مليون دولار كما تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون على ٢٠ سنة، لينخفض بالتالي إجمالي الديون القائمة إلى ٢,٨ مليار دولار.

أما الديون الأخرى القائمة فإنها تتوزع على المؤسسات الدولية والإقليمية (حوالي ١,٢ مليار دولار)، الدول العربية (حوالي ٦٥٢ مليون دولار) واليابان (حوالي ٢٩١ مليون دولار) ودول شرق أوروبا والصين (عدا روسيا) (حوالي

١٨٨ مليون دولار)، ودول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (حوالي ٧٧ مليون دولار).

١٠. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن إجمالي المشاريع المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار (محليه وأجنبية) خلال العام قد بلغ ٤٩٧ مشروعا ، بتكلفة استثمارية قدرها ٩٩٠ مليون دولار. ولا تشمل هذه الإحصاءات الاستثمارات في قطاع النفط والغاز.

بلغ إجمالي المشاركة العربية في المشاريع الاستثمارية حوالي ١١ مليون دولار، وجاءت هذه الاستثمارات من ٩ بلدان عربية، ساهمت فيها السعودية بحوالي ٥,٨ مليون دولار والأردن بحوالي ١,٢ مليون دولار، سوريا والعراق مليون دولار لكل منهما، لبنان بحوالي ٧٠٠ ألف دولار ومصر ٥٨١ ألف دولار والمغرب بحوالي ٤٢٠ ألف دولار والسودان والجزائر ٢٠٨ آلاف دولار، و٣٠ ألف دولار على التوالي كان نصيب القطاع الصناعي حوالي ٨٧% من إجمالي الاستثمارات العربية في اليمن.

أما المساهمة الأجنبية غير العربية في المشاريع المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار فقد تمثلت في المشاركة في رؤوس أموال ٩ مشاريع بلغت المساهمة الأجنبية فيها حوالي ٣١,٥ مليون دولار.

١١. القطاعات الاقتصادية الاساسية :

١١-١ قطاع النفط :

تشير البيانات التقديرية إلى أن قطاع النفط ما زال في المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أنه كان الأدنى بالنسبة لمعدل النمو. فقد بلغت مساهمة القطاع النفطي حوالي ٢٠٨ مليار ريال أي ما يعادل حوالي ٢٨ % من الناتج المحلي الإجمالي. وقدر معدل نمو القطاع خلال العام بحوالي ١,٩ % بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١ .

١١-٢ قطاع الزراعة :

بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١١٢ مليار ريال أي ما نسبته حوالي ١٥ % منه، كما بلغ معدل نمو القطاع حوالي ٢,٩% بالأسعار الثابتة ، وتعزى هذه الزيادة في معدل نمو القطاع الزراعي إلى النمو الكبير الذي حققه قطاع صيد الأسماك (حوالي ٦,٨ %).

١١-٣ قطاع الصناعة :

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٨٢ مليار ريال أي ما يعادل حوالي ١١ % منه، كما حقق القطاع نمواً بنسبة ٨,٢% بالأسعار الثابتة وشكلت عائدات تكرير النفط حوالي ٤٩% من إجمالي عائدات القطاع الصناعي.

١٢. التطورات التشريعية :

واصلت الحكومة خلال العام سياستها الرامية إلى تطوير التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي . وقد تركزت معظم التعديلات على قوانين قائمة لخلق المناخ القانوني الملائم للسياسات الاقتصادية والمالية الجديدة والقائمة على آلية السوق والحرية الاقتصادية. وإصدار قوانين جديدة، وفي هذا الإطار أصدرت الحكومة ثلاثة قوانين جديدة هي قانون الشركات التجارية وقانون إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية وقانون تنظيم وكالات وفروع الشركات الأجنبية . كما تم خلال العام تعديل ٩ قوانين هي قوانين ضرائب الإنتاج والاستهلاك والقوانين المتعلقة بالهيئات والمؤسسات والشركات العامة والإشراف على شركات ووسطاء التأمين والعمل وصندوق التدريب المهني والتقني والاستثمار والسجل التجاري والتموين بالإضافة إلى القانون التجاري.

ولا يزال العمل سارياً بقانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ وتعديلاته التي صدرت عام ١٩٩٤ بالإضافة إلى التعديل الأخير الصادر هذا العام .

ولعل أهم التعديلات التي تمت على قانون الاستثمار في هذا العام تتمثل في رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي من خمس سنوات إلى سبعة، والتوسع في منح الإعفاءات الضريبية وتقليص المدة الزمنية لمنح تراخيص الاستثمار، وتقليص المدة الزمنية لمنح تراخيص الاستثمار، بالإضافة إلى تعديل تركيبة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار بحيث تضم ممثلا عن القطاع الخاص، وإعطائها مزيداً من السلطات والصلاحيات.

١٣ . تنمية الموارد البشرية :

واصلت الحكومة اليمنية خلال العام الاهتمام بالموارد البشرية، تمثلت أبرز المستجدات في هذا المجال في استحداث وزارة العمل والتدريب المهني لترعى جانب تنمية الموارد البشرية، بعد أن كان هذا النشاط يتم في السابق ضمن أنشطة وزارة الشؤون الاجتماعية . كما تم خلال العام تعديل قانون صندوق التدريب المهني، الذي أنشأته الحكومة بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لدعم

التدريب المهني والتقني للأفراد المتوجهين إلى سوق العمل ورفع كفاءة العمال والفنيين العاملين .

١٤ . الجهود الترويجية :

تميزت الجهود الترويجية خلال العام بميزتين جديدتين هما اشتراك القيادة العليا في البلاد بمن فيهم رئيس الجمهورية في تلك الأنشطة ، والقيام بالترويج بجهود مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص شملت ما يلي:-

١٤-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهد العام انعقاد مجموعة من الندوات الترويجية داخل اليمن، منها ندوة تشجيع الاستثمار السياحي في صنعاء وندوة البيئة الاستثمارية وتشجيع الصناعات الصغيرة في المكلا. وشاركت الحكومة اليمنية في المؤتمر الرابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في قطر.

١٤-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في اليمن:

تميز العام بتكثيف الزيارات الرسمية من اليمن وإليها وتناولت في بعض جزئياتها أنشطة ترويج الاستثمار في اليمن ، أبرزها زيارات رئيس الجمهورية إلى كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وذلك خلال الربع الأخير من العام .

وقامت الأجهزة المعنية في الحكومة بمفردها أو بمشاركة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية ومجموعة من رجال الأعمال بالمشاركة في عدد من المعارض مثل معرض طهران ومعرض دمشق الدولي والمؤتمر الدولي للاستثمار السياحي في ميلانو ومعرضي برلين وباريس السياحيين، كما تم خلال العام عقد ندوة "المائدة المستديرة" في بروكسل.

١٤-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

أصدرت الهيئة العامة للاستثمار ووزارة السياحة ووزارة الصناعة قوائم بالفرص الاستثمارية المتاحة بالإضافة إلى المؤشرات الأولية لمشاريع محددة في المجالات الصناعية والسياحية والخدمية .

١٤-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

تم خلال العام التباحث لتوقيع اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار مع كل من تونس ، سلطنة عمان، العراق، المغرب وبلجيكا. ووافق مجلس النواب على

التوقيع على الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى الموقع عليها في واشنطن .

١٤-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة مع الحكومة المصرية.

(إطار رقم ٢١-١)
المركز اليمني للتوفيق وللتحكيم

من المسلم به أن القضاء والإجراءات القضائية العادلة والسريعة تشكل إحدى أهم عوامل الجذب الاستثماري والتجاري، وقد تناولت الحكومة اليمنية الجانب المتعلق بالقضاء والإجراءات القانونية بكثير من الاهتمام . ويبرز ذلك من خلال النشاط الواسع الذي قامت به لاستحداث قوانين ونظم اقتصادية جديدة أو تطوير القائم منها، بالإضافة إلى إنشاء المحاكم التجارية الخاصة.

واستجابة للظروف والعوامل الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية ولزيادة عوامل جذب الاستثمار والتبادل التجاري ، قام مجموعة من كبار رجال القانون ورجال الأعمال في الجمهورية بالمبادرة لإنشاء المركز اليمني للتوفيق والتحكيم . ويمثل هذا المركز إضافة هامة للنظام القضائي اليمني لما له من ميزة يمتاز بها كقضاء خاص على قضاء المحاكم الرسمية وبالذات من حيث المرونة والسرية والدقة وتوخي العدالة وسرعة البت في القضايا التي ينظر فيها.

ويهدف المركز اليمني للتوفيق والتحكيم إلى إقامة نظام توفيقي وتحكيمي عادل بإجراءات سريعة ومبسطة تستجيب لاحتياجات رجال الأعمال اليمنيين والأجانب سواء في المجال الاستثماري أو المجال التجاري وبأسلوب ومنطق قضائي يتفهم قضاياهم وخصوصيات العمل الاقتصادي بمرونة أكبر مما هو عليه في المحاكم الاعتيادية . كما يهدف المركز إلى خلق علاقات تعاون وعمل مع مختلف مراكز التحكيم الدولية والإقليمية .

ويأتي إنشاء المركز اليمني للتوفيق والتحكيم متمشياً مع الاتجاه العالمي في هذا المجال حيث أدى تنامي التجارة الدولية وتحريرها إلى الحاجة إلى نظام قضائي مرن وسريع وهو ما توفره مراكز التحكيم . وقد أخذت جامعة الدول العربية بهذا الاتجاه أيضا، وقد دعت مجموعة من رجال القانون العرب مؤخراً الأمين العام لجامعة الدول العربية لتفعيل دور مراكز ومؤسسات التحكيم العربية، وشرعت الجامعة في العمل في هذا الاتجاه برعايتها المؤتمرات المتعلقة بالتحكيم والتوفيق .

من إصدارات
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**
  * النظام الأساسي .
  * مطبوعات تعريفية.

- **مناخ الاستثمار**
  * تقارير سنوية
  * أدلة المستثمر في الدول العربية
  * الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية

- **فرص الاستثمار**
  * دراسات قطاعية .

- **مخاطر وضمان الاستثمار**
  * ضمان الاستثمار.
  * ضمان ائتمان الصادرات.

- **تشجيع وترويج الاستثمار**
  * الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (ندوة)

- **التمويـــل**
  * الأسواق المالية.
  * مؤسسات التمويل.
  * أدوات وتقنيات التمويل.
  * التمويل المشترك.
  * تحويلات المغتربين.
  * التأجير عبر الحدود (ندوة)

- **التجارة**
  * التبادل التجاري العربي.
  * تمويل الصادرات.
  * ضمان ائتمان الصادرات.
  * التجارة المتقابلة (ندوة)

- **قوانين وتشريعات الاستثمار**
  * نصوص قانونية لتشريعات الاستثمار.
  * الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية.
  * دراسات مقارنة.
  * صياغة المشروعات المشتركة.
  * تأسيس الشركات في الدول العربية.
  * الرقابة على النقد في الدول العربية.
  * المعاملة التشريعية في الدول العربية.

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر ..؟
هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك ..؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدّر لسلع أو مواد عربية إلى الدول العربية؟
هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أي من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي الى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.

خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.

خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.

توفر المؤسسة كذلك حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى الدول العربية.

وفي حالة تعرّض الاستثمار المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع المستثمر الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على التمويل بشروط أفضل .

بادر بالاتصال بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب. ٢٣٥٦٨ الصفاة ١٣٠٩٦
هاتف ٤٨٤٤٥٠٠
فاكس ٤٨٤١٢٤٠، ٤٨١٥٧٤١، ٤٨٣٥٤٨٩
تلكس ٤٦٣١٢ ، ٢٢٥٦٢ Kafeel KT
البريد الإلكتروني IAIGC@IAI.ORG.KW

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب. ٥٦٥٧٨ الرياض ١١٥٦٤
هاتف ٤٦٢٠١٥٠
فاكس ٤٦٤٩٩٩٣
تلكس ٤٠٦٩٤٠